عدد 81 — 5 ربيع الآخر 1441 (2 دجنبر 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

•محضر الجلسة رقم 248 ليوم الثلاثاء 21 ربيع الأول 1441 (19 نونبر 2019) 6720

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

•محضر الجلسة رقم 249 ليوم الثلاثاء 21 ربيع الأول 1441 (19 نونبر 2019) 6749

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

•محضر الجلسة رقم 250 ليوم الثلاثاء 28 ربيع الأول 1441 (26 نونبر 2019) 6755

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 248

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الأول 1441هـ (19 نونبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بمشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، كما وافق عليه مجلس النواب.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 19 نونبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 57 سؤال؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 11 جواب.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون جاهز رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

نقطة نظام فيما يخص الموضوع.

المستشار السيد الحو المربوح:

تمام السيد الرئيس، بعجالة السيد الرئيس بغينا نعرفو المصير ديال النظام الداخلي ديال المجلس، كنا صادقنا عليه، امشى للمحكمة الدستورية رجعاتو بواحد العدد كبير من الملاحظات في شهر يوليوز الماضي، احنا في الشهر الثاني من هاذ الدورة باقي ما تحالش هاذ النظام الداخلي، دابا اصدقنا خدامين بنظام داخلي قديم.

راه النظام الداخلي كيهم الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نجاوبك.

المستشار السيد الحو المربوح:

النظام الداخلي تيهم الجلسة السيد الرئيس.

يعني نورونا ونورو المجلس والرأي العام، احنا خدامين بنظام داخلي قديم وفي تراتبية القوانين كان عليكم تجيبوه في الأول ديال هاذ الدورة باش نكونو تناقشو القانون المالي بنظام داخلي محين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

فيما يخص هاذ النقطة، النظام الداخلي ملي رجع من عند المحكمة الدستورية تحال مباشرة إلى اللجنة، وهاذ الصباح تذاكرنا في الاجتماع ديال المكتب، باش تجتمع اللجنة في أقرب وقت إن شاء الله.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع العدل، حول اختلالات تدبير الموارد البشرية بوزارة العدل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

بالرغم من المجهودات التي تبذلها وزارة العدل في إطار تنزيل مشروع

منظومة العدالة، فإن تأهيل الإدارة القضائية لن يتأتى بالنجاعة المطلوبة في ظل الطريقة التي تدار بها الموارد البشرية حاليا، تطبيقا لمقتضيات قانونية وتنظيمية لم تعد تواكب التغيرات التي يعرفها القطاع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتحديث الإطار القانوني لتدبير الموارد البشرية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال المهم اللي كيتعلق بتدبير الموارد البشرية في القطاع، وفعلا معكم الحق، أن تأهيل الإدارة القضائية بالنجاعة المطلوبة لن يتأتى إلا بتدبير جيد للموارد البشرية، وأعتقد أن الأمر كذلك في الواقع.

لكن دعني أوضح لكم بأن الوزارة تتوفر على رأسمال بشري مهم من الناحية ديال أعداد القضاة وديال الموظفين، فالأمر يتعلق بكفاءات متنوعة كتغطي الحاجيات ديال المحاكم في 21 دائرة قضائية بالمملكة، بالإضافة إلى الوحدات المركزية واللاممركزة، وتدبير الوضع الفردي والمسار المهني للقضاة من التعيين إلى الإحالة على المعاش هو من اختصاص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، طبقا للفصل 113 من الدستور، والفصل 65 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى.

لكن بالنسبة للموظفين، فهذا اختصاص طبقا للمادة 1 من مرسوم اختصاصات الوزارة، يدخل في اختصاصات هاته الوزارة التي بطبيعة الحال هاذ السنوات الأخيرة بذلت مجهود كبير لا على مستوى الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثرتمثيلية اللي كتشارك في الحركة الانتقالية واللي كتحاول تراعي ما أمكن واحد النوع ديال التوازن ما بين المصلحة العامة ديال تغطية الحاجيات ديال المحاكم في إطار التوازن في التوزيع الترابي وأيضا المصلحة ديال الاستقرار العائلي ديال الموارد البشرية.

كذلك، هناك برمجيات وتطبيقات رقمية لتدبير المسارات المهنية ديال الموظفين، وعدد من الإجراءات الأخرى التي بدون شك تحتاج إلى التطوير، ونحن سنتقدم قريبا بعدد من المشاريع التي تمضي في هاذ الاتجاه، بطبيعة الحال بالحوار مع الممثلين النقابيين والهيئات المهنية لكل المهن المرتبطة بمنظومة العدالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نود في طرحنا لهاذ السؤال إثارة ثلاثة ديال النقط كنعتبروها أساسية في الظرفية الحالية، طبعا المشاكل ديال الموارد البشرية هي مشاكل كبيرة والجسم القضائي يحتاج إلى معالجة شاملة، كما درنا مجهود في الإصلاح العميق الشامل لمنظومة العدالة، خاصو يوازيها إصلاح أو لا الموارد البشرية خاصها إصلاح باش توازي وتساير هاذ الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وبالتالي كاينة ثلاثة ديال المشاكل أساسية:

أولا، بالنسبة لامتحانات الكفاءة المهنية واللي طبعا فهاذ الكتاب وحسب تجارب كل سنة 2017-2018-2019 كتنظمو للموظفين ديال وزارة العدل، مباريات ديال الترقية ديال الكفاءة المهنية، وعالنين في 2019، 22 دجنبر، هاذ الشي تيجعل واحد الفئة عريضة تتقصى وتتحرم من المشاركة في الامتحانات ديال الكفاءة المهنية، يعني اللي عندو (la date d'effet) في 23 ما عندوش الحق يجتازهاذ المباراة.

ثانيا، واحد ملي تيوصل لو الحق في اجتياز المباراة في فبراير، في مارس خاصو يتسنى سنة باش عندو الحق يدوز هاذ الامتحان ديال الكفاءة المهنية، وبالتالي تنكرسو هاذ يعني الهضم ديال الحقوق ديال هاذ الموظفين، خاصة وأنتم تعترفون في هاذ الإصلاح العميق لمنظومة العدالة فواحد الفترة كتعترفو في 2017 وتتقولو في 2018، كل هذه الامتحانات تنظم أواخر شهر دجنبر لتمكين أكبر عدد ممكن من المرشحين من اجتيازها في احترام تام للمقتضيات القانونية، باش كتعطيو الحق لأغلبية الموظفين يستافدو.

الحال أنه هاذ السنة في 2019 كاين هاذ الإشكال، تنطلبو من السيد الوزير أنه يلقى صيغة كيف يمكن أولا ما يحرمش الناس اللي من فوق 22 دجنبر، ثانيا نلقاو صيغة بحال في حل الترقي العادي اللي تيحسب (la date d'effet) من نهار اللي تسجلت في جدول الترقي، بحال هاذ الموظف اللي غادي يجتاز المباراة، لأنه تنخليو واحد 9 أشهر ويمكن عام يساين، وواحد تيوصل في نفس النهار دالامتحان تيوليو هو وإياه متساوين، وبالتالي رجاء أنه هذا الأمر يؤخذ بعين الاعتبار.

ثانيا، التكوين المستمر في نفس الإصلاح العميق باقي تقصير في التكوين، خاصة كتاب الضبط، وهاذ كتاب الضبط عندهم 2 ديال الرؤساء، عندهم وزير العدل وعندهم رئيس المحكمة، وبالتالي...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير العدل للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

فعلا كما تفضلتو السيد المستشار المحترم، امتحان الكفاءة المهنية هو مناسبة لتعزيز الحقوق وليس لهضمها أو ممارسة الإقصاء ضد أي فئة معينة، لذلك فكونوا متأكدين بأننا سنفتح هذا الملف من ناحية الآجال التاريخية المرتبة فيه، وغادي يكون هناك حوار مع الممثلين النقابيين باش نلقاو الصيغة، ولن يتعذر علينا إيجاد الصيغة فهاذ الجزئية هاذي، غادي نلقاولها حل.

بالنسبة للتكوين حقيقة هناك إرادة وتصور لمراجعة شاملة لمنظومة التكوين المستمر بالأخص والتكوين الأساس في هذا القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول موضوع الموسم الفلاحي، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه الاستعدادات المتخذة من أجل الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يتخبط القطاع الفلاحي في العديد من المشاكل التي تحول دون ارتقائه إلى مستوى رهانات وتطلعات الفلاحة والفلاحات والمواطنين والمواطنات، خصوصا أمام المشاكل المناخية والطبيعية المتجلية في واحد المجموعة دالعوامل، منها انتظار التساقطات المطرية، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وضعف التثمين ديالها، والتجزيء المفرط للعقار وزحف التصحر، بالإضافة إلى زحف الإسمنت المسلح على المساحات الصالحة للزراعة.

نسائلكم السيد الوزير في الفريق الاستقلالي:

ما هي إستراتيجية الحكومة لعقلنة المجال الفلاحي وما يرتبط به؟

السؤال الثاني ما هي الاستعدادات الحكومية المتخذة خلال الموسم الفلاحي الحالي، وكذلك ما هي التدابير المتخذة لضمان ظروف تسويق جيدة للمحاصيل الفلاحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نحن في بداية الموسم الفلاحي نسأل الله تعالى أن يرحمنا بغيثه.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي قمتم بها لكي يمر الموسم الفلاحي في أحسن الظروف ومواصلة العمل على مواكبة الأوراش الكبرى لوزارة الفلاحة وتسريع وتيرة تنفيذ مختلف البرامج المنبثقة عن مخطط المغرب الأخضر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه تأخر التساقطات المطرية وتأثيرها على الموسم الفلاحي، الكلمة لأحد السيدين المستشارين المحترمين، السيد أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير إن التأمل في المؤشرات التي اعتمدها قانون المالية 2019 وارتباطها بالظرفية الحالية التي تتميز بتأخر تساقطات الأمطار وعدم وضوح الإجراءات المتخذة لإنقاذ الموسم، أو على الأقل ضمان تحقيق تلك المؤشرات يجعل الملاحظين يتوقعون بأن استمرار ارتهان الاقتصاد المغربي بالتساقطات المطرية وهي مؤشرات اللحظة الفلاحية ستكون صعبة، مما يعني إمكانية تراجع نسبة النمو عن الحد المعلن عنه، ومما يعني كذلك تضاؤل العمالة المرتبطة بالقطاع الفلاحي، فضلا عن تعميق أزمة المياه وخطورتها وحدتها، مما قد يعمق في حالة التدهور والقلق والغضب المجتمعي.

فما هي التدابير المتخذة لتفادي الأسوء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، موضوعه دعم صغار الفلاحين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين نهنئكم السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية المجددة باستمراركم منذ سنة 2007 في تدبير هذا القطاع، ولا نشك كذلك أن لديكم خبرة في إنجاح هذا القطاع المهم في بلادنا.

السيد الوزير، نحن والفلاحة على علم ودراية بأن مخطط المغرب الأخضر أولى الفلاحة الصغار والمتوسطين بعناية خاصة وبوأهم كذلك مكانة خاصة ولاسيما في برامج الدعامة الثانية ومشاريع التجميع الفلاحي.

لكن المعطيات الميدانية والواقعية تؤكد أن الفلاح الصغير عانى معاناة كبيرة خلال السنة الفارطة ولاسيما في المناطق البورية التي تضررت بفعل نقص التساقطات المطرية وعانى أيضا صعوبة انتشار بعض الأمراض، سواء منها النباتية أو الحيوانية وواجه كذلك الفلاح الصغير مشاكل وتبعيات التأمين الفلاحي.

والفلاح الصغير، السيد الوزير، لا يتمركز بالأراضي المسقية، بل هو متمركز بالبور والجبال، يعاني صعوبات كثيرة.

ولأجل كل هذه المعاناة، السيد الوزير، ونحن بمناسبة الحديث عن الموسم الفلاحي الجديد الذي نتوسم فيه الخير بسقوط الأمطار نود أن تطلعونا عن مستجدات الإجراءات المتخذة خلال هذا الموسم لدعم الفلاح الصغير وحتى المتوسط؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس، موضوعه عملية انطلاق الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

مع إنتاج ضعيف في جل المنتجات الفلاحية ونقص حاد في الكلأ في السنة الماضية وتقهقر في بعض الأثمنة من المنتجات الفلاحية نستقبل الموسم الفلاحي الحالي، وجل المناطق لم تنل حظها من الأمطار المبكرة.

السيد الوزير، كل الفلاحين يتطلعون لمعرفة كل ما يتعلق بالموسم الفلاحي الحالي، وماذا أعدت وزارتكم للمنظومة الفلاحية ككل لإنجاح هذا الموسم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالموسم الفلاحي، تفضلو للمنصة.

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنعرفو بأنه الموسم الفلاحي الماضي تميز بعدم الانتظام ديال التساقطات المطرية، ولكن رغم هذا تمكنا والحمد لله بفضل الجهود المبذولة خاصة من طرف الفلاحين والمهنيين والفاعلين من تحقيق نتائج جد مرضية.

واجهنا الحقيقة بزاف ديال الصعوبات في الموسم الماضي لكن التأثير ديالها يمكن لي نقول بأنه كان جد نسبي على الوضعية الاقتصادية العامة للقطاع الفلاحي، والناتج الخام الفلاحي لسنة 2019 غادي يبقى ما بين 115 و125 مليار ديال الدرهم.

القطاع الفلاحي في المغرب تخطى واحد الحاجز اللي هو واحد (palier) من الناتج الخام، وهاذ الشي تيأكد على المناعة ديال الفلاحة المغربية وضعف يعني التأثر ديال هاذ التغيرات المناخية.

بالنسبة للحبوب هاذ السنة اللي خرجنا منا ديال الفلاحية تم الإنتاج ديال 52 مليون ديال القنطار من الحبوب بواحد الانخفاض ديال 49%.

تدارك كذلك جزئي للموسم خاص بالمناطق الشمالية، شمال سطات وبالرغم من النقص الحاصل في التساقطات المطرية وتراجع المساحة المزروعة، كذلك تمكننا من تسويق الإنتاج الوطني في ظروف حسنة موازاة مع الرفع ديال 135% ديال الرسوم الجمركية، وتميز الإنتاج بجودة استثنائية، تقريبا وصلنا لذاك الوزن المعياري 81 كيلوغرام للهكتولتر اللي هو المرجع ديالو 77 كيلوغرام للهيكتولتر.

وكما سبق لي وقلت بأنه انخفاض ديال هاذ إنتاج الحبوب كان الآثار

ديالو محدود يعني عن الناتج الداخلي الخام وهاذ الشي بفضل يعني التشجيع ديال مخطط المغرب الأخضر للفلاحين على الزراعات الأقل اعتمادا على التقلبات المناخية.

بالنسبة للسلاسل الأخرى الحوامض والزيتون والزراعات الصناعية فقد كان أداءها متوسطا إلى جيد وذلك رغم الانخفاض المتوقع للإنتاج، الشيء اللي تيسمح بتوازن السوق، بحال هاذ السنة المرتقب ديال (la production) اللي هي الآن في (en process) اللي غادي يخرج، الزيتون الإنتاج متوقع ديال مليون و400 ألف طن بانخفاض ديال قدره ديال 26% بعد ارتفاع الإنتاج بأكثر من 72% خلال الموسمين الماضيين.

وكذلك تمت ملاحظة الحمد لله هاذ (la baisse) ديال (la production) أن الأثمنة تحسنت وكتراوح فيما يخص الزيتون اللي موجه لإنتاج الزيت بين 6 ديال دراهم في بعض المناطق إلى 6.7 في مناطق ديال الحوز.

أما الحوامض فالإنتاج المتوقع هو تقريبا مليون و780 ألف طن بانخفاض ديال 46%، لأن الناس خلاو الشجر فيهم الليمون وكاين اللي ما هبطش وكاين اللي ما عملش (le traitement) فلهذا كان من الطبيعي من بعد المشاكل اللي وقعت يعني السنة الماضية أنه (la production) تكون هابطة.

والحمد لله أنه بالنسبة لهاذ المشاكل اللي عرفها القطاع واللي هي مرتبطة، المشاكل ديال الأثمنة اللي هي مرتبطة أساسا يعني بمشاكل إنتاج على الصعيد العالمي، راه تم الأخذ ديال واحد العدد ديال الإجراءات مع المنتجين والمصدرين وباش تعاود واحد الهيكلة اللي تتسمح بهيكلة شاملة لقطاعين أفضل إن شاء الله.

فيما يخص المواكبة المتابعة ديال الموسم الفلاحي 2019-2020 نعطيكم بعض المؤشرات، أنه الحمد لله تميزت الآن الانطلاقة الموسم الحالي بأمطار على العموم، ولكن هي غير منتظمة، مع تفاوتات على مستوى التوزيع الجغرافي والزمني، أنه من سطات الفوق يعني لأم ربيع يعني التحت ما كايناش الشتا بزاف، يعني مع الأسف نتمناو على الله الخير في الأيام المقبلة.

وكذلك أحسن في المناطق الشمالية إلى غاية 19 نونبر بلغت التساقطات المطرية تقريبا 49 ملمتر بانخفاض مع المعدل ديال 30 سنة تقريبا ب31%، يعني واحد 30 ملمتر اللي مازال ناقصة على (la moyenne) نتمناو على الله أنه الأيام المقبلة الأمطار اللي غادي تجي غادي تخلي الأمور تتحسن وتم التسريع ديال الوتيرة ديال الحرث والبذر ديال الزراعات الخريفية والرفع من الوتيرة ديال المبيعات ديال المدخلات الفلاحية اللي غادي نرجع لها من بعد اللي هي موجودة، وتحسين كذلك الغطاء النباتي، إذا قبطتو من سطات هنا للفوق تقريبا قل من الدار البيضاء للشمال تنشوفو بأن الغطاء النباتي بدا الربيع كيخرج وكيعطي أحسن، ولكن في المناطق الجنوبية باقي بعيد ونتمناو أنه كذلك يساهم في تحسين نسبة الملء ديال الحقينة ديال السدود والفرشة المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو بدورنا السيد الوزير على التوضيحات اللي بتها لنا واللي اعطاها لنا واحنا بدورنا كفريق استقلالي لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي بذلت لإنقاذ الموسم الفلاحي الحالي رغم أن انخفاض في المنتوج ديال الحبوب والحوامض وما تلتها من مزروعات اللي تتطلب السقي واللي كتطلب كذلك هذا السقي لأنه في بلادنا غير منتظم نظرا لمناخه واللي كنطلبو الرحمة ديال الله، وكيف تيقول الله سبحانه وتعالى "وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا لنفتنهم فيه". صدق الله العظيم.

لكن احنايا اليوم أمام السيد الوزير اللي راكم تجربة كبيرة واللي كيشق الطريق ديالو بنجاح في هذا المجال الفلاحي، تيبقى السؤال ديالنا ما تنتوجهوش للفلاح الكبار اللي هما كيدبرو الشؤون ديالهم وعندهم إمكانيات، اللي كنتسائلو عليه في الفريق الاستقلالي هو الفلاح الصغير.

اليوم راه الفلاح الزريعة تيشريها بثمن، ومني تيشري لانكري بثمن، الملحة بثمن، الحرث بثمن، راه يمكن يوقف من الحرث ويصدق رابح أحسن ما تيبقى لو التبن اللي تيبقى للهائم، راه تيبقى بواحد الثمن باهض، وأشنو دارت الحكومة اليوم، واش كاين شي تسهيلات وسلفات، حتى القرض الفلاحي حتى هو خانقهم.

فكنتمنى من السيد الوزير بتدابيرو الطيبة يفكر في الفلاح الصغير اللي هو اليوم كيفضل ما يحرتش ويكون رابح، زيتون اليوم مني كيجي الزيتون راه غير اللي تيسقط لو اليد العاملة ما تيلقهاش، والزيتون ملي تيجي يبيعو كيبيعو بواحد الثمن بخس، في حين أن الوزارة تتبخل عليه في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد من أن نشكركم على جوابكم الصريح الذي أجبتم من خلاله على كل المشككين لنتائج، خصوصا المخطط الناجح حامدين الله عز وجل على نعمة الأمطار التي رزقنا بها راجين منه أن يعطيها لنا على قدر المنفعة ويعممها على كافة جهات المملكة.

السيد الوزير، إنجازات مخطط المغرب الأخضر لا ينكرها إلا جاحد أو يحاول تبخيسها لأغراض سياسوية رخيصة، لذلك فنحن نثمن هذه المنجزات خصوصا وأنه وقع تغير واضح في بنية الفلاحة الوطنية بعدما كانت تئن وتعيش أوضاع صعبة.

إذ أن تدخلات صندوق التنمية الفلاحية طالت مجموعة الاستثمارات الفلاحية، حيث أصبح درهم واحد من الإعانة يجلب لنا 2.3 درهم من الاستثمار، هذا الرقم تعبر عنه وفرة الإنتاج في مختلف سلاسل الإنتاج، كذلك مساهمة مواصلة في الناتج الداخلي الخام الفلاحي بزيادة قدرها 58%، ثم كذلك ترشيد الموارد المائية عبر عصرنة قنوات الري وتحديثها، ثم كذلك إعطاء انطلاقة ل 985 مشروع في إطار مشاريع الدعامة الثانية للذين يشككون في عدم استفادة الفلاحين الصغار من ثمار المخطط، ثم كذلك مواصلة تعميم التأمين الفلاحي، والذي وصل إلى مليون هكتار سنة 2018 وسيواصل تهيئة المجال الفلاحي.

السؤال المطروح واش هاذ الإنجازات كاينة أولا ما كيناش؟

الإنجازات موجودة وتعبر عن نفسها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم بدورنا على جوابكم الواضح الذي يدل على أنكم حاضرين في يقظة تامة كالمعتاد وتترقبون إلى أين تسير الأمور، ونتمنى أن يكون الغيث مشمولا لجميع أقاليم المملكة.

كما تعلمون فالمغرب يتوفر على منطقتين، منطقة الشمال التي عادة ما تكون فيها الأمطار، كما هو حصل في هذه الأيام نسبيا متوفرة، ولكن منطقة الجنوب، جنوب الشاوية إلى أقصى الجنوب تكاد تكون منعدمة في بعض الأحيان.

الشيء الذي يجرنا إلى التساؤل عن مآل أو أين ستصل الوضع الراهن في الأقاليم الجنوبية، وبالخصوص في أقاليم سوس وما جاورها.

وتنذكرو أن حقينة يوسف بن تاشفين اليوم لا تتعدى 14% إلى غاية 31 أكتوبر، حقينة عبد المومن 17%، أبزروز 62%، حقينة المختار السوسي 5%، بمعنى أن المنطقة على وشك إعلان الأزمة أو الكارثة.

فنظن بأن اتخاذ الإجراءات المستعجلة آن الوقت للالتفات إلى هذه المناطق الجنوبية من الشاوية إلى الجنوب بالأسبقية الكاملة، حتى يمكن تدارك حصول كارثة أزمة المياه وتوقف السقي في عدد من المناطق المسقية المتواجدة في حوض سوس، وكذلك تأمين أو ضمان الوصول العادي للمياه الشروب إلى كافة الإقليم التي تتوقف على هاته السدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات الغنية.

أود السيد الوزير، أن أنبهكم لبعض الأمور، وبالخصوص أشرت في جوابكم على مجموعة من التراجعات في الإنتاج التي تخص الفلاح الكبير، واليوم الفلاح الصغير يعاني ضعف هاذ المشاكل اللي يعاني بها الفلاح الصغير.

أولا، خصوصية المناطق الجبلية والبورية، حيث يتمركز أكثر الفلاحة الصغار، وحيث أن هذه المجالات تعاني الفقر والهشاشة، كذلك أنه كيف ما كانت السنة الفلاحية هاذ المناطق هاذي تتعاني، يا إما ممطرة تتكون عندهم فيضانات وسيول وبالتالي المزروعات ديالهم تتمشي، وإما جفاف يعاني مثله مثل الفلاحة الآخرين.

في جميع الأحوال كنا كنتمناو السيد الوزير، أنه يكون واحد البرنامج تكون عنده صبغة الديمومة، انه يكون هاذ الدعم يعني لهاذ المناطق يكون دائم ماشي غير غيكون موسمي، إلى كانت الفلاحة مزيانة راه تتحبس، لأن هاذ الناس دائما معرضين لهاذ المشاكل ديال التساقطات أو عدمها.

ثانيا، السيد الوزير، بالمناطق الجبلية أيضا تتعقد الملكيات، وبالتالي هناك تعقد في بعض المساطر، بينما مشاريع الدعامة الثانية تشترط بعض الوثائق، وبالتالي الأهداف ديال الدعامة الثانية ما تتنجحش فهاذ المناطق، يعني تتنجح ربما في المناطق السقوية، لكن هاذ المناطق دائما تيكون واحد التعثر ديال هاذ الدعامة الثانية، بغينا نشوفو يعني هل هناك إمكانية ديال الدعم يكون عندو طابع الاستدامة؟

كذلك اليوم الفلاحة راه تيعانيو من الديون ديال القرض الفلاحي، القرض الفلاحي اليوم أصبح يعني نقمة على الفلاح الصغير، كذلك المضاربة اليوم، السيد الوزير، راه كتقهر الفلاحة الصغار، لأن كينتجو، وزد على ذلك التكلفة ديال الإنتاج غالية على الفلاحة الصغار.

وشكرا السيد الوزير.

أشنو هما الإستراتيجية ديال الحكومة، السيد الوزير، فهاذ الإجراء هذا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم المتكامل.

صحيح أن المخطط الأخضر لعب دور كبير في توفير الإنتاج، والكل يعلم أن القطاع الفلاحي هو الذي يضمن الأمن الغذائي ببلادنا، وهو الذي يشغل أكبر عدد من الساكنة النشيطة، إلا أن هاذ القطاع، السيد الوزير، أصبح يعيش بعض الأزمات، وسأتطرق لبعض منها، لأنه لا يتسع المجال لتبسيط الكل.

فمع قلة التساقطات المطرية وخصوصا فالنصف الجنوبي من بلادنا، ومع غلاء كل عوامل الإنتاج كالأدوية الكيماوية والأسمدة والمحروقات، إلى غير ذلك من المصاريف الباهظة، كل هذه التحديات الكبيرة جعلت معظم الفلاحين وخصوصا الشباب منهم، يفكرون في التخلي عن هذا القطاع الحيوي، ومما زاد في تفاقم المشاكل تدهور أثمنة بعض المنتوجات كالحبوب وبعض الخضر والزيتون، وهذه السنة التفاح وبعض الفواكه.

فئة أخرى، السيد الوزير، تعاني وهي مربو الماشية، فمشاكلهم تزداد مع غلاء الأعلاف وكثرة العرض في الأسواق وضعف القدرة الشرائية من مادة اللحوم.

منتجو الحليب كذلك هم يعانون ويعيشون أزمة خانقة كما سبق وأن قلت في غلاء الأعلاف، ومع الشركات المصنعة.

مشاكل الفلاحين تزداد مع القرض الفلاحي، الذين لم يتمكنوا من الاستجابة لأداء مديونيتهم ولم يستفيدوا من القروض هذه السنة.

كذلك مشاكل تفاقمت مع شركة (l'assurance)(la MAMDA) لأن هما الناس كاينة مناطق اللي هي جافة أو شبه جافة وما استفدوش.

فيما يخص شركة (سوناكوس) لحد الساعة، السيد الوزير، الفلاحون لم يستلموا مستحقاتهم لهذه السنة، والشركة لازالت تعيش أزمة حادة.

من هذا المنبر، السيد الوزير، نطالبكم باتخاذ الإجراءات اللازمة في حق كل من سولت له نفسه بالتلاعب بالمصالح.

فيما يخص الأراضي المسقية، وأخص بالذكر منطقة دكالة-عبدة، فهي السيد الوزير، شبه قاحلة، والفلاحون متمسكون بزراعة الشمندر، ولحد الساعة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي يقول له بأنه هناك قلة في المياه وفي السدود ولا يمكن أن يلبي جميع طلباتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحتو أولا، بغيت غير نذكر بأنه اتخذنا واحد المجموعة من التدابير، بحيث موفرة الآن 2 مليون و100 ألف قنطار من البذور المعتمدة، خاصنا هاذ السنة 20 ألف هكتار للإكثار ماشي أكثر، لأن كاين (stock) اللي هو موجود واللي هو (important).

وكذلك ضمنا التزويد ديال 680 ألف طن من الأسمدة بالنسبة للفلاحة، وإن شاء الله هاذ السنة غادي نوصلو، غادي نديرو 60 ألف هكتار في 2020 ديال السقي (Goutte à Goutte) جديدة اللي غتوصل المساحة المجهزة ل635 ألف هكتار، اللي هي فوق من ذاك الهدف اللي كنا خططناه في أفق 2020، ديال 550 ألف هكتار ديال مخطط المغرب الأخضر.

كذلك غادي يتم التعزيز ديال دعم الصندوق ديال التنمية الفلاحية، حيث غادي يبلغ حجم الإعانات المرتقب من خلالها سنة 2010 حوالي 3 ديال المليارو900 مليون ديال الدرهم، من أجل استثمار إجمالي كرافعة ديال 8 المليار ديال الدرهم.

المساحة المحروثة لحد الساعة من الزراعات الخريفية الرئيسية هي 2 المليون ديال الهكتار، وبلغت المبيعات ديال البذور ديال الحبوب المعتمدة حوالي 430000 قنطار، وبأنه الناس اللي كانوا دارو (la production) خداو (les acomptes) ديالهم ماشي ما تخلصوش نهائيا خداو (les acomptes) ديالهم وبأن الشركة الآن تهبط (le stock) وكتبيع، وذاك الشي اللي غادي يتباع راه غادي تخلص به الناس، وبأنه كونوا مرتاحين بأن الفلاحة إن شاء الله غادي يتخلصو في الوقت ديالهم كذلك.

أما فيما يخص الشمندر، المساحة المبرمجة هي 60000 هكتار وتزرعت لحد الساعة 41000 هكتار ماشي ما تزرع والو، تقريبا 70 من المساحة المبرمجة وكلها الأغلبية ديالها بالميكانيك ومزروعة بالبذور

الأحادية النبتة، ولكن قلة المياه راه الناس تيتسناو إن شاء الله يكون الخير وإذا كانت الشتاء راه غادي يخليوهم باش يديرو أكثر في النباتات في المستقبل إن شاء الله.

على مستوى الصادرات، تم تصدير حوالي تقريبا 64400 طن مقابل 46900 قل 47000 طن الموسم الماضي بارتفاع ديال 37%، (la clémentine) تقريبا غادية في النفس ديالها، ولكن اللي جا هو أنه (Maroc late) اللي هو في الحقيقة تعطل كان كيخرج قبل ولكن بدا حيث الموسم الفلاحي ديال الليمون، كنحسبوه ابتداء من سبتمبر اللي جاء معطل واللي خرج واللي خلا أنه هاد (l'augmentation) تكون ديال37%.

أما (clémentine) هو بحصة جيدة و(la qualité) هاد العام كاينة والأثمنة كاينة في الأسواق، والحمد لله أنه يعني السيناريو ديال السنة الماضية بعدنا منو.

بالنسبة للخضر والفواكه، الحجم ديال الصادرات تقريبا 150000 طن، ناقص 3-%، ولكن الطماطم طالعين بـ 4%، حيث أنه صدرنا 94800 طن في الماضي.

اللحوم بالنسبة للأسعار ديال اللحوم، لأنه أسعار ديال المواشي كنعرفوها يعني تتعطي القيمة ديال المواشي يعني في السوق واش كاين (bétail) مزيان، واش في حالة صحية مزيان، واش واكل مزيان، اللحوم الحمراء تقريبا واحد الانخفاض ديال 5% بالنسبة للحوم ديال الأبقار والاستقرار بالنسبة للحوم ديال الأغنام، يعني نفس الثمن، اللحوم البيضاء ارتفاع بـ 4% والبيض انخفاض بـ 5%، كما أنه نذكر بأنه السنة هذه اللي احنا فيها اعملنا واحد البرنامج ديال 60 مليون ديال الدرهم مشى للمناطق الجنوبية اللي كانت ناقصها الأمطار.

التدخلات يعني هي كثيرة وتكلمتو على الدعامة الثانية اللي هي ركيزة أساسية ديال التدخل في العالم القروي استثمارات إذا اسمحتو ليا اللي هي كانت يعني جد مهمة، بحيث بلغ وخصوصا في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية الضعيفة، بلغ عدد المشاريع اللي انطلقت منذ بداية مخطط المغرب الأخضر 985 مشروع لفائدة 733000 فلاح من أصل 911 اللي هي مبرمجة في الأفق ديال 2020.

وقد بلغت مجمل الاعتمادات المفتوحة تقريبا لتمويل هذه المشاريع 14.5 ديال المليار ديال الدرهم، غرسنا 394000 هكتار اللي تغرست فيها 261000 هكتار اللي تغرست ديال الزيتون، و57000 ديال اللوز.

كذلك تم الإحداث وتجهيز ديال 419 وحدة لتثمين المنتوج الفلاحي، 60% تهم الوحدات ديال الإستخلاص ديال زيت الزيتون، التجهيز الهيدرو فلاحي على مساحة ديال 83000 هكتار، هذا تنهدرو على الفلاحة التضامنية الصغيرة اللي كاينة في المناطق اللي هي صعبة، وكذلك البناء ديال تقريبا 2000 كيلومتر ديال السواقي وتحصين المراعي على 37000 هكتار، وإحداث 811 نقطة ديال الماء لتوريد الماشية وإنجاز459 كيلومتر من المسالك.

وبخلاصة الحمد لله يعني المدخلات موجودة يعني (les engrais) كاينين(les semences) حتى هما موجودين كلشي موجود، الله يزيدنا إن شاء الله ويرحمنا ويعطينا شتا، وبالخصوص في المناطق الجنوبية اللي هي اليوم يعني ناقصة، احنا تنعرفو الإشكاليات اللي طرح سي أعمو، 55% هي اللي كاينة في البراج ديال أولوز، البراجات لاخرين ناقصين بزاف ولكن نتمناو على الله أن هاذ الشتا اللي جايا غير في هاذ الأسابيع ترحم هذيك المنطقة.

مع العلم أنه يعني الحكومة عاملة برنامج اللي هو بداتو هاذي سنوات اللي هو التحلية ديال ماء البحر اللي غادي يكون في اشتوكة آيت باها اللي غادي أولا غادي ينقذ هذيك المنطقة ديال اشتوكة آيت باها في أفق إن شاء الله آخر2020، بداية 2021 واللي كذلك غادي يعطي الماء الصالح للشرب لمدينة أكادير باش ما تكونش هاذ يعني هاذ التقلبات المناخية كتباشر الإنسان والمشاكل اللي عايشين في المدينة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل للأسئلة المتعلقة بمخطط "أليوتيس" والتي تجمعها أيضا وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه تقييم أداء إستراتيجية أليوتيس وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

على بعد سنة من انتهاء إستراتيجية أليوتيس، نسائلكم ما هو تقييمكم لأداء هذه الإستراتيجية؟ وهل وصلت إلى الأهداف المتوخاة منها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه إستراتيجية أليوتيس، الكلمة لأحد السادة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلق المغرب سنة 2009 إستراتيجية أليوتيس لتطوير قطاع الصيد البحري ودراسة ابرز التحديات التي تواجهها كإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وتربية الأحياء المائية سنة 2011، وذلك بغية تثمين الموارد البحرية بكيفية مستدامة للزيادة في الإنتاج الداخلي الخام.

نسائلكم السيد الوزير، ما هو تقييم الحكومة لهذه الإستراتيجية؟ وما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاحها وبلوغ الأهداف المتوخاة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الوزير، عملت وزارة الصيد البحري على استصدار مجموعة من المخططات الرامية إلى المحافظة على الثروة السمكية وتثمين المنتوجات البحرية، بالإضافة إلى الإستراتيجية أليوتيس.

لذا نسائكم الوزير، ماذا ستتخذ وزارتكم في المستقبل ومن خلالكم الحكومة من أجل الدفع بالمغرب على ألا يكون مكانا للصيد وتصدير المنتجات البحرية المجمدة إلى الخارج؟

بالإضافة إلى هل هناك تفكير في إصدار إستراتيجية جديدة تروم إلى الدفع بالمغرب إلى أن يكون وجهة بطبيعة الحال في إخضاع الصيد البحري في دعم بطبيعة الحال المنتوجات وتثمينها إلى تصدير المنتجات البحرية إلى الأسواق مباشرة لوصولها إلى المستهلك؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

لقد أشرف، السيد الوزير، مخطط أليوتيس الذي اعتمدته وزارتكم سنة 2009 على نهايته وذلك بمتم السنة المقبلة، هاذ المخطط الذي هدف إلى تحقيق تنمية وتنافسية بقطاع الصيد البحري وتثمين الموارد البحرية، إلى غير ذلك.

فعلا من النتائج المحققة الحفاظ على الثروات السمكية، تثمين المنتوجات البحرية، تهيئة المصايد، جهاز الرصد والتتبع، برنامج إبحار، تطور البحث العلمي، إلى غير ذلك.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن الحصيلة النهائية لهذا المخطط؟ وعن الإجراءات والتدابير التي تستعد وزارتكم للنهوض بها بعد سنة 2020؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمخطط أليوتيس.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا سمحتو قبل ما نتكلمو على ما بعد 2020، نتكلمو بعدا على النتائج المهمة والمؤشرات الإستراتيجية والمكتسبات ديال مخطط ديال أليوتيس اللي تعطات انطلاقته من طرف صاحب الجلالة سنة 2009.

اسمحوا لي نعطي بعض المؤشرات، 96% من الأصناف البحرية أصبح التدبير ديالها عن طريق مخططات ديال التهيئة دالمصايد مقابل 5% قبل ما يكون المخطط، ارتفاع قيمة المصطادة بنسبة 74%، حيث أصبحت تقدر بحوالي 11.6 مليار ديال الدرهم عوض 6.7 مليار سنة 2007، في الوقت الذي ارتفع فيه حجم المصطادات من مليون طن 2007 إلى مليون و370 ألف طن سنة 2018.

انتعاش الصادرات بارتفاع غير مسبوق لرقم المعاملات حيث وصلت ل 2.4 مليار ديال الدولار مقابل مليار و200 مليون ديال الدولار سنة 2007، يعني في إطار المخطط، تقريبا (double) ديال (l'exportation) ديال التصدير ديال المنتوجات البحرية.

وإجمالا، وهذا أهم شيء، عرف الناتج الداخلي الخام للقطاع تحسنا سنويا بمعدل سنوي قدره (croissance annuelle) كل سنة 8.7 % ليصل إلى 17.3 مليار ديال الدرهم سنة 2018 عوض 8.3 مليار ديال الدرهم سنة 2007.

مخطط أليوتيس هو في الحقيقة 10 سنوات من المنجزات، تم تنزيل ديال 20 مخطط لتهيئة وتدبير المصايد الوطنية، كذلك تقوية المراقبة والأنشطة ديال الصيد البحري على المستويين التقني والقانوني، إنجاز 44 نقطة تفريغ مجهزة والقرى ديال الصيد البحري، بناء 10 ديال الأسواق لبيع السمك بالجملة لهيكلة السوق الداخلية، إنجاز وفيهم آخرواحد غادي يدشن إن شاء الله قبل من آخر السنة اللي كاين موجود في المدينة ديال تطوان واللي هو الآن كمل، إنجاز 11 سوق للسمك من الجيل الجديد (les halles de poisson première génération)،11 اللي تعملو.

ولأجل تثمين الثروة السمكية وتسهيل التسويق تم تجهيز تقريبا 6600 قارب على مستوى المناطق الجنوبية بهاذوك العازل ديال الحرارة اللي تيسميوهم (icebox) تقريبا 20000 صندوق اللي تعطات للبحارة باش يجيو المنتوج ديالهم ديال الصيد البحري فواحد (les frigos) اللي هما مبردين باش تكون (la qualité) باش يقدرو يبيعو بأثمنة مزيانة.

وفهاذ المرحلة الثانية اعطينا 2900 قارب اعطيناهم اللي خدامين في البحر الأبيض المتوسط منها حتى هما تعطات مع الغرفة اللي كترأسوها السي بنجلون تقريبا 2900 ديال القوارب اللي خداو هاذ(icebox)، كما تم ارتفاع عدد المصانع ديال الثلج، في الداخلة ذاك النهار كنت فيها، النهار اللي مشيت لها هاذي 7 سنين كنا كنقلبو على الثلج، والسيد المستشار أنت من المنطقة وتتعرف هاذ الإشكالية الداخلة كنا تنقلبو على الثلج ما تنلقاوهش، اليوم تبارك الله، لا الخواص ولا الدولة كلشي عمل استثمارات والثلج موجود، والثلج راه هو يعني هو (le nerf de la guerre) بالنسبة للمنتوجات البحرية باش يبقى يعني في واحد سميتو.

إذن دزنا من 10 ديال المصانع ديال الثلج إلى 101 مصنع ديال الثلج، كذلك القيمة ديال الاستثمارات في البريعي في (la transformation) 3 دالمليارو600 مليون ديال الدرهم، ونوعنا الصادرات إلى 134 دولة، هو فعلا يعني تنمشيو جميع الوجهات اللي هي ديال التصدير اللي يمكن لنا نصدرو لها، منطقيا أنه تنمشيو للاتحاد الأوروبي اللي هو 28 دولة اللي هو تيستهلك أكثر المواد السمكية، هاذ الشي ما تيغفلش بأنه تنمشيو للبرازيل، تنمشيو (l'Afrique du sud) ،(l'Amérique du sud) تنمشيو لجميع البلدان، أنه الحمد لله العاملين والفاعلين في هاذ القطاع قايمين بالدور ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم الصريح والواضح،

أولا أريد أن أهنئكم على نجاح هذه الإستراتيجية الوطنية على بعد سنة من انتهاء المدة المحددة للإنجاز، والتي حققت ولله الحمد 83% من الأهداف المحققة، وهو ما ساهم بشكل كبير في تنمية الناتج الداخلي والوطني، إذ أصبح قطاع الصيد البحري قطاع منتج ومشغل بامتياز.

ثانيا، ساهم في توفير العملة الصعبة والتي لعبت دروا أساسيا في توازن الميزان التجاري.

ثالثا، ساهمت بشكل كبير في تطوير دخل الصيادين البسطاء في الصيد الساحلي والتقليدي والارتقاء بمستوى معيشهم، والحال هو أن الكميات المصطادة أصبحت أقل والربح أصبح أكثر، هذا موجود اليوم على أرض الواقع.

إذن النتائج مشرفة وممتازة رغم ما يحاكى ضدها من إشاعات مغرضة، غرضها التشويش على أداء القطاع، استراتيجيته الناجحة والتي أطلقت أكثر من 12 ورشة لبناء القاعات لتحسين تسويق المنتجات و11 من الأسواق لبيع السمك بالجملة، كدعامة ثانية لهذه الإستراتيجية، ومن أجل تثمين هذه الدعامة الأولى التي تركز على تحسين المنتوج، الذي تضاعف أربع مرات.

السيد الوزير المحترم،

ونحن في نهاية المشوار هذه الإستراتيجية الناجحة المطلوب الاشتغال أكثر على تكوين التجار وتحسين نظام الإنقاذ وتعميم التغطية الصحية، ونحن على استعداد كمؤسسة برلمانية للاشتغال بها، وبالنسبة للتغطية الصحية بالرغم من أنها دبا تتوصل إلى 90% بالنسبة للبحارة، على تحسين الإطار القانوني المرتبط بهذه المحاور، التي نعتبرها آخر سلسلة في هذه الإستراتيجية.

بخصوص تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي أبدى العديد من الملاحظات على هذه الإستراتيجية، فإننا نؤكد أنه جانب الصواب عندما لم ينشر الأجوبة الصادرة عن وزارتكم بخصوص هذا الموضوع، والتي كانت ستوضح للرأي العام حقيقة الملاحظات التي تم نشرها، والتي توصل إليها قضاة المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير حول أداء هذه الإستراتيجية، حيث أبدى قصورا كبيرا وتبخيسا كبيرا لعملكم، ولعل أطر الوزارة التي أشرفت باقتدار على تدبير الإستراتيجية برأي المهنيين وكل الفاعلين الذين يشتغلون في هذا القطاع، مقدرين جهودكم الحكيمة في إقرار هذه الإستراتيجية، التي لقيت مقاومة شرسة عند بدايتها من طرف اللوبيات، وهو أمر سنعود إليه في مناسبة أخرى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الوزير،

نثمن هذه الإستراتيجية، إستراتيجية أليوتيس، من ناحية الجانب التنظيمي طبعا المخطط له إيجابيات عديدة، من ناحية حان الوقت لتقييم هذا المخطط ومراجعته، علما أن مرت أكثر من 10 سنوات على بدء هذا البرنامج، فعلا هو نقول 90% أو 99% ناجح، لأن مازال عندو بعض النواقص، نتمناو باش يكونو على سبيل المثال لا الحصر بعض معامل التجميد في الداخلة اليوم عندهم بعض الإكراهات وبعض ما يشتغلو في (domaine) ديال تجميد (Cephalopod) نتمناو عنهم تعطى لهم الأسبقية في بواخر (les petits pélagique) اللي كاينين في الداخلة، ونربطهم مع البواخر، وربطهم مع معامل التصدير باش يكون كلشي، تكون السلسلة كاملة متكاملة وكلشي يشتغل.

والمهم من هذا البرنامج، برنامج أليوتيس، هو تشغيل اليد العاملة، وضخ العملة الصعبة من تصدير وهذا برنامج ناجح ولا يمكن لنا إلا نثمنه، ولكن لابد من مراجعة بعض النقط كيفما قلت لك السيد الوزير.

وثانيا بالنسبة للتصنيع داخل المملكة المغربية، احنا اليوم جهد ولا أغلب الأسماك نبيعوهم (brute) ما يوقع لهم تصنيع باش يكون أكثر إنتاج وأكثر دخل للدولة من العملة الصعبة، على سبيل المثال بالنسبة لبعض الأسماك اللي نصدروهم للاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوربي كيف تعرفو عندهم الحق منين يكون بالنسبة لهم التصنيع على أرض الاتحاد الاوروبي تعود الأسماك أوربية، اليوم عندنا بعض أصناف الأسماك اللي تنبيعوهم للاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوربي يصدرهم لأكثر من 160 دولة، على سبيل المثال الأخطبوط ما يصنع في المغرب، يصنع تقريبا، احنا نبيعوه (brute) للاتحاد الأوروبي وهما يعاودو التصنيع ويبيعوه بأسماك أوروبية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، استمعنا لكم بطبيعة الحال بإمعان، وأعطيتم أرقام حقيقية والميدان والقطاع يتكلم، هذا ما يمكن ينكرو إلا جاحد.

القطاع تحول بطبيعة الحال خلال العقد الماضي من الوضعية المقلقة إلى الوضعية الحسنة، وهاذ الشي بطبيعة الحال أنتما اعطيتو فيه أرقام واحنا ما غاديش نطولو بطبيعة الحال في الحديث عن إستراتيجية أليوتس، بطبيعة الحال اللي هي جات باش تسد الاختلالات اللي كان يعاني منها القطاع خلال السنوات الماضية، وباش توضع المغرب في المكانة ديالو كمصدر ضمن الدول الرائدة والمصدرة في قطاع الصيد البحري ومشكورين عليها السيد الوزير وهذا بطبيعة الحال هو عملكم وواجبكم.

السيد الوزير، بطبيعة الحال أنا ركزت سؤالي على تثمين المنتجات البحرية بطبيعة الحال، لأن كيفما تعرفو على أن المغرب توجد فيه المئات من وحدات ديال التجميد، هاذ الوحدات ديال التجميد، السيد الوزير، خاصها تخرج من هذه الوضعية ديال التجميد للتثمين، خاصكم ديرو برنامج في المستقبل، إستراتيجية جديدة في المستقبل تروم إلى تشجيع هذه الوحدات بطبيعة الحال اللي يتواجد منها في الداخلة 400 وحدة ديال التجميد، أنكم تدعموها ببرنامج حكومي باش تخرج من التجميد، لتثمين المنتجات تخرج للسوق نيشان للمستهلك باش المغرب بطبيعة الحال يكسب من عائدات مهمة وكثيرة.

وما يفوتني بالمناسبة أنكم تطرحو ضمن صلب هاذ الاهتمامات ديالكم العاملين نتاع قطاع الصيد البحري بصفة عامة، من بحارة وخياطة وميكانيكيين، وكل ما له علاقة بالقطاع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالك الواضح.

احنا في السؤال ديالنا تذاكرنا على ما بعد 2020، لأن احنا مقتنعين السيد الوزير أن أليوتيس جاء بما جاء به، الأرقام تتكلم، إذن احنا ما يمكن لنا غير نهنيوكم على المسار اللي خدا أليوتيس.

زيدو على ذلك ما نساوش معرض أليوتس اللي كان دعامة لخلق واحد الدبلوماسية موازية اللي كان نادى بها صاحب الجلالة في الخطاب ديالو، واللي من خلال معرض أليوتيس المغرب أصبح وجهة وطنية ودولية لتلاقي المهنيين ديال قطاع الصيد البحري.

السيد الوزير، 98% ديال الوحدات تم العصرنة ديالها في إطار الدورية ديال العصرنة ديال القطاع، قوارب الصيد التقليدي انتقلت من 2 إلى 3 ديال الأطنان وهذا حفاظا على الأرواح البشرية وتماشيا مع

المطالب ديال المنظمات الدولية اللي المغرب رائد فهذا المجال.

كيبقى السيد الوزير بطبيعة الحال احنا مشينا ل 2020 كنذاكرو ما بعد 2020، أن هناك بعض النواقص كمشكل ديال المصيدات ديال القمرون اللي ما توفقناش في إيجاد حلول لها، كالمشكل ديال دعم تنشيط شبكة الهياكل ديال البيع بالتقسيط، وهذا ماشي مسألة ديال الحكومة ككل، واللي مهم فهاذ الشي كامل، هو أنه السيد الوزير، لأول مرة بعد عقود من الزمن هناك برنامج واضح المعالم، حدد فالزمن و فالمكان وبالأرقام، الأهداف اللي خاصنا نوصلو ليها.

وبالتالي اليوم أصبحنا في المجتمع المدني البحري وفي المجتمع المدني كناقشو واحد المسائل اللي هي مرقمة ومهيكلة في الزمن والمكان، هذا جد إيجابي، وبالتالي ملي فتحنا هاذ النقاش هذا هو اليوم، واللي أنا كنعتبرو نقاش إيجابي، في جميع الشرائح ديال المجتمع باش نفكرو في مستقبل قطاع الصيد البحري، قطاع الصيد البحري ما غاديش تكفيه 10 سنين السيد الوزير، وأنتم تعلمون ذلك، مازال العمل، مزال طامعين فهاذ القطاع أنه يمشي للأمام ويلعب الدور ديالو، لأنه هو قطاع كيلعب دور سياسي ودور اجتماعي ودور اقتصادي، وأنتم تعلمون بذلك بخبايا الأمور، والدليل على ذلك المعركة السياسية اللي كيخوضها قطاع الصيد البحري ضد الأعداء ديال الوطن وآخرون.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا فت قلتها بأنه إلى كاين شي إستراتيجية اللي اعطات نتائج ملموسة واضحة (chiffré) وكانوا أهداف مرقمة ودخلنا للتنمية المستدامة وتكلمنا على التثمين والحفاظ على الموارد يعني أسميتو، وتحسين ديال الدخل ديال الصياد و(l'aspect social) أنه جميع الصيادة اليوم عندهم (CNSS) وعندهم (l'AMO) كل هاذ الشي هذا راه إلى كاين شي إستراتيجية اللي اعطات الأكل ديالها راه هي هاذ.

فلهذا احنا في الحقيقة راه ما عمرنا ما جاوبنا يعني المجلس الأعلى للحسابات، ما كنجوبوش المجلس الأعلى للحسابات جواب اللي كان عندنا راه كتبناه في يعني (le rapport) مع الأسف كايديرو الحاجة اللي غادي يقولوا هما الفوق وكيخليو ذاك الشي لتحت، والصحافة ولا الناس اللي بغاو يديرو السياسة كيمشيو ياخذو ذاك الشي اللي بغاو. احنا كنجاوبو الناس اللي بغاو يسيسو يعني هاذ (le dossier) هذا باش يقولو راه ما تعمل والو في الصيد البحري.

ولكن الحمد الله احنا اللي كيهمنا هما الفاعلين في الميدان، هما اللي في الميدان، هما اللي شافو كيفاش يعني الإمكانية ديالهم تحسنو و(les recettes) ديالهم تحسنو كيفاش الاستثمارات ديالهم في البواخر اللي كانت كتسوى جوج ولا ثلاثة ولات كتسوى 100، (bateau) اللي كان كيسوى ب30 ألف درهم اليوم في العيون وفي الداخلة ولى كيسوى مليون ديال الدرهم ولا مليون و200 ألف ديال الدرهم، هذا هما الإمكانيات اللي تعاطت لسميتو.

وإلى كان شي إستراتيجية اللي اعطات، كنتأسف استعمال سياسي، ولكن لا يعقل أنه يمكن أنه نبغيو نديرو السياسة مع وزير هذا، ولكن ما نضربوش فواحد المجهود جماعي، اللي هو فيه إدارة، فيه فاعلين، فيه مستثمرين، فيه ناس اللي خذاو من وقتهم، فيه.. أنا نهار اللي بديت هاذ المشروع ديال أليوتيس، 3 شهور ديال الإضراب، واقفين (les bateaux) في المغرب، معرفتش واش تعقلو عليها ولا ما تعقلوش؟ حتى واحد مابغا يخرج للبحر، قال ليك أنا ما بغيتش الصندوق، أنا مبغيتش (VMS) أنا ما بغيتش كذا.

أجي اليوم شي واحد ولا شي وزير، نكون أنا ولا واحد من بعد مني، يحيد الصندوق ديال البلاستيك لموالين الصيد البحري وغادي تشوف أش غادي يوقع؟ بالعكس عرفو القيمة ديالو وعرفو التثمين ديالو وعرفو العمل ديالو وعرفو بأنه اسميتو.

احنا الحمد لله قطعنا مسار كبير وفرحانين بهاذ الإستراتيجية وهاذ من أحسن الاستراتيجيات وكنقلها لهاذوك الناس اللي ما بغاوش يفهمو، من أحسن (les stratégies) ديال (développement) اللي تعملت، ولكن باقي احنا غير في(à la croisée des chemins) باقي في النص ديال الطريق، باقي في النص ديال الطريق، خاص إستراتيجية أخرى إن شاء الله اللي خاصها تقدم لسيدنا، وتقدم للحكومة واحنا غاديين نشتغلو عليها ودرنا طلب العروض وغادي نختارو المكاتب مع من غادي نخدمو، لأن في 2020 وقفنا (les objectifs) راه ما توفقناش فكلشي ولكن توفقنا في الأغلبية، توفقنا ف (l'essentiel) اللي تيقولو ما توفقناش ف (l'aquaculture)، واش (l'aquaculture) ساهلة، اعطيها لي هاذي 30 عام باش نقدر نديرها اليوم، ما اعطيتونيشاي، جيت لقيت (l'aquaculture) ما كيناش، كيديرو 300 ديال طن خاصك الدراسة ديال (le milieu marin) خاص (la recherche) تعرف آش كاين فالبحر، خاصك تشد هداك الشي وتفرقو بحال الهكتارات في وسط البحر، خاصك تدير طلب العروض، خاص تجيب المستثمرين، خاصك تدير ليهم (l'offre financière) باش يقدرو يجيو يستثمرو من الناحية ديال الضرائب وهذا باش يكون واحد (l'attractivité)، هاذ الشي كلو كان خاصو يتبنى وخاص تكون (l'agence nationale pour

le développement de l'aquaculture) اللي دزنا عندكم ودوزتوها، والحمد لله نهار اللي تدار طلب العروض لقينا اليوم الإمكانيات احنا قلنا غير 200 ألف طن هما الإمكانيات النهار الأول الإستراتيجية، الإمكانيات اللي خرجات لينا (la recherche) اليوم هي 380 ألف طن، والآن طلب العروض اللي تعمل فالمغرب كله 150 ألف طن اللي هما (des accords de convention) موقعين بين المستثمرين ووزارة المالية ووزارة ديال الصيد البحري واللي غادي يتعملو إن شاء الله في المستقبل.

إذن كاين واحد الشيء كبير، ولكن هاذي مهنة جديدة في المغرب، واللي هي داخلة في التنمية المستدامة.

إذن أنا متفق بأنه خاصنا مزال نحسنو، أنا متفق بأن هاذ الشي ديال (congelé) خاصنا نشوفو فالإمكانيات ديالنا فالمستقبل باش يمكن لينا نثمنو أكثر، أنا ما نكرهش هاذوك (Les frigos) يبداو يخدمو للمغاربة، يعني ملي يصيدو يصطوكيو ليهم، لأنه كاين واحد الوقت اللي كتكون الصيادة أكثر من ذاك الشي ديال (la production dans les usines) يصطوكيو ليهم ومن بعد يصفطو ليهم فالمعامل ديالهم باش يشتغلو 100% ما نصيفطش لبعض الدول اللي هي كتنافسنا باش تعمل..

أنا متفقين وهاذ الشي غادي نلقاو ليه الإمكانيات ديالو وغنلقاو (les outils) باش نوصلو ليه فالمستقبل، ولكن (déjà) أنه وصلنا لواحد التوازن مع موالين الدقيق لقينا واحد التوازن اللي هو إيجابي بالنسبة للتنمية المستدامة، دبا غنلقاو فالمستقبل إن شاء الله كذلك واحد التوازن مع موالين (les frigos) باش هما يخدمو والبلاد تزيد تخدم إن شاء الله ف (la transformation) ديال (les produits de la mer) وهاذي راه غير بداية الأهم أنه (le Cap) دبا واضح فين غادي نمشيو والنتائج الحمد لله ما خيباتش، لأن النتائج كانت النتائج أحب من أحب وكره من كره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر، الموجه لقطاع الفلاحة، موضوعه دعم تنافسية الإنتاج الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير المتخذة للرفع من القدرات المالية والتنافسية للمقاولات الفلاحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون المحترمون.

عرفتي بأن عملنا واحد العدد ديال الإمكانيات باش يكون التحسين ديال المستثمر للمناخ ديال الأعمال، توفير بيئة ملائمة، التواصل المستمر مع البيئات المهنية، تبسيط وتيسير ديال المساطر لـ 150 (guichets uniques) اللي موجودين على (les provinces).

في مجال ديال التثمين الرفع من الدعم الموجه لهاذ القطاع ليصل حتى يصل لـ 30 % الوحدات ديال التلفيف، الوحدات ديال التخزين والتبريد 25%، 20% ديال تحويل المنتجات الفلاحية لاستخلاص الزيوت ما عدا زيت الزيتون، كذلك المجازر العصرية والوحدات ديال تقطيع اللحوم حتى هي 30% كل هاذ الشي..

فيما يخص الصادرات ديال الطماطم وديال الحوامض الأسواق الجديدة كنعطيو واحد العدد ديال السنتيمات بالنسبة لكل كيلو وكذلك فين ما تيدير (la croissance) كل هاذ الشي إمكانيات اللي هي كبيرة اللي تعطات للميدان ديال الفلاحة باش يمكن يكون واحد التواصل باش يكون التثمين ديال المنتوج الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الوزير،

إننا لا نقلل من أهمية هاذ التدابير بل نؤكد فعاليتها، كما نؤكد أن الحصيلة الإيجابية لمخطط المغرب الأخضر بل والقياسية بالأرقام بالملموس على مستوى جل سلاسل الإنتاج رغم الإكراهات، إلا أنه السيد الوزير، الظروف المناخية الصعبة واشتداد المنافسة الخارجية بأسواقنا الدولية، أثرت خصوصا من طرف دول صاعدة كمصر وتركيا وإسبانيا، أثرت على التوازنات المالية للمقاولة الفلاحية، بحيث أن الوضعية تتعرف المقاولة اليوم في ظل هاذ الصعوبات، تتعرف صعوبات مالية تتجلى في ارتفاع المديونية ونقص رقم المعاملات وتدهور

الأرصدة العاملة.

وهنا، السيد الوزير، نطلب منكم تفعيل مساهمة القطاع البنكي وصندوق الضمان في مواكبة المقاولة الفلاحية وجعل هذه المؤسسات أكثر ولوجا وأكثر تفهما لواقع وخصوصية القطاع وكذا لحجم وطبيعة المرتبطين بهذا القطاع، وفي أفق بلورة قرض مشترك بين القطاع البنكي وصندوق الضمان بسعر مشجع لإعادة بناء الأرصدة العاملة للمقاولة الفلاحية، إسبانيا مثلا خلال هذه الأزمة مكنت المقاولة الفلاحية من قرض خاص على مدى 7 سنوات، 4 سنوات (différé) بسعر فائدة صفر فائدة.

كذلك على مستوى دعم الصادرات دعم مباشر وكذا على شكل تخفيظ ضريبي، وتنشوفو اليوم مشروع المالية، السيد الوزير، مشينا من 17.5 إلى 20% بالنسبة للصادرات، حرمنا المؤسسة المحدثة المصدرة من إمكانية الاستدانة من خمس سنين من الإعفاء، عدم حياد الضريبة على القيمة المضافة، في الوقت اللي اليوم مصر أو تركيا مثلا اللي عندهم الإمكانيات الاستفادة من إمكانية وفرة المياه، وكذلك من الطاقة بسومة معقولة، وكذلك من إمكانية الاستفادة من الصرف نظرا لانخفاض العملة المحلية.

كذلك تركيا 22% في (l'IS) في حين أن 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن الدعم، مصر 22.5% في (l'IS)، واليوم حنا تنهضرو على 28%.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

<u>السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ النقطة ديال التمويلات أنا عارف بأنه مخطط المغرب الأخضر جبد واحد العدد ديال المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة والكبيرة، والناس راه ساهمو بواحد المساهمة اللي كبيرة، عملو استثمارات اللي هما كبار، كل واحد عمل استثمارات كبار على قدو، يعني الصغير عمل على قدو والمتوسط على قدو والكبير على قدو، والناس راه بعض المرات تيعياو، لأن كاين متقلبات ديال الأسواق، احنا في واحد (le secteur) اللي كاين فيه (le risque) وكاين (l'incertitude) ها الأسواق، ها الشتاء كاينة، ها ما كيناش، هاذ الشي كلو حاضر.

فلهاذا أنا متفق معك السيد المستشار، بأنه الحمد لله، جاء الخطاب ديال صاحب الجلالة في وقتو، وهذا راه، الحمد لله، إطلالة كبيرة كيحل لنا واحد الآفاق اللي هما كبار بالنسبة للمقاولات، مزيان أنه نشجعو المقاولات الناشئة والصغرى وذاك الشي كلو، ولكن ما ننساوش المقاولات اللي هي في أزمة واللي خصنا نمشيو معها باش نخرجوها من الأزمة باش تبقى تشوف في المستقبل إن شاء الله.

وأنا تكلمت مع الرئيس المدير العام ديال (Le Crédit Agricole)، وقال ليا عندو برنامج ديال المستثمر القروي اللي هو غادي يخرج واللي فيه الشق ديال الشركة الصغيرة (TPE) المقاولة صغيرة جدا والمقاولة المتوسطة، وكل واحدة غادي يعمل لها إما واش هي في الحالة ديال (la création) يعني جديدة أو في الحالة ديال النمو (la croissance) أولا في الحالة ديال (l'accompagnement) أنه يمشي معها لأنه عندها مشاكل إلى كان فيها باقي فين تعيش.

فلهذا خاص ولا بد اليوم بالنسبة لهذه الاستثمارات اللي تعمل تكون واحد المتابعة وواحد المرافقة ديال الأبناك بالنسبة للقطاع الفلاحي.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر، موضوعه تقييم المخطط الأخضر على مستوى الدعامة الثانية والإجراءات المتخذة لدعم الفلاحين الصغار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

<u>المستشار السيد عبد السلام سي كوري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

رغم أهمية الدعامة الثانية من المخطط الأخضر والميزانيات المهمة المخصصة لمشاريعه إلا أن أثر ذلك على صغار الفلاحين بقي محدودا، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هو تقييمكم لحصيلة المخطط الأخضر على مستوى الدعامة الثانية؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتحسين أداء ودعم الفلاحة التضامنية؟

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، لازم ناكد بأن الفلاحين الصغار معنيين بجميع برامج ومنجزات مخطط المغرب الأخضر، ماشي غير بالبرنامج ديال الدعامة الثانية، بحيث هاد الشي كيظهر من خلال الاستثمارات الكبيرة اللي تخصصت لهم، 14.5 المليار ديال الدرهم كاعتمادات لمشاريع الفلاحة التضامنية، 1.2 مليار ديال الدرهم ديال التجميع، اللي تقريبا 90% ديالها ولا 95% مشات للفلاحين الصغار، 2 المليار و100 مليون ديال الدرهم لتمويل برامج فك العزلة بالعالم القروي، هذا بغض النظر عن البرامج ديال الفوارق الاجتماعية اللي كاين، هذا غير بوحدو ديال 2 المليار اللي مشى مع الفلاحة التضامينة.

كذلك 16 مليار ديال الدرهم اللي تخصصت للمشاريع ديال الري وديال التهيئة، وإذا جمعتي هاد الشي كله 43 مليار ديال الدرهم اللي تعملت في هاد 10 سنين للفلاح الصغير في إطار الفلاحة التضامنية والفلاحة العادية كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

السيد الوزير،

فاش تعطات الانطلاقة لمخطط المغرب الأخضر من طرف جلالة الملك في 2008 كان يستهدف في دعامته الثانية دعم الفلاح الصغير لتحسين ظروف عيشه عبر الرفع من مدخوله الفلاحي والنهوض بالفلاحة التضامنية.

هو فعلا بعد المرور ديال 10 سنوات هناك مكتسبات، هناك إجراءات، هناك تدابير ولكن السيد الوزير احنا كنتساءلو يعني ما هو أثر ذلك على عيش الفلاح الصغير وأشنو هي المكتسبات اللي تحققت، وأشنو هي الاختلالات اللي كاينة لتجاوزها، لأن الهدف الحقيقي من البرنامج هو تحسين مستوى عيش الفلاح الصغير والضمان ديال الاستقرار ديالو.

البرنامج لحد اليوم السيد الوزير لم يساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة في القرى، ولم يستطع التغلب على التقلبات المناخية المؤثرة في الإنتاج، ولم يساهم كذلك بشكل كبير في تحسين مستوى عيش الفلاح الصغير.

يمكن نقول لم يضمن له العفاف والكفاف والغنى عن الناس، لأن عددا كبيرا أولا ديال المستفيدين أو العدد ديال المستفيدين بقي محدودا من هذا البرنامج، واحد العدد ديال الفلاحين ما عارفينش الآليات ديالو وما عارفينش كفاش يدخلو لهاد الدعم هذا.

كذلك المواكبة لتحسين الإنتاجية والتثمين ديالها بقيت ضعيفة، وهذا تسبب في عدم الاستدامة ديال المشاريع التي تم تمويلها، وكما قلت واحد العدد كبير ديال الفلاحين الصغار تعوزهم الإمكانيات الذاتية لتمويل مشاريعهم، بالإضافة إلى قلة التأطير، وهذا إشكال حقيقي، قلة التأطير وضعف الإرشاد للاستفادة من مختلف أنواع الدعم.

اليوم، السيد الوزير، احنا بغينا النسخة المقبلة ديال البرنامج، أولا، التوعية ديال الفلاح الصغير بمكونات ديال البرنامج، لأنه البرنامج فيه واحد العدد ديال المكونات، وواحد العدد ديال مجالات ديال الدعم، باش يستفد واحد العدد كبير ديال الفلاحين الصغار ويتحقق التعميم، لأن واحد العدد ديال الفلاحين كيفما قلت كيجهلو طرق ديال الاستفادة من هاذ الدعم.

المسألة الثانية، وهي تبسيط المساطر أمام الفلاح الصغير للحصول على مختلف أنواع الدعم، ثم كذلك المواكبة ديالو والتأطير ديالو، أولا، لتحسين جودة الإنتاجية، ثم لتسهيل التسويق ديال المنتوج ديالو، لأن كاين إشكال حقيقي في التسويق.

ثم المسألة الخامسة، هو التحقيق ديال الالتقائية والتكامل، كاين صندوق ديال التنمية الفلاحية، كاين صندوق ديال التنمية القروية، لابد من الالتقائية بينهم، أولا، باش نشجعو الفلاح الصغير للاستقرار وباش ترفع الإنتاجية ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير بغيت نقول بأن هاذ المشاريع ديال الدعامة الثانية راه وحدها شملت تقريبا أكثر من 733 ألف مستفيد من خلال 985 مشروع، ما يمكنش نقولو بأنه ما وصلناش الفلاح الصغير، أنا متفق معك، السيد المستشار، لأنه باقي الإمكانيات باش يكون (conseil) باش نوصلو لهاذ الناس وباش نزيدو نأطروهم وباش نقربو ليهم، بأنه باقي العمل، أعملنا

المجهود، أعملنا (l'ONCA[1]) ولكن باقي العمل أكثر.

ولكن كذلك خاص الإمكانيات، هاذ 733 ألف لقينا لهم الإمكانيات باش نديرو عندهم المشاريع عندهم، ولكن إلى ما عندناش الإمكانيات، واللي كتعرفو الإمكانيات ديال الدولة راه هي محدودة ما يمكنشاي نعطيو لكلشي، راه الناس كتطلب ولكن باقي ما وصلهومش الوقت، كل واحد غادي يوصلو الوقت ديالو إن شاء الله.

كذلك أنه بغيت نذكر مثلا، احنا دبا ملي كنهضرو على (le Fonds de développement agricole)، صندوق ديال التنمية الفلاحية، تقريبا خلال الفترة ديال 2009 لـ 2018، 131 ألف ملف ديال أصحاب الاستغلاليات الصغيرة ديال أقل من 10 هكتار، تقريبا 74% من الطلبات ديال الملفات اللي كيتحطو في (FDA)، 74% ديال (moins de dix hectares) القضية ديال الفلاح الصغير والفلاح الكبير، هنا كتبان بأنه المجهود وبأنه عارف 74% ديال هاد الناس كيجيو، وهاذ الإعانات الممنوحة لأصحاب الاستغلاليات الصغيرة، ارتفعت من 2009 لـ 2018 تقريبا بـ 29%.

بغيت فقط من الجانب الاجتماعي بأنه نقول بأنه هاذ المخطط، لأنه درنا (l'évaluation) وعرفنا أشنو هو الصدى ديالو على المواطن وعلى الفلاح، ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد بالعالم القروي بنسبة تناهز 66% باش تحسنت الحالة ديالو (au moyenne générale) لأنه (c'est normal) كان كيدير الحبوب كيتسنى الشتا تكون ولا ما تكونش، اليوم ولات عندو الأشجار المثمرة، ولات عندو (la valeur ajoutée) اللي طلعت (fois 6)،(fois 5).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للسؤال الآني الأول، الموجه لقطاع التجهيز والنقل وموضوعه، فك العزلة عن ساكنة بعض الدواوير النائية بإقليم تازة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هناك مجهودات مبذولة على مستوى البنيات التحتية لمدة أكثر من 20 سنة والمغرب يستثمر في البنيات التحتية، إلا أننا لا زلنا نسجل أن هناك خصاص مهول ولا سيما في القرى وبالضبط في مدينة تازة.

لهذا، أتساءل السيد الوزير: ما هي الإجراءات الاستعجالية التي يمكن أن تقوم بها الحكومة لفك العزلة، لا سيما على مستوى إنشاء ممر على واد إناون مشرع صنصالة لفك العزلة عن مجموعة كبيرة من الدواوير المجاورة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال ديالكم السيدة المستشارة، فيه شقان: الشق الوطني أنا غادي نذكر به لأنه تكلمت فيه مرارا يتعلق بالبرامج ديال الطرق القروية اللي تدارت في بلادنا منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، الآن نحن بصدد البرنامج الرابع.

غير واحد الرقم مزيان يكون عند السادة المستشارين أنه مع متم هذا البرنامج هذا ديال تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية غادي نكونو وصلنا في الطرق القروية غير المصنفة 33000 كلم، باستثمار إجمالي ديال 33 مليار ديال الدرهم، علما بأن إذا خذينا المجموع ديال الطرق كله غادي نوصلو ل 60000 لأن فيه بعض الطرق اللي هي مصنفة، بواحد الغلاف اللي يتجاوز 60 مليار ديال الدرهم.

فيما يتعلق بالشق الثاني السيدة المستشارة من السؤال ديالكم غير للتذكير هذه مسالك غير مصنفة لا تدخل ضمن اختصاص وزارة التجهيز واللوجيستيك والماء، لكن للاستئناس هذا المشروع ديال الصنصال فيه اتفاقية ما بين وكالة تنمية أقاليم الشمال مع المصالح ديال العمالة والجماعة ديال بوحلوب بتكلفة ديال حوالي مليار ديال السنتيم، وحسب العلم ديالنا الدراسات التقنية جارية لإنجاز هذا الممر المذكور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

[1] Office National du Conseil Agricole

السيد الوزير،

فقط من باب الوضع هذه الوضعية التي يعيشها هاد المجموعة من الدواوير، هذا مشروع ديال واد ايناون خاصنا ممر عليه، علاش؟ لأن كاين دوار الدوم، ازميز، ساحل الموزازي، الشايف، عين كدون، خربة الشطيبة، دوار عين ستيف، وهذا كلهم مسالك طرقية رابطة بين الطريق الوطنية رقم 6 للمرور من واد إيناون إلى جماعة أوطابو عبان.

وللإشارة السيد الوزير فإن ساكنة هذه الدواوير راسلو واحد المدير ديال الأحواض المائية اللي هي تابعة لكم مرارا ووعد أنه سوف يقوم بالواجب، أكثر من هذا في عام 2011 دارو هاد الناس مسيرة مشيا على الأرجل إلى العمالة ديال تازة، واستقبلهم السيد العامل آنذاك وكانت هناك لجنة ترأسها الكاتب العام للعمالة ولحد الساعة ليست هناك أي مؤشرات لبناء هذا الممر، علما السيد الوزير أن هذا الممر يؤدي إلى المرافق العمومية: المدرسة والمستشفى والسوق الأسبوعي.

إذن لا يمكن باش نخليو هذه الهشاشة بالنسبة لهاد الناس، هاد الناس ما كيطالبو بحتى حاجة، ما بغاو مناصب مالية، ما بغاو حتى شي حاجة، بغاو الطريق، وكيظهر لي الطريق حق لكل المواطنين، وما يمكنش نكونو كنسمعو أن هذا المشروع يبرمج وكيتحذف، ما عرفوش حتى شكون كيبرمجو وشكون كيحذفو، ثم كذلك حتى تدخل وكالة تنمية الشمال هذا لا يلغي أو لا يعفي وزارة التجهيز من أن تقوم بمهامها السيد الوزير.

لهذا، فإننا نلح على أن يبرمج هذا الممر لفك العزلة على هذه الدواوير بمدينة تازة التي تعرف حيفا كبيرا على جميع المستويات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

تنعاود نؤكد لك السيدة المستشارة يبدو بأن الرسالة ديالك وصلت، لكنه ما داخلش في الاختصاصات ديال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، طيب، لا.

وكالة تنمية أقاليم الشمال ما داخلاش في اختصاصات وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، لكن غير واحد المسألة بغيت غير نصححها الله يجازيك بخير، لأنه بالنسبة للإقليم ديال تازة عندنا اتفاقية، كانت فيها في البداية فاش توقعت في 2016، 550 مليون درهم، إذن حوالي 55 مليار ديال السنتيم، الآن حينا الكلفة ديالها ولينا تنتكلمو على 650 مليون ديال الدرهم إذن حوالي 65 مليار ديال السنتيم، وأنا عندي جميع الجداول ديال المشاريع اللي بدينا فيها واللي هي تستجب لواحد العدد ديال المقاطع الطرقية المهمة في هذا الإقليم، علما بأن هاذي من أكبر الاتفاقيات اللي توقعت، لأن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك واخدة فيها أكثر من 80% من النسبة ديال التمويل اللي فيها، ناهيك على أنه السيدة المستشارة تتعرفي بأنه بالنسبة للإقليم ديال تازة الطريق اللي غادية من تازة إلى كاسيطا، كاسيطا في الإقليم ديال الدريوش، واللي جلها كاينة في الإقليم ديال تازة هاذي تقريبا مليار و600 مليون ديال الدرهم.

إذن إقليم تازة الطبيعة ديال التضاريس ديالو صعيبة، لكن بالنسبة لنا كوزارة التجهيز والنقل، وهذا ضمن الاختصاصات ديالنا، نحن نقوم بالواجب حتى في الاتفاقيات اللي عندنا فيها شراكة، لأن هذا الاتفاقية اللي قلت لك الآن ديال 65 مليار ديال السنتيم هاذي احنا مكلفين بها نساءل حولها، لكن الممر ديال الصلصال ما داخلش في الاختصاصات ديال الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، تعثر جل المشاريع الطرقية بإقليم تاونات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تعثر الكثير من المشاريع الطرقية بإقليم تاونات، ناهيك عن الحيف الذي يعانيه الإقليم في الشبكة الطرقية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هناك شقان في السؤال:

الشق الأول اللي مرتبط بما تم انجازه، غير للتذكير، العمليات اللي تنجزات ما بين 2015 و2019 حوالي 320 كلم من الطرق، 9 منشآت

فنية ب 31 مليار ديال السنتيم، واللي الآن قيد الإنجاز 218 كلم من الطرق و4 منشآت فنية بغلاف مالي ديال 36 مليار ديال السنتيم، واللي الآن مبرمجة مستقبلا 462 كلم، 24 منشأة فنية بمبلغ تقريبا واحد 700 مليون ديال الدرهم يعني حوالي 70 مليار ديال السنتيم.

فيما يتعلق بما تفضلتم به ديال التعثرات، لأن أنا تأكدت لأن السؤال سؤال سابق، لكن بالنسبة للمنشأة الفنية على واد إناون تم تسليمها السنة الماضية التسليم المؤقت والتسليم النهائي، بالنسبة للمنشأة الفنية على وادي أمزاز تسلمت وتم تدشينها السنة الماضية من طرف السيد العامل، بالنسبة لأشغال توسعة تقوية الطريق الإقليمية رقم 5313 كملت القارعة ديال الطريق باقي فيها المنافذ ديال الماء، وبالنسبة لتوسيع وتقوية الطريق الإقليمية رقم 5309 هاذي كان فيها واحد التأخير وألغينا الصفقة وعاود درنا صفقة جديدة، والآن تقريبا تقدم الأشغال حوالي 85%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

نحن لا ننكر المجهودات التي بذلت، خاصة على مستوى التجديد وإعادة بناء المنشآت الفنية الكبرى، والتي ذكرتم بعضها، ولكن هذا لا يمنع من أن نقول بأن وضع إقليم تاونات في الحقيقة وضع غريب جدا، لأن الإقليم يوجد في وسط شمال المملكة، المنطقي هو أن تمر عبره جميع المحاور الطرقية شرق، غرب، شمال، جنوب، في الواقع أن كل المحاور الطرقية المهمة تراوغه وتلتف حوله شرقا وهي غربا وشمال وجنوب، لحد أن الإقليم–وغالبا نثير معكم عقدة العقد–عندو 70 كيلومتر تقريبا من الطريق الوطنية رقم 8، منذ 10 سنوات على الأقل هناك إلحاح شديد على تثنيتها حتى تتخلص من تسميتها أنها طريق الموت، لازال المشروع متعثرا.

علما أن هذا الإقليم كانت تصله السكة الحديدية في المرحلة الاستعمارية للأسف الشديد، ما بغيناش بعد 64 سنة من الاستقلال اللي بعد ما كان الاستعمار كيحاول يقول هذا المغرب النافع والمغرب غير النافع، نقولو هذا مغرب الطرق والطرق المعبدة والطرق بالجودة العالية وهذا طرق مجرد مسالك بسيطة.

إذن هناك العديد من المشاريع المتعثرة، مبغيتش نذكر لأن الوقت لا يسمح 5309 للأسف بذاك (les Bicouches) اللي تدار راه ما تيخرج منها المقاولة حتى تكون في وضعية رديئة جدا، وأنا البارح دازت واحد المجموعة دالمحاور، المقاول تقريبا عاد خرج منها هي في وضعية كلها حفر، ما يمكنش أن المغرب فيه (enrobé) وفيه نيلو ومغرب نعطيوه (Bicouche) فقط اللي مدة الصالحية ديالو ما صالحش أصلا للمناطق الجبلية اللي فيها كثرة التساقطات.

ثم أنه واحد المجموعة القناطر والسيد الوزير القنطرة أنت دزت منها، هاذ القنطرة مهددة لأن بعد 64 سنة دالاستقلال ودارها المستعمر الفرنسي مدة الصلاحية ديالها انتهت، قنطرة سبو على الطريق الجهوية رقم 501 اللي كتربط القرية بفاس، القنطرة 5309 سبو على الولجة فاس، والقنطرة المنهارة الآن في راس الواد وواحد الطريقين قرويان توقفت فيهم الأشغال منذ سنوات اللي أولاد داود بوعروس، وداخل راس الواد لم تستأنف الأشغال ولم يعرف مصير الورش والمشروع، 419 هاذي طريق جهوية التي يمكن تقرب إقليم تاونات من الشمال ومن البحر في الوقت اللي كان ساكنة الجماعات المعنية كيسان، تافرانت، تابوضة الورتزاغ، تنساين أنها تصلح وتأهل وأنه كان تيقولو مبرمجة في 2021، نفاجأ بأن هناك تحويل مسارها وتغيير ترقيمها وإنزال ترقيمها إلى طريق إقليمية ولازالت تعاني لحد الآن.

إذن السيد الوزير، حقيقة هاذ الإقليم لا يمكن تصوره، يكفي أنه فقد 40 ألف من ساكنته حسب إحصاء 2014، إذن أن حتى قط ما تهرب من دار العرس، ما يمكنش أن هذاك الإقليم يعرف أي تنمية اقتصادية ولا فرص الشغل ولا حتى حاجة إلى ما تمش التنمية ديالو عبر شبكة طرقية راقية ومساعدة على التنمية والمعول على قطاعكم بالأساس.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

غير اطمئن راه ما كاين لا تهميش للإقليم ديال تاونات ولا أي شيء من هذا. غاية ما هنالك أنه فعلا إقليم كان تيعاني على مستوى المحاور الطرقية ديالو، أنا ذكرت جزء مما نقوم به وهذا موضوع بطبيعة الحال فيه الآن واحد شوية ديال تنحاولو نديرو فيه واحد شوية ديال الجهد أكثر بالنسبة لهاذ الإقليم اللي النسبة ديالو قروية.

المسألة اللي ذكرتي ديال الطريق الوطنية رقم 8 ما بين فاس وتاونات، للعلم واخا أنا ما متفقش مع هاذ القضية، هي ليست طريق للموت، هذا فيه مبالغة كبيرة جدا، حوادث السير مازال تنقول وتنكرر 90% ديالها السبب ديالها بشري ما عندهاش علاقة بالطريق، ما عندنا حتى مشكل احنا، احنا التزمنا السيد المستشار تيعرف هاذ القضية،

احنا 75 مليار سنتيم ديالنا موجودة، الآن تنتسناو التركيبة المالية، هناك أطراف أخرى التزمت لازالت تناقش الالتزام ديالها، النهار اللي غادي نتفقو على الالتزام احنا غادي نديرو لها التثنية واخا احنا هاذ الموضوع ما بغيناش ناقشوه لأن فيه أمور تقنية، بحال هاذ القضية اللي قلتي واش (Bicouche) ولا (enrobé) هاذي مسائل تقنية تتكون في دفاتر التحملات.

الآن إذا كان هناك مقطع طرقي لاحظت فيه السيد المستشار، أنه فيه تجاوزات اخبرنا به ما كاين حتى مشكل، لأنه على كل حال احنا لجن التفتيش يمكن لنا نراسلوها ونحن لا ندعي الكمال في القضية ديال الطرق، هاذي مقاولات مغربية قد تقع في الخطأ قد يكون هناك غش ولكن كاين متابعات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه الإجراءات الاستباقية المتخذة للتخفيف من آثار البرد الذي تعرفه بعض المناطق موسميا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء،

إخواني الأعضاء،

أخواتي المستشارات،

تعرف بعض المناطق بالمغرب موجة برد قارسة نتيجة تهاطل الثلوج والصقيع، مما ينجم عنه عزلة هذه المناطق، خصوصا الجبلية منها ومحاصرة العديد من الأسر.

انطلاقا مما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم كما يلي: ما هي التدابير الاستباقية المتخذة للتخفيف من آثار البرد وفك العزلة عن المناطق المتضررة موسميا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير لإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالطبع ما يخفاش على السيد المستشار أن هاذ الموضوع ديال مواجهة آثار البرد الآن تينتظمو برنامج تيدار سنويا، وهاذ البرنامج نشتغلو عليه منذ سنوات وسنة على سنة تيوقع فيه بطبيعة الحال تطوير انطلاقا مما يقع في السنة الفارطة، واللي الغرض منه بطبيعة الحال مواجهة آثار ديال البرد القارس، وخاصة المصحوب بتهاطل الثلوج.

بالنسبة لهاذ الموسم ديال 2019 - 2020 عندنا 1753 مركز سيكون معنيا بهاذ القضية ديال البرد تينتميو ل 232 جماعة، 27 إقليم يعني تزادو لينا 10 أقاليم من 2009 للآن، لأن في 2009 كان عندنا 17 إقليم، عندنا 736311 مواطن ومواطنة معنيين، 35% منهم أطفال، 50% بالغين، 13% كبار السن، الموسم الفارط كان عندنا 1426 مركز، 213 جماعة وكان عندنا 464094 دالمواطنين.

وبطبيعة الحال كان واحد التصنيف اللي تيسمح باش نقولو واش هاذي تصنيف تيعطينا فكرة أحمر أو برتقالي أو أصفر باش يكون التدخل مأخوذ بعين الاعتبار.

الإجراءات ديال هاذ السنة 2481 طبيب وممرض معبؤون، 136 قافلة طبية، 745 وحدة طبية متنقلة، 465 سيارة إسعاف، توزيع المواد الطبية والأدوية على المواطنين في 28 إقليم في إطار الرعاية وإقامة المستشفيات الميدانية، سواء العسكرية ولا ديال وزارة الصحة، التكفل باللذين لا مأوى لهم في مراكز الاستقبال، التكفل كذلك بالنساء الحوامل، وهذه تجربة بدات السنة الماضية وتموضع المخزونات من المواد الغذائية في مدن مراكش، مكناس، بني ملال ووجدة والحسيمة، فاس وتطوان بتنسيق مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

بالإضافة إلى مخزون الوقاية المدنية من الخيام والأغطية، 965 آلية لإزاحة الثلوج، 1003 ديال السائقين، 47 موقع للحماية من الثلوج (Les abrineiges) و58 حاجز، ثم التطبيقات اللي تيعرفوها الإخوان ديال (MaRoute et Inforoute).

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

كيف ما تتعرفو فعلا كاين واحد المجهود كيف ما تنعرفو كلنا، واحد مجهود كبير اللي تيدار فهاذ الوقت هذا، ولكن الإشكالية اللي كتطرح هو أنه تيكون الوقت ضيق فالوقت اللي تنطريطيو هاذ المسألة ديال

التدخل السريع، علاش؟

لأنه هاذ المناطق هاذو من خلالكم بعدا قبل ما نبدا السؤال ديالي، أنا بغيت نشكر في الحقيقة كاع الإخوان بالخصوص اللجنة اللي كيترأسوها السادة العمال في جميع الأقاليم، اللي فالحقيقة تيديرو واحد العمل اللي هو كبير جدا وبكل صراحة، والإخوان وكلهم الشركاء اللي كاينين فهاذ اللجنة هاذي بما فيهم الإخوان ديال الصحة اللي هضرتي على التدخل ديالهم.

السيد الوزير،

أنا بغيت نرجع بيكم شي شوية، الإشكال اللي كان تيطرح فالحقيقة كيف ما طرحو الإخوان قبل مني، وخا يكون هاذ العمل إلى ما تربطوش هاذ المناطق بالطرق كيبقى هاذ العمل دائما غادي يخلق لينا مشاكل كبيرة، أنا غادي نعطي بعض الأمثلة ببعض المناطق اللي خاصهم 15 كلم حتى ل 20 كلم يمكن ليهم يحلو المعضلة ديال هاذ العمل كلو اللي تنديرو بواحد الشكل كبير جدا.

المنطقة ديال تنغير كتربطها مع الطريق ديال أزيلال 15 كلم اللي بقات ليها تقريبا ما بين تنغير والمنطقة ديال بني ملال.

المنطقة ديال ورزازات الجماعة ديال إملولة والجماعة ديال أزيلال واحد 20 كلم اللي يمكن ليها تحل واحد الإشكالية، يخرجو الناس من الجهة الأخرى فعوض ما يضربو واحد 160 كلم من هاذ الجهة.

الإشكالية كذلك ديال المنطقة ديال تزناخت ورزازات لطاطا، إقليم ورزازات لإقليم طاطا تقريبا واحد 30 كلم غادي يحل واحد المعضلة ديال مجموعة ديال الدواوير ويربطنا بالطريق مرقمة.

كذلك الإشكال اللي كيتطرح السيد الوزير هو المشكل ديال تيشكا، وما أدراك ما تيشكا.

السيد الوزير،

احنا مازالين كنعيشو دائما هذا المشكل ديال الطريق، واللي العمل فيها غادي بواحد الوتيرة ثقيلة جدا، وهذا حاط لنا مشكل كبير.

كاين كذلك الطريق اللي كتبرط ما بين هسكورة لتندوت إمغران هادو الطرق اللي اعطيتونا عليهم سابقا وخرجتو لعين المكان وشفتوهم، ولكن دائما كيتم بحال بعض الطرق كيتم من بعد وكتخرج حتى كيتلونصا المارشي وكيعاود يتلغى، ما كنفهموش علاش.

كاينة طريق اللي تتربط تيدلي وتيلوات وخوزامة وواحد المجموعة ديال الدواوير اللي في الحقيقة ومسمرير ويسلسات اللي لا بد السيد الوزير أنكم تعطيو لهذه المنطقة واحد، لأن الخصوصية ديالها كما تتعرفو هي الخصوصية ديال مناطق جبلية، وإلى بقينا دائما كنجيو لهنايا ونحطو هذه الأسئلة بكل صراحة حتى احنا راه تنتحرجو مع الناس، خاصكم تكونو في الموقع ديالنا مع هاد الناس لأن ما كيلقاوش منين يدوزو حتى غير باش دوز (l'ambulance) أنا كنت قلتها لك النوبة الفايتة في الفرصة الفارطة، ومن بعد 15 يوم ديال السؤال ديالي أنا دزت فيها ب (l'ambulance) ما لقيتش منين ندوز في تيشكا.

كنطلب من السيد الوزير الله يجازيك بخير إذا كان ممكن أنه تعطيو لهذه المنطقة الحق ديالها وتكون من الأولويات ديالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

غير بسرعة السيد المستشار هاد القضية ديال المحاور الطرقية، أنت عارف بأن عندنا برنامج ما يمكنش فوق ذاك البرنامج نزيد شي حاجة أخرى، راه تنعطي سنويا مليار و 250 مليون ديال الدرهم في البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والترابية.

المسألة الثانية درتي واحد الإشارة جميع الأمور اللي احنا ملتزمين بها كوزارة التجهيز نقوم بها.

فيما يتعلق بفسخ بعض الصفقات الله غالب، ما يمكنلش لك أنت عندك مشكل مع مقاولة ما تفسخش العقدة ديالك، وهاد القضية هذه هي اللي وقعت في الطريق الوطنية رقم 9 ما بين إمرزكان وتيشكا وأنت عارف هذا الموضوع، عارفو بالتفاصيل وتكلمت عليه مرارا، نحن فسخنا العقدة لأن الشركة ما التزماتش، ليس هناك في الطريق الوطنية رقم 9 قلت السيد المستشار أن الأمور تسير ببطء، تسير حسب ما هو مخطط لها، كان عندنا الفسخ فسخنا العقدة.

هذه المسألة اللي قلتي أنا بغيت نشير لها لأن حتى أنا كنت نائب برلماني وأنت عارف هاذ القضية، مع المواطنين يجب أن نكون واضحين، كاين أمور اللي ما يمكنش المواطن يتدخل فيها من الناحية التقنية، ما يمكنش المواطن يقول لك هادي دير لها التثنية، وهادي دير لها.. لأن هذه أمور تقنية، إذا جينا احنا نديرو التثنية ديال الطرق نديرو غير على حسب ذاك الشي اللي كيتصور المواطن غادي نكونو داخلين في واحد المتاهة لا نهاية لها، كاين طرق تحتاج إلى أن يتم توسيعها تنوسعوها، كاين طرق تحتاج إلى تثنيتها، كاين مجالات اللي يمكن نديرو فيها طريق سيار.

بالنسبة لتيشكا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه ربط خط السكك الحديدية بالكهرباء بدل الفحم الحجري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات الإخوة،

السيد الوزير،

ربط خط السكك الحديدية فاس تازة بالكهرباء بدل الفحم الحجري الحالي، نفتخر ونعتز بالمجهودات التي بذلت في إطار المواصلات خاصة السكك الحديدية، ها الخط السريع البراق، ها مراكش أكادير، كلها مجالات يجب أو من حق كل مغربي أن يفتخر بها، غير أن ساكنة تازة وما اجتمعت أمة على ضلالة، تازة تاونات كنهضرو مجموعين على تيسة، عين لكدح هادو كلهم منطقة ما بغيتش نقول أكثر من أنها مهمشة، فما رأي حكومتكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

الرسالة ديالك وصلت، لكن الراجح أقول الراجح، هنا وقع لكم خلط ما بين الفحم الحجري والديازيل، راه ما بقاش الفحم الحجري في المملكة المغربية، ليس هناك قطارات تسير بالفحم الحجري، آخر عربة عندنا بالفحم الحجري هي اللي دايرينها في المتحف ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية في أكدال، وهذه اختفت منذ الأربعينيات من القرن الماضي.

أشنو اللي باقي لنا الآن؟ باقي لينا 480 كلم هي هاذي اللي غادية من فاس لوجدة ومن تاوريرت للناظور، والدراسات تدارت السيد الرئيس، هي ستكلف 1.3 مليار ديال الدرهم، تقريبا 130 مليار ديال السنتيم، ما نقدرش نقول لك فوقاش غنديروها، لكن الآن نحن بصدد مدارسة عقد برنامج مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، لكنها مأخوذة بعين الاعتبار في إطار بطبيعة الحال النجاعة الطاقية وواحد العدد ديال الأمور، لكنها ليست مرتبطة أبدا لا بتهميش منطقة معينة ولا شيء من هاذ القبيل.

غير المسألة الآن غتاخذ الوقت ديالها، لأن المبلغ ضخم، راه 1.3 مليار ديال الدرهم ماشي سهلة، لكن حينما سيتم برمجتها إن شاء الله سنقوم بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الفحم الحجري أو مادة أخرى، المهم أن ملي كنركب أنا في (train) في القطار من فاس لتازة، كنديرساعتين والربع، ساعتين ونصف، من فاس لتازة، هاذ خط السكك الحديدية ملي كيدوز كيقرب للسد راه كيمشي بجوج في الساعة، راه يمكن لنا ندفعوه باش يزيد، خصوصا أن هاذ الساكنة المجاورة راه في الحقيقة كاين أكثر من 100 ألف ساكنة، المواطن اللي محرومين غنبدا من اولاد عياد، مطماطة، الصميعة، الزراردة، عين لكدح، تيسا، ولما لا رأس الواد، ولما لا تاونات، يبقى يركبو لنا في القطار جهة تازة، حيث عندنا واحد المحطة، واحد (barrière) محروس، واحد الحاجز محروس اللي الدولة كتكلف عليه، نديرو فوق منو قنطرة ونديرو تما (la gare) هذاك (la gare) أو المحطة ديال أورة، مبقى حد يمشي لها، معزولة بحال اللي امشى لها راه كيقلب غير على الموت، هذا واقع، حتى (train) مكيوقفش فيه.

فرجاء دخلوها ضمن البرمجة ديالكم، احنا ما كنقلوش أن هاذ الشي احنا ما كنشكوش في المجهودات اللي كتبذولوها، ولكن دخلوها في إطار البرمجة، إلى دخلنا تاهلة مدينة صغيرة وجميلة، ولكن ماشي غير التهميش اللي قتلها، لا قطار، هذاك المحطة ديال أورة راه ما يمكنش للمواطن اللي ساكن تما يمشي لها، وما يمكنش للقطار يوقف فيها، لأنها اللي دخل لها زعم راه مقتول، مفقود، واللي خارج منها مولود، لا مواصلات، لا مرافق، معنى أن الله يجازيكم بخير السيد الوزير، دخلو هاذ المنطقة تاهلة والمنطقة ديال الزراردة والصميعة بعين الاعتبار، راها القضية شوي ذيك الساكنة نفوجو عليها.

شكرا السيد الرئيس، و أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا.

لا غير ذيك القضية اللي قلت ديال ملي كيوصل القطار لمنطقة ديال السد، هاذي ما عندها علاقة واش ديازيل ولا كهرباء، هذيك منطقة أنت عارف كان وقعو فيها واحد العدد ديال عدم الاستقرار، لأن منطقة

جيولوجية اسميتو، هذيك فقط من باب الاحتياط.

طيب، دبا هاذ المسألة ديال السكك الحديدية، احنا عندنا واحد التصور ل 2040، وهاذ التصور فيه بطبيعة الحال واحد العدد ديال المحاور اللي غادي تكون محاور سريعة، قطار فائق السرعة، وكاين محاور اللي غادي تكون فيها طرق، سكك كلاسيكية، وهذا كله الآن هو كمخطط موجود، برمجته ترتبط بمدى قدرة المكتب الوطني للسكك الحديدية على إيفائه التراكيب المالية المطلوبة، لأنه المكتب الوطني كانت عنده ديون، الآن كاين واحد العمل جباراباش الوضعية ديالو تكون وضعية مقادة، وأنا علاش تكلمت على عقد البرنامج؟ بطبيعة الحال عقد البرنامج هذا أنت عارفو السيد الرئيس، هو واحد التفاوض ما بين وزارة التجهيز والنقل ووزارة المالية والمكتب الوطني باش نلقاو الصيغة المناسبة، أخذا بعين الاعتبار واحد العدد ديال المؤشرات، فبالتالي هاذ المشاريع هاذي هي مشاريع اللي يمكن لها تدار ولكن عندما تكون هناك بطبيعة الحال الإمكانية المادية لها.

ولكن لا تسود هاذ الوضع، يعني، أنت سودتيه شي شوية بهاذ، لا، لا هاذيك منطقة معروفة بالسدود ديالها، ومعروفة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع الصناعة والتجارة، وموضوعه التدابير المعتمدة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يشكل التفاوت الكبير والصارخ بين جهات المملكة في خلق الثروة معضلة حقيقية ينعكس سلبا على مجهودات التنمية الاقتصادية.

في هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير، حول التدابير المعتمدة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام والجنوب الشرقي من بوعرفة إلى طاطا نموذجا، مرورا بالأقاليم الخمس لجهة درعة تافيلالت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

كيف تنعرفو جميع كل منطقة في المغرب وهي منطقة مهمة جدا، كل جهة عندها الأهمية ديالها، اللي خاصنا نعرفو وهو المستثمر هو اللي تيقرر، المستثمر الخاص هو اللي تيقرر فين غادي يمكن لو يستثمر، والدولة طبعا تتحاول تعاونو باش يوصل للمناطق اللي احنا عندنا بها يعني الغرض.

المستثمر تيمشي يشوف أولا الأمن والاستقرار ديال البلاد، ثانيا البنيات التحتية وتيشوف هاذ المنطقة واش واصلها البنية التحتية أولا لا، ثالثا التمويل، هذا مشكل ألح عليه صاحب الجلالة نصره الله، اليد العاملة والتكوين ديال هاذ اليد العاملة واش موجودة في المنطقة أولا لا، المواد الأولية، لأن إلى كان تيستعمل المواد الأولية في واحد المنطقة، وطبعا المواكبة اللي يمكن لها تكون من طرف الجهة أيضا من الدولة وأيضا من طرف الجهة.

لحد الآن بدا تيتبين بأنه المناطق اللي ما كانش عندهم هذا الحظ، لأن بعض المناطق استفادو أكثر منهم لأن كانت عندهم البنية التحتية وكان عندهم مسائل اللي أعطتهم واحد القفزة نوعية في هاذ السنوات الأخيرة، بدا تيتبين بأنه الجهات الأخرى تدريجيا بدات تتستافد من الاستثمارات، والحمد لله، المغرب غادي في واحد الوتيرة جديدة ديال الاستثمار، تنتمناو أنها نبقاو جميع نواكبها باش نوصلو لنتائج إيجابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على سرد هاذ العوامل اللي كتشجع على الاستثمار، ولكن نمشي مباشرة للموضوع.

احنا منذ إلغاء التحفيزات الضريبية في هاذ المناطق بدافع المساواة الضريبية ومن حكومة التناوب الثانية، كل حكومة تتقول لنا إلى ما كاينينش التحفيزات الضريبية غادي يكون عندنا برنامج خاص بهاذ المناطق، التصنيع تنهضر على التصنيع، احنا 15 عام هاذي أو لا أكثر تنتسناو.

السيد الوزير،

تنتكلمو دبا على العدالة المجالية، أنا أتساءل كيف ستحقق الحكومة هذه العدالة المجالية دون تحفيزات القطاع الخاص للاستثمار في بعض المناطق بحال هاذي؟

اللي غادي يستثمر في زاكورة أو لا إملشيل ولا مرزوكة بهاذ العوامل اللي قلتو، السيد الوزير، إلى ما كاينش شي تحفيز، آش غادي يدير بالمعمل تماك؟

والسيد الوزير، احنا في السنة تقريبا الأخيرة ديال التسريع الصناعي، المساهمة ديال هاذ الجهة هاذي ديال درعة تافيلالت ياله 2.5%، يكاد يكون منعدما، وكيفاش انتما كوزير الصناعة بغيناكم تقولولنا كيفاش تتصورو الصناعة أو التصنيع ديال هاذ المناطق هذه، احنا تنحسو أننا في هاذ المناطق خارجين على الرادار ديالكم، خارجين على البرابول، ما محلنا من الإعراب في التصنيع؟

السيد الوزير،

كذلك، سوف تقولون وقلتوها دابا أن المؤهلات، المؤهل الأول والمهم ديال هاذ المناطق هي المؤهلات البشرية، هاذ المناطق تتنتج مهندسين وأطر عليا، تقنيين أكفاء، ولكن مع الأسف تيضطرو باش يديرو الهجرة الداخلية أو حتى الخارجية باش ينتجو الثروات في مناطق أخرى.

ثم كذلك تكلمتو على البنيات التحتية المهيكلة، ما محلنا من الإعراب، 2% ديال الاستثمار العمومي، واش بهذا غادي نديرو البنية التحتية المهيكلة اللي غادي تجلب المستثمر؟

الإخوان والأخوات تكلمو على السكك الحديدية وعلى الطرق السيارة إلى آخره، احنا باقين بعاد على هاذ الشي، ما كاين لا سكة حديدية لا طريق سيار، لا تثنية الطريق، إذن الحكومة ككل ماشي غير انتما السيد الوزير، مطالبة باش تعيد النظر في هاذ الجهات هذو كيفاش تيمكن لها تساهم في التنمية ديال البلاد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ التوضيحات.

المساواة الضريبية، احنا كوزارة الاستثمار تنطالبو بها، يعني متفقين لكن ما يمكنش نقرو وحدنا، تنتفهمو أنه وزارة المالية عندها إكراهات وعندها مشاكل اللي خاصها تمول البلاد.

النقطة الثانية وهو الاتفاقية اللي عندنا مع وزارة المالية وهو بدون شك التحفيز المباشر، كاين جوج ديال الوسائل إما التحفيز الضريبي يكون في الجهات ماشي بحال بحال على الصعيد الوطني، هذا كان اقتراح ديال وزارة الاستثمار، كاين وجهة نظر أخرى وهو التحفيز المباشر، وزارة المالية تتقول أنه يمكن نوصلو لهاذ الهدف بلا ما يكون عندنا واحد الضريبة صعبة باش تكون متبعة، لأن تنعرفو حتى ملي تتكون الضريبة شفناها في بعض المناطق ناس ساكنين في جهة وعندهم شركات في جهة أخرى إلى آخر راك عرفتو اللي كاين في هاذ المسائل، هاذ الشي تنتفهم أنه وزارة المالية عندها واحد التخوف من هاذ المنظور.

المؤهلات البشرية احنا تنشوفو في مناطق المغرب، أنا متفق معك أنه الحمد لله المغاربة في مستوى عالي، وتنوصلو في جميع المناطق النتائج إيجابية وتنتمناو أننا نمشيو أكثر في الصناعة في هاذ المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه تراجع الثقة لدى المستثمرين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

تراهن بلادنا على جلب الاستثمارات، باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لإعادة ثقة المستثمرين في المؤهلات الاستثمارية للمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا ما تنظنش أنه فقدان الثقة تماما في الاستثمار في بلادنا، أنا كنقول شخصيا أننا جميع بعض المرات كنزيدو فيه شي شوية، لأن الاستثمار في المغرب كيعرف مرة كيكون طالع ومرة كيكون نازل، بحال الشتاء تتجي سنة وما تتجيش سنة، السنة الفارطة كان 2018 كان زائد

34+% الاستثمارات الأجنبية في المغرب.

إذن النتائج كانت لا بأس بها، إذا جينا نشوفو على الصعيد الجهوي في إفريقيا، كنا احنا هما الأولين في الاستثمار، إذن الاستثمار يمكن نشوفوه من عدة زوايا، أنا كنظن أنه الاستثمار في بلادنا لا بأس به يمكن لو يمشي بواحد السرعة أكثر لكن الحمد لله، لحد الآن كنتخوفو أكثر من الحقائق اللي كاينين على أرض الواقع.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم السيد الوزير على إجابتكم وتفاعلكم مع هذا السؤال.

صحيح أن بلادنا استطاعت إقناع العديد من الشركات العالمية الكبيرة بالاستثمار في المغرب، ولكن السيد الوزير اليوم أنا تنقول لك غير على مدينة برشيد احنا اليوم في مدينة برشيد عندنا 36 شركة اللي هي تسدات، وكل شركة تقريبا فيها غير 100 عامل، ناهيك على اللي كاين فيها 300 اللي فيها 200 كاين اللي فيها 400، دبا نقولو غير 100 هي 3600 عامل، يعني ولت 3600 أسرة مشردة، وناهيك على المناطق الصناعية الأخرى اللي كاينة في البلاد.

السيد الوزير،

احنا دبا علاش ما تدارش واحد اللجنة اللي تدار فيها وزارتكم وفيها غرفة التجارة والصناعة وعامل الإقليم ومركز الاستثمار الجهوي والضريبة والبنك والمجلس البلدي، يتدار واحد اللجنة اللي تشوف باش تاخذ زعما المواكبة ديال هذه الشركات باش نلقاولها واحد الحل، كيفما كتدير الدول النامية، ملي تتجي واحد الشركة كتبغي تسد كيجيو كيشوفو علاش، أشنو هو المشكل، كيفاش وكيحلو المشاكل ديالها حتى يلقاولها حل باش ترجع تساير العمل ديالها.

احنا اليوم حتى احنا بغينا نكونو في هذا المستوى، ونكونو حتى احنا نبذلو واحد المجهود باش نكونو في المستوى باش لأن علاش لأن راه عندنا البطالة، راه عندنا اليد العاملة اللي هي دبا أصبحت عاهات على العائلات ديالهم، خاصنا الشباب ديالنا يخدم وهاد الشي اللي كيطمح له سيدنا وكنطمحو له كاع جميعا إن شاء الله باش نكونو في واحد المستوى.

اليوم السيد الوزير كتجي دبا في هاد المدينة ديال برشيد المنطقة الصناعية اليوم دبا هاد البنايات أصبحت اليوم عبارة عن أطلال، إذا 36 معمل أصبحت عبارة عن أطلال، أصبحت مرتع للفساد والمخدرات والمشاكل الكبرى، احنا دبا كنبغيو نبذلو واحد المجهود باش نكونو في المستوى المطلوب.

وكنبغي نسولك السيد الوزير على الميثاق الجديد ديال الاستثمار ديال الحكومة اللي كانت واخذاها من الأولويات ديالها فين وصلت؟ لأن من 2011 ولحد الآن مازال ما كاينة حتى شي حاجة، لأنه هاد الشي كان داز في الخطابات ديال سيدنا اللي منه الخطاب ديال جلالة الملك بمناسبة الذكرى 19 لتربع جلالة الملك على عرش أسلافه المنعمين والذي تناول فيه واقع المراكز الجهوية للاستثمار اللي خير دليل على ذلك.

إذن السيد الوزير للحديث بقية، والسيد الرئيس كيدق علينا خاصنا نستجبو له.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص برشيد، ظهر كنا جميع في واحد التدشين هذه بعض الأسابيع برشيد معامل مهمة جدا، عشناها جميع وتنشوفو هاد التطور اللي كاين. طبعا كيكون معامل تيتفتحو ومعامل كيسدو، لكن اللي شفنا هو المعامل في هذا المستوى بداو كيكونو موجودين عندكم في برشيد بكثرة.

فيما يخص اللجنة ديال المواكبة، أنا متفق مع هذه الفكرة، غير باش نعرفو أنه كنشتغلو يوميا في هاذ المجال. الآن كاين صندوق أعلن عليه وزير المالية ديال 6 مليار على 3 سنوات لمواكبة الشركات الصغرى والمتوسطة، كاين هاذ المراكز ديال الاستثمار الجديدة اللي هي غادي تقرب المستثمرين أكثر في الجهات وفي المدن.

فيما يخص الميثاق الجديد ديال الاستثمار كيف قلت فواحد اللقاء سابق، الميثاق موجود محطوط فالكتابة العامة ديال الحكومة كيشتغلو عليه باش يقدموه وكنتسناوه فهاذ الأسابيع المقبلة، ما نقدرش نقول ليك واش أسبوع أو اثنين أو شحال، احنا ذاك الشي اللي علينا درناه واحنا كنشتغلو يوميا مع جميع الوزراء باش نخرجوه إن شاء الله في القريب العاجل، لأن الاستثمار في المغرب من المسائل المهمة وغادي نعطيوها اللي خاصها باش تكون على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

الحمد لله الآن الاستثمار في المغرب غادي بواحد المستوى اللي الأجانب كلهم كيشهدو أنه المغرب الجاذبية ديالو مهمة، والمغاربة قلتها ف (la CGEM) هاذي واحد 3 ديال الأسابيع، هاذي سنتين كنت تنقول

ليهم أنه كان التشاؤم كبير عند المستثمرين وبديت تنلاحظ أنه هاذ التشاؤم بدا تيتغير تدريجيا فهاذ الأواخر، بدا كيتبين أنه المستثمرين المغاربة ما تنهضرش على الأجانب، الأجانب هما عندهم رغبة باش يستثمرو في المغرب أكثر، المغاربة الحمد لله بدينا كنستثمرو فبلادنا أكثر باش نوضو ببلادنا وبالاقتصاد ديال المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه تعزيز السياسة التجارية عبر مراجعة الاتفاقيات القائمة وتوقيع اتفاقيات تضمن التفضيلية التنافسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المداخلة ديال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تتنخرط في سياق إيجاد حلول لمعضلة ضعف تنافسية المقاولات، وخصوصا على مستوى التضريب، حيث أن عدد المقاولات المصدرة لا تفوق 5000 مقاولة أو وحدة، والكثير منها ما كتقومش بعملية التصدير بطريقة متداولة، حيث أنه يعتبر العدد اللي تيصدر الدائمين لا يفوق 500 وحدة اللي تتساهم بنسبة متواضعة على مستوى التصدير بالنسبة للحجم الإجمالي.

ورغم المجهودات التي تبذلها الحكومة لتفعيل مخططات التنمية والإستراتيجية القطاعية، من بينها مخطط المغرب الأخضر وكذلك مخطط التسريع الصناعي والدينامية التي يعرفها قطاع السيارات وقطاع الطيران والمنظومات المتخصصة لهاذ القطاع، فإن العجز يبقى متفاقم سنة بعد سنة، حتى وصلنا سنة 2018 أكثر من 200 مليار درهم وأن التغطية نتاع الاستيراد اللي ما تتفوقش 57% .

في هذا الصدد ألا يستوجب السيد الوزير تحسين الأداء هاذ الاتفاقيات للتبادل الحر وكذلك مراجعة بنود بعض الاتفاقيات للتبادل الحر ليسود مبدأ رابح-رابح لجميع الدول، وخصوصا وأن بعض الدول الصناعية بدأت تقوم بإجراءات إدارية لتحسين وتحفيز المنتوج الداخلي ديالها، ونستحضر هنا التوتر التجاري الذي يسود بين الدول العظمى وكلشي تيعرف بأنه ألقى الظلال ديالو على الاقتصاد الدولي وخصوصا على المغرب.

وفي هذا السياق نتوخى أن يؤخذ الإهتمام أكثر بالجانب التصديري في بلادنا في بعض الاستراتيجيات القطاعية، مع العلم أن تعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني يجب أن تكون في قلب بلورة مشروع النموذج التنموي، ونحن نعلم، السيد الوزير المحترم، أنكم مشتغلون بجدية لتدارك الأمر في إطار ميثاق الاستثمار، لأنه بدون سياسة تصديرية من الصعب الولوج إلى نادي الدول الصاعدة.

وأخيرا، السيد الوزير، مع توقيع المغرب اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما تسمى (ZLECAF)، نتساءل السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها من أجل تفادي الصعوبات التي واجهها الاقتصاد المغربي في سياق اتفاقيات التبادل الحر السابقة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

أولا، أنا متفائل الآن لأن كانت عندكم زيارة في (CGEM) ديال الداخلية ووزير المالية، ولأول مرة وزير الداخلية ووزير المالية تيواكب يعني القطاع المنتج المغربي، لأول مرة، فأنا متفائل لأن إلى احنا جميع اشتغلنا، لا الحكومة ولا رجال الأعمال، باش يمكن هاذ الاستثمارات في المنتوج المغربي يكون أكثر وأفضل، تنتمنى في المستقبل أننا نوصلو زعما لاستثمارات أكثر من هاذ الشي اللي تنشوفو اليوم.

فيما يخص التصدير، احنا عندنا رغبة أنه التصدير في المغرب يكون أكثر من هاذ الشي اللي عندنا اليوم، الحمد لله، ولينا تنصدرو، قلت السيارات، احنا تجاوزنا 60% ديال القيمة المضافة المغربية، (Taux d'intégration locale) تجاوز 60% في المغرب، وراه أول قطاع مصدر في المغرب، لكن هاذ الشي ما كافيش، خاصنا نمشيو أكثر في السنوات المقبلة.

إلى نشوفو اتفاقية التجارة الحرة، كان عندنا اتفاقيات وكنا آنذاك تنحاربوها، لأن تنقولو أننا ما يمكن لناش نواجهو كمغاربة هاذ (la mondialisation) لكن الحمد لله الآن تبين أنه تدريجيا بدا المغرب تياخذ الدور ديالو العالمي في الاقتصاد الدولي.

هاذ الاتفاقيات خاصنا نعاودو فيهم النظر أو البعض منهم، البعض منهم خاصنا نمشيو بعيد حتى نوقفهم، احنا مستعدين، تنقول البعض من هاذ الاتفاقيات اللي فيهم المضرة للمغرب خاصنا نوقفهم.

غير ملي تتكون شي اتفاقية ماشي في صالح المغرب، يعني، إلى كنا تنصدرو أقل من ما تنستوردو خاصنا نكونو نشوفو هاذ النقاط بدقة، إلى كنا تنستوردو بحال دبا النفط ولو ما تكونش عندك هاذ الاتفاقية غادي تكون تتستورد النفط إلى ما عندكش اتفاقية ما يمكن لكش

تصدر، إذن خاصنا ندرسو هاذ الشي بعقلانية.

احنا متفقين أن البعض منها مضرة للمغرب، وغادي نعودو فيها النظر، إن شاء الله، احنا تنشتغلو على هاذ الملف ومستعدين إلى عندكم اقتراحات كرجال أعمال أننا ندرسوها أيضا.

فيما يخص (ZLECAF)، احنا خصنا نعرفو الأفارقة خايفين من المغاربة، يقولون إلى كانت هاذ الاتفاقية غادي يكون الإغراق ديال السوق الإفريقي، والمغاربة رجال الأعمال في المغرب متخوفين من هاذ الاتفاقية، قولو لنا أش بغيتو؟

احنا تنظنو أنه هاذ الاتفاقية مهمة للمغاربة ومهمة للأفارقة أيضا في هاذ البلدان، فيها منفعة للجميع، نشتغلو إلى عندكم اقتراحات أو تخوفات خاصة ندرسها، احنا تنظنو أنه (la ZLECAF) مهمة للمغرب ومهمة للبلدان المشاركة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية، وموضوعه ظاهرة أطفال الشوارع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إن سؤالنا اليوم كفريق الاتحاد المغربي للشغل يتزامن وذكرى إحياء اليوم العالمي للطفولة، ويأتي في سياق تعديل حكومي رهاناته نموذج تنموي ناجع.

وعليه، ففي غياب برنامج حكومي منسجم يأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة التي تعيش مشاكل اجتماعية صعبة، وضمنها أطفال شوارع مدننا وقرانا وخاصة النائية منها لن يكون الرهان إلا فاشلا، فالإحصائيات والأرقام تنذر باستفحال ظاهرة أطفال الشوارع، نتيجة تعاطي الحكومة المتسم بالتراجع عن المكتسبات وخرق الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالطفولة، وعدم إيلاء الطفولة الاهتمام من خلال إدراجها في السياسات العمومية، حيث يبقى مقترح السياسات العمومية المندمجة لحماية الطفولة يراوح مكانه.

السيدة الوزيرة،

تعيش فئة عريضة من أطفالنا محرومة من تعليم وصحة ونماء وحماية ورعاية أسرية، فمن العار السيدة الوزيرة أن نجد أطفالنا يجوبون الشوارع يتسولون يبحثون في القمامات عما يسد رمقهم، يلجأون أحيانا للسرقة ويتعاطون للمخدرات ويفترشون العراء ويعانون من البرد والثلج وقساوة الطبيعة، يغادرون المدارس مبكرا، يقومون بأعمال مضرة بهم وهم في حالات نفسية مزرية تؤجج فيهم الحقد وتؤهلهم للإجرام والتطرف، فعلى أي مجتمع متضامن متكامل في ظل هذه الأوضاع المأساوية لطفولتنا نتحدث السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، لا يمكن أن نقول بأنه ليس هناك برنامج حكومي ما فهش شق اجتماعي، الدليل على ذلك أنه ملي تنرجعو للبرنامج كاين محور كبير مرتبط بالتماسك الاجتماعي وبالتنمية البشرية.

موضوع الطفولة هو يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية لهذه الحكومة ولا أدل على ذلك من البرامج الكثيرة اللي هي موجودة، وطبعا ملي تنتكلمو على الطفولة كل ما يمس التعليم ويمس الصحة ويمس السكن اللائق، فالطفولة يعني جزء من حقوقها ضمن هذه البرامج.

وتنبغي نؤكد أننا ونحن اليوم هاذ الأسبوع نحتفل بالذكرى الثلاثين لتوقيع المغرب على اتفاقية حقوق الطفولة واللي تتعرفو بأن هاذ الاتفاقية الدولية اللي اليوم بلادنا، من بعد 30 سنة من التوقيع، اليوم تنجز تقرير اللي هو تقرير مهم جدا وسبق أن قدم في مجلس حكومي اللي تيعكس بالفعل المجهودات التي بذلت لحماية الطفولة المغربية.

أنا يمكن نتفق معك السيدة المستشارة في واحد الشق هو اللي جا في موضوع سؤالكم اللي توصلنا به، هو الشق ديال الأطفال اللي هما اليوم بواحد وبالتالي ما يمكن ليناش نتكلمو بصورة سلبية ونعممو ونقولو أن الطفولة المغربية محرومة من التعليم، محرومة من الصحة محرومة من كذا، لأن التقارير والإحصائيات تكذب ذلك.

كاين بعض الفئات القليلة الحمد لله محصورة، كاينة بعض الإشكاليات اليوم احنا عندنا تبعا لمنشور السيد رئيس الحكومة كاين مخطط مندمج للطفولة اللي غادي ينزل في مجموعة ديال الأقاليم بمقاربة مندمجة وبمقاربة ترابية تستحضر البعد الترابي، وأعتقد أن هاذ البرنامج وأن هاذ المجهود غادي يكون عندو أثر إيجابي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

ومع ذلك السيدة الوزيرة، نجدد ضرورة–في فريق الاتحاد المغربي للشغل–القيام بالتدابير اللازمة لملائمة التشريع المغربي مع المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الطفل، وضع آليات فعالة للتحقيق في حالة التعذيب والاغتصاب وتشغيل الأطفال وتشديد العقوبات وتقوية الضمانات القانونية للحد من هذه الظواهر، توفير الشروط الاجتماعية النفسية لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الاغتصاب والعنف والاهتمام بالأطفال في وضعية إعاقة..

الاهتمام بالصحة الإنجابية وضمان نمو الأطفال في شروط صحية ملائمة والاهتمام بالأسرة كنواة للمجتمع، والعمل على أن لا يكون الأطفال ضحية الطلاق والتفكك الأسري، الاهتمام بالمراكز الاجتماعية وتأهيل العاملين بها وتوفير آليات المراقبة ومراقبة مراكز إيواء الأطفال وتعميمها على المدن والقرى، الاهتمام بالأسر الفقيرة والمعوزة بشكل عام دون تمييز، خلق مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الطفل مستقلة وذات صلاحيات تخدم بشكل فعلي قضايا أطفال شوارع مدننا وقرانا وتعميم التعليم بتفعيل إلزاميته وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، جواب على سؤالكم، أن اليوم الموضوع ديال الطفولة بالنسبة لنا المقاربة المندمجة اللي تحرص على التقائية كل المتدخلين هي الجواب اللي سيكون على بعض الإشكالات اللي اليوم كتعانيها الطفولة ديالنا، ولهذا فإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، اليوم هاذ الأجهزة تم اختيار مجموعة ديال المدن تقريبا 5 ديال المدن اللي غينطلق فيها هاذ البرنامج، وهاذ البرنامج من حيث اليوم انتهينا من التصور، يعني من المقاربة الجاهزة، بقي الاشتغال على المستوى الترابي من أجل ضمان نجاعة هذا البرنامج وتنفيذه.

نشتغل كذلك على خطة مع مختلف الشركاء من أجل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، وهذا البرنامج سنعلن عن تدابيره في الأيام القريبة القليلة، لأن المشروع جاهز وتم عرضه على الهيئات الشريكة، سواء القطاعات الحكومية ومجتمع مدني يشتغل في هذا الجانب.

كذلك البرنامج مرتبط بخطط الإسعاف الاجتماعي، هاذ المدن وهاذ الأقاليم اللي غيتنزل فيها الأجهزة الترابية سيكون فيها كذلك مشروع مرتبط بالإسعاف الاجتماعي المرتبط بالأطفال.

نبغي نؤكد أن موضوع الطفولة هو ماشي شأن حكومي فقط، موضوع الطفولة هو شأن مجتمعي، يحتاج إلى وعي مجتمع ويقظة مجتمع، يقظة مجتمع من الأسرة، من استقرار الأسرة، نعم، من مقاربة تقوم على أننا جميع البرامج توجه لحماية الأسرة، لأن هي الحاضن الأساسي والطبيعي للطفل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني، موضوعه آليات تتبع ومواكبة مراكز تأهيل وتقوية قدرات النساء بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

قطعت بلادنا أشواطا كبيرة في مجال تمكين المرأة، انسجاما مع التزاماتها الدولية، غير أن نساء العالم لازلن يعانين من تبعات الفقر والهشاشة.

من هذا المنطلق، نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول آليات تتبع ومواكبة مراكز التأهيل وتقوية قدرات النساء بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على سؤالكم.

أولا، اليوم المرأة القروية تستحق منا كل اهتمام وكل تثمين

المبادرات اللي هي موجودة، واليوم الاهتمام بالمرأة القروية في جزء كبير منه هو استثمار المبادرات الحكومية.

صندوق الأرامل تستفيد منه المرأة القروية اللي هي في وضعية عوز وعندها أطفال، صندوق التماسك الاجتماعي لا يستثني المرأة القروية، "تيسير" اللي كيستفدو منو مباشرة هم النساء، وكنعرفو كيفاش "تيسير" انتقلنا إلى أكثر من مليوني مستفيد، فكل البرامج الموجهة للعالم القروي والموجهة بشكل عام، السياسات العمومية الموجهة في المجال الاجتماعي تستفيد منها المرأة القروية، وكذلك في جانب تقليص الفوارق الاجتماعية بشكل عام وفي فك العزلة، وكتعرفو أنه كاين برنامج مهم جدا في فك العزلة عن العالم القروي وكذلك في برامج الكهرباء، برامج تقريب الماء الصالح للشرب، فكل هذه البرامج تستفيد منها المرأة القروية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التوضيحات.

ولكن كيف كتعرفو السيدة الوزيرة، موضوع تأهيل وتقوية قدرات النساء يحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

فالخطب الملكية السامية توصي بشكل دائم ومستمر الحكومة بالعمل على اعتماد برامج وآليات ميدانية للنهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، باعتبارها فاعل أساسي ومحوري في المجتمع، لكن للأسف بالنسبة لتنمية القدرات وتأهيل مراكز التكوين والتأهيل المعطيات الواقعية والإحصائيات الرسمية تؤكد على استمرار المرأة القروية في واقع الهشاشة وعدم مشاركتها في منظومة الإنتاج.

السيدة الوزيرة،

احنا ما تنبخسوش العمل ديالكم اللي تتقوموبها، بل أنتم مشكورون على المجهودات المبذولة، لكن تبقى غير كافية، نظرا للاختلالات الموجودة في تدبير البرامج الاجتماعية الموجهة لتعزيز قدرات المرأة وتأهيلها من أجل مواكبة الدينامية التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات.

السيدة الوزيرة،

مراكز التأهيل والتكوين وتقوية قدرات النساء بالعالم القروي المعتمدة تظل محدودة ومعدودة، ولا تلبي الطلب المتزايد من طرف جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات، ولا تراعى العدالة المجالية في توزيعها على مستوى المراكز القروية والمداشر، أغلبها تتمركز في الحواضر، مما يشكل عائق حقيقي في وجه النساء القرويات، خصوصا وأننا نعرف نمط الحياة في البادية، بحيث ترتبط المرأة القروية بأنشطة يومية دائمة بين الحقول ومشاغل البيت وتربية الأبناء.

زد على ذلك بعد المسافة بين المراكز والمستفيدات وصعوبة وجود وسائل النقل المناسبة، ويمكن كنتكلم معك السيدة الوزيرة أنا كنتكلم على مراكز التأهيل وتنمية قدرات النساء بمنطقة الزمامرة مثلا، وأنا كنتكلم كتكون فالمخيلة ديالي منطقة الزمامرة، ولكن كنتخيل الناس اللي ساكنين فالمناطق الجبلية كيفاش غيكون الوضع ديالهم إلى بغاو يولجو لهاذ المراكز اللي كنتكلمو عليها، ناهيك عن نقص الموارد البشرية ونقص التجهيزات الأساسية اللازمة للتأطير وتكوين النساء، بل بعض المراكز تحذف منها بعض الشعب هاذو المراكز، كنتكلم طبعا على ديال التنمية، نظرا لعدم وجود المواد الاستهلاكية المطلوبة ما تينجزوهاش.

من جهة أخرى السيدة الوزيرة، بالنسبة لينا فين هي الحصيلة ديال برنامج التمكين الاقتصادي إذا لم تكن لدينا نتائج واقعية بشأن النساء اللواتي تجاوزن وضع الهشاشة؟ إذا لم تكن هناك آلية للتتبع حتى تتمكن هاذ الفئة من النساء المكونات والمؤهلات إلى أن تدمج في هذه المنظومة الإنتاجية.

وبالتالي السيدة الوزيرة أشنو الفائدة ديال أننا تندخلو لهاذ مراكز التأهيل كنديرو النساء اللي تنعطيوهم دبلومات مثلا فالخياطة إلى غير ذلك وما كنواكبوهمش حتى كيدمجو فالمجتمع ويدخلو معنا للمنظومة الإنتاجية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا لكم.

أولا نبغي نؤكد على المجهودات الكبيرة التي تبذل في جانب إدماج المرأة القروية، واليوم تؤكد التقارير المتخصصة بأن المرأة القروية هناك وقع تغير كبير على مستوى القيمي، اليوم المرأة القروية هناك رغبة في تحسين الأوضاع الذاتية، هناك رغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ما بقاش يمكن الصورة القيمية وقع واحد التحول كبير وكبير جدا، وهو بالمناسبة تحول إيجابي، لأنه تيجعل أي مبادرات حكومية وأنشطة التي يمكن أن تبذل تجد لها تفاعل إيجابيا، وهذا تنظن أنه مهم.

للتأكيد مرة أخرى أنه مع مؤسسة التعاون الوطني الوزارة تقوم بمجموعة من المبادرات لتفعيل خدمات القرب لفائدة النساء في وضعية صعبة من خلال إرساء وحدات فضاءات متعددة للنساء لوظائف النساء، وقد تم وضع خريطة من أجل أننا تكون عندنا مراكز

في كل المناطق اللي فيها صعوبات.

طبعا هاذ الموضوع ولو أن تبذل مجهودات كبيرة التي تبذل ولكن كنحتاجو دائما فيه إلى مزيد من التعاون وخاصة التعاون على المستوى الترابي، على مستوى الجماعات، على مستوى الجماعات الترابية سواء كانت قروية أو حضرية، لأن الجماعات الترابية عندها دور كبير وبالتعاون معها يمكن لنا نساهمو جميعا، واحنا مستعدين للتعاون ومستعدين للشراكات في هذا الجانب، ونشتغل حاليا على مخطط من أجل تقوية القدرات الاقتصادية للنساء وطبعا القدرات الاقتصادية، الاهتمام بالنساء في العالم القروي اللي اليوم كيشتغلو فالتعاونيات، وهاذي مناسبة باش نحييو المجهودات اللي تيقومو بها، ومناسبة كذلك باش نشيدو بالمجهودات اللي تيقومو بها النساء الصانعات في البوادي، عندنا مجموعة ديال الصانعات التقليديات كنشير،عندنا مجموعة دالبوادي المغربية اللي مصدر العيش هو الحرف التقليدية اللي حافظو عليها النساء وكيشتغلو فيها النساء.

يعني ما يمكنش نقولو أن النساء في العالم القروي كاين غير السواد، الحمد لله كاينة مجهودات، كاين مبادرات تحتاج إلى مزيد من التثمين، ونحتاج إلى مزيد من إطلاق مبادرات بتعاون مع كل الشركات وكل المعنيين، لأن قضايا المرأة بشكل عام هي قضايا كيف ما الطفولة كتهم المجتمع، كتهم الأسرة وكتحتاج إلى مقاربة متكاملة مندمجة.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 249

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الأول 1441هـ (19 نونبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان دقائق، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، السيد الوزير.

السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم أمام مجلسكم المحترم مشروع القانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 المتعلق بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والذي يندرج في إطار التزامات المغرب المتعلقة بحماية البيئة من الأضرار التي يتسبب فيها استعمال الأكياس البلاستيكية نتيجة لما أفرزته الممارسة العملية من سلبيات خلال تطبيق مقتضيات القانون رقم 77.15 السابق الذكر، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظهور طرق جديدة لإنتاج وتزويد وتوزيع الأكياس البلاستيكية الممنوعة، التهريب والتوزيع السري، استعمال البلاستيك من مطارح النفايات الذي يحتوي على مواد سامة ومضرة بالصحة.

وبناء على ما سبق، تم إعداد مشروع القانون رقم 57.18 قصد تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تتبع تصنيع وتسويق الأكياس البلاستيكية غير الممنوعة، وكذلك المادة الأولية المستخدمة؛

- تقوية نظام المراقبة؛

- ردع المخالفين لأحكام هذا القانون؛

- منع المصنع أو المستورد لبعض الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الصناعي لغير الذين يستعملونها مباشرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تم إعداد مشروع هذا القانون وفق مقاربة تشاركية موسعة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويمكن تلخيص أهم مستجداته فيما يلي:

- إضافة تعاريف جديدة وتدقيق بعض هذه التعاريف؛

- تعزيز مهام المراقبة؛

- تحديد كيفية حجز الأكياس البلاستيكية؛

- مآل الأكياس والمواد المحجوزة؛

- الرفع من بعض العقوبات؛

- تمديد مدة العود نظرا لقصر المدة المنصوص عليها في الصيغة الحالية؛

- التنصيص على الإغلاق الإداري إلى غاية صدور الحكم القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 57.18.

واغتنم هذه الفرصة، لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون واقتراحاتهم البناءة، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، وزع.

بالنسبة للمناقشة فللفرق والمجموعات الحرية في التدخل أو تقديم

مداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضروالقرارلكم السادة الرؤساء.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى، الرامية إلى تغيير القانون رقم 77.15 المذكور أعلاه:

الموافقون: الإجماع.

المادة الثانية، وتتضمن تغييروتتميم المواد 2، 3، 4، 5، 6، 9، 10، 11، 13 من القانون رقم 77.15 المذكور أعلاه:

الموافقون على المادة الثانية: إجماع.

المادة الثالثة، وتتضمن تتميم القانون رقم 77.15 المذكور بالمواد 2-1/، 4-1/، 4-2/، 4-3/، 5-1/، 5-2/، 5-3/، 6-1/، 10-1/، 11-1/، 11-2/، 11-3/، 11-4/، 11-5/، 11-6/، 13-1/، 13-2/، 14-1/.

الموافقون على المادة الثالثة: الإجماع.

المادة الرابعة، وتتضمن نسخ وتعويض المادتين 1 و7 من القانون رقم 77.15 المذكور.

الموافقون على المادة الرابعة: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.**

شكرا.

ورفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض القيم الذي قدمه، والذي مكننا من الاطلاع على أهم مضامين هذا المشروع قانون والأسباب التي دفعت إلى عرضه على مجلسنا الموقر.

إن تعاطينا الإيجابي مع القانون 57.18 كان نابعا من إيماننا العميق بضرورة محاربة استعمال الأكياس البلاستيكية نظرا لخطورتها على البيئة وكذلك على صحة المواطن المغربي الذي يستعملها بشكل يومي ومكثف دون وعي بمخاطرها الفتاكة على صحته.

إننا نرى جميعا صورا مفجعة لشواطئ مغطاة بالنفايات البلاستيكية وبطون الحيوانات المليئة بها، مما أصبح معه ضرورة تطبيق سياسات لحل مشاكل التلوث بالبلاستيك، واللجوء إلى التوقيع على التزامات لحماية البيئة والتقليل من منتجات البلاستيك، وسن قوانين منع تصنيع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، وهو الأمر الذي أصبح مدرجا ضمن تشريعات لأكثر من 60 دولة عبر العالم.

وفي هذا الإطار، جاء القانون 57.18 الخاص بمنع صنع أكياس البلاستيك، وذلك استجابة للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتي يشكل المغرب طرفا فيها، وتماشيا مع مخططاته التنموية التي تشكل البيئة إحدى محاورها.

فقد تعززت المنظومة التشريعية والقانونية بالمملكة بإصدار الظهير الشريف رقم 1.15.148 القاضي بتنفيذ قانون رقم 77.15 الخاص بمنع صنع الأكياس البلاستيكية من مادة البلاستيك واستيرادها وتسويقها واستعمالها، كآلية حاسمة للحد التدريجي من انتشار الظواهر التي تشكل خطراً على البيئة والصحة العامة.

خاصة إذا علمنا أن المغرب هو ثاني مستهلك للأكياس البلاستيكية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستهلك ما يقدرب 26 مليار كيس بلاستيكي سنويا، لذا خص المغرب هذا الموضوع بأهمية كبيرة وبدقة متناهية.

إلى جانب ذلك تم الحرص على إطلاق حملة واسعة للتحسيس وتوعية عموم المغاربة ليضمن تطبيقهم قانون 77.15 الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يوليو 2016 وتعريفهم بخطر الأكياس وحثهم على اللجوء للبدائل من جهة أخرى، و قد تم إطلاق حملة للتحسيس من تنظيم الائتلاف المغربي حيث تمت دعوة جميع أطراف المجتمع المدني للتعبئة والانخراط بتبني سلوكيات إيجابية للمحافظة على البيئة وعلى صحة العامة.

للأسف، السيد الرئيس، عجزت الحكومة عن التنزيل السليم لهذا القانون، فلازلنا نلاحظ أن الأكياس البلاستيكية لازلت واسعة الانتشار في الأسواق في ظل انتشار القطاع غير المهيكل وتدخل أكثر من قطاع في هذا الشأن من أجل الحد من استعمال الأكياس البلاستيكية وكذا المواد الأولية المصنعة لها.

فقد أثبتت التجربة والواقع اليومي أن استعمال هذا النوع من

الأكياس الممنوعة مازال مستمرا في الأسواق والتجارة المتجولة وغير المهيكلة التي تتزود من الشبكات السرية وشبكات التهريب في المقابل، تم التخلص نهائيا من استعمال هذه الأكياس على مستوى الأسواق الكبرى والمتوسطة وتجارة القرب المهيكلة.

كما جاءت هذه المبادرة للحث على تفعيل القانون بتحمل الحكومة مسؤولياتها وفقا لما التزمت به بإعادة تأهيل الشركات المعنية ودعمها لعدم ضياع استثماراتها، وضمان تشغيل العاملين في هذا القطاع.

في هذا الإطار جاء المشروع قانون الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه اليوم لسد الثغرات التي عرفها تطبيق القانون رقم 57.18، مما يلقي على الحكومة مسؤولية تكثيف جهودها من أجل مراقبة الأنشطة التي يقوم بها كل مستورد للمواد الأولية البلاستيكية ووحدات تدوير البلاستيك أو تصنيع أو استيراد أو تصدير الأكياس البلاستيكية.

من هذا المنطلق، وحرصا منا على التعاطي الإيجابي مع مثل هذه المبادرات التشريعية الهامة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 57.18 بتغييروتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

بداية لابد من التنويه بانخراط بلادنا الجدي في المجهودات الدولية للمحافظة على البيئة والحد من مخاطر التلوث وتأثيره على التوازن البيئي ومستقبله، ووعيها بالتهديد الحقيقي لهذا الاختلال على محيطنا الطبيعي ومواردنا البيئية، كما ننوه أيضا بوفاء المغرب بالتزاماته الدولية والتزامها بتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة من جهة أخرى، من خلال استكمال الترسانة القانونية وتعديلها من خلال مواد هذا المشروع القانون محل تصويتنا اليوم، الذي سيحد من تأثير بقاء هذه الأكياس البلاستيكية في البيئة دون تحلل، ويقلل من أضرارها على الصحة العامة وعلى الوسط الحيواني والنباتي.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن تحقيق النتيجة المتوخاة من مشروع القانون هذا لا يمكن تحقيقها دون حرص كل المعنيين بهذا الموضوع على القيام بالأدوار المنوطة بهم، سواء تعلق الأمر بالمراقبة أو التتبع ثم الزجر، بالإضافة الى ضرورة دعم هذه المجهودات بالقيام بحملات توعية واسعة وشاملة بخطر استعمال هذه الأكياس على البيئة وعلى المواطنين بشكل مباشر، واستهداف الناشئة ضمن المقررات والنشاطات المدرسية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نثمن التعديلات والإضافات التي جاء بها هذا المشروع القانون، آملين أن تمنح مواده فرصة استدراك النقائص التي اعترت القانون المعدل، خاصة بعد الانتكاسة التي عرفها هذا الموضوع خلال المدة السابقة خلافا للشهور الأولى بعد صدوره، والتي عرفت تجاوبا إيجابيا من عموم المواطنين مع هذا القانون، مع دعوتنا إلى الالتزام بعدم استعمال هذه الأكياس إلا في حدودها الضيقة وفق ما سيتم تحديده.

ومن هذا المنطلق لابد من التأكيد على أن ضمان التنزيل الأمثل لمضامين هذا المشروع القانون لا يمكن أن تتحقق دون التنسيق مع وزارة الداخلية في الشق المتعلق بالمراقبة والضبط، والتنسيق كذلك مع إدارة الجمارك في تشديد مراقبة استيراد المواد التي تدخل في صناعة هذه الأكياس البلاستيكية، ومنع تصديرها، وحث باقي الأطراف على القيام بالأدوار الملقاة على عاتقها.

وفي هذا الخضم لا يفوتنا الإشارة إلى ضرورة إيجاد حلول ذكية بالتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة للوصول إلى بدائل صناعية صديقة للبيئة لتصنيع البلاستيك المستعمل في الأنشطة الفلاحية، وتشجيع المقاولات الوطنية على استعمال هذه المواد.

وختاما، فإننا وللغايات التي سبق ذكرها سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

في البداية لابد من استحضار أهداف ودوافع هذا المشروع الذي

يرتكز أساسا على تأثيرات ومخاطر الأضرار التي تتسبب فيها الأكياس البلاستيكية بالنسبة للحياة الإنسانية والحيوانية والجغرافية والبيئية والمناخية، وأيضا التوجه العالمي نحو القضاء على هذا النوع، بالإضافة إلى وجود نوع من الفوضى بخصوص المصنعين والمتدخلين، إن على مستوى الإنتاج أو التوزيع.

إن تنزيل القانون رقم 77.15 منذ دخوله حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2016، يهدف أساسا إلى خلق منهجية تشاركية وتدابير خاصة للمواكبة التي همت المقاولات الصناعية، وأيضا السعي إلى اعتماد المنتوجات البديلة، والتدابير التي تم تسطيرها بخصوص الحملات التحسيسية والتواصلية على المستوى الوطني.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بهذا المشروع الهام الذي يهدف بالأساس إلى تدقيق تعاريف الأكياس البلاستيكية من أجل رفع أي لبس على المستوى التقني، وكذلك المادة الأولية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية بين الأشخاص المكلفين بالمراقبة والأشخاص المراقبين، وأيضا تقوية نظام المراقبة، وردع المخالفين لمقتضيات أحكام هذا النص التشريعي.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية هذا المشروع، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تتم مواكبته عبر وصلات إعلامية وإشهارية للتحسيس بأهميته وكذلك خطورة خرق مقتضياته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 57.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، وهو المشروع الذي يهدف لتجويد وتقوية الترسانة القانونية التي تهم صناعة الأكياس البلاستيكية، و ضبط نشاط المصنّع، للحيلولة دون نمو وازدهار القطاع غير المهيكل، الذي يخلق فوضى ومشاكل تهدد النمو الاقتصادي، كذلك تحديد وتوضيح مهام الأعوان المكلفين بالمراقبة فيما يخص التفتيش والحجز والمعاينة من أجل تشديد وتقوية دور المراقبة في ظل الصعوبات والعراقيل التي واجهت تنزيل القانون رقم 77.15، فبالرغم من أنه لقي استحسانا لدى جميع شرائح المجتمع المغربي، خاصة في الأشهر الأولى من دخوله حيز التطبيق، إلا أنه سرعان ما تمت العودة إلى استعمال الأكياس البلاستيكية وبشكل قوي وبأثمنة جد مرتفعة، وبجودة أقل، كما انتشرت محلات سرية تشتغل في هذا المجال بطرق لا تحترم شروط الجودة، وبالتالي تشكل خطرا على صحة وسلامة المواطنين، ضاربة كل المقتضيات القانونية عرض الحائط.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن القانون رقم 57.18، هو فعلا يتمم القانون رقم 77.15 لما جاء به من تعديلات، ومواد جديدة، تجويدا للنص القانوني، وتجاوز الاختلالات والنقائص التي اعترت القانون رقم 77.15، من أجل التصدي للعابثين بصحة وسلامة المواطنين وبجمالية البيئة وسلامتها.

غير أنه لإنجاح ورش منع استعمال الأكياس البلاستيكية، لابد من انخراط الجميع بما في ذلك المجتمع المدني وإدماج القطاعات المعنية الأخرى، كقطاع الصناعة التقليدية عن طريق تشجيع الصانع التقليدي على إنتاج الأكياس البديلة المصنوعة من المواد الطبيعية وبأثمنة معقولة، وقطاع الاتصال لتكثيف برامج التوعية والتحسيس والإشهار في إطار مواكبة تنزيل القانون على أرض الواقع وتحقيق الأهداف المتوخاة منه والتي هي بالأساس القضاء على المواد البلاستيكية واستيرادها وتصديرها واستعمالها وحيازتها بصفة قطعية والاكتفاء باستعمال الأكياس البديلة صديقة البيئة، كذلك وزارة الداخلية للقيام بتدابير حازمة لمنع ترويج الأكياس البلاستيكية من طرف المحلات التجارية والأسواق، وإغلاق المحلات السرية التي تقوم بتصنيع هذه المادة بطرق غير قانونية كما سبق الذكر.

كما نؤكد على ضرورة منع المادة البلاستيكية في القطاع الفلاحي، نظرا للمخاطر التي تشكلها هذه المادة على الفلاحة المغربية، والأضرار التي تنتج عنها وتهدد سلامة البيئة وصحة وسلامة الإنسان والحيوان، وبالتالي لا يمكننا إلا أن نصوت بالإيجاب على المشروع لما فيه من فائدة للصالح العام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لمناقشة مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والذي تمت مناقشته والتصويت عليه على مستوى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت مقتضيات مشروع القانون قيد المناقشة في أفق التصويت والمصادقة عليه خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، تهدف إلى توفير ترسانة قانونية قوية ومرنة تسمح بالقضاء على الأكياس البلاستيكية. ومن أن أهم مستجدات هذا النص التشريعي قيد الدرس والمناقشة؛ إضافة تعاريف جديدة (مادة أولية بلاستيكية ومادة بلاستيكية نصف مصنعة)؛ وإضافة مواد جديدة تهدف إلى ضبط نشاط المصنع، وذلك من خلال تصريح يودعه لدى الوزارة المكلفة بالصناعة قصد إخبارها بطبيعة النشاط الذي يمارسه؛ وإضافة مواد جديدة تهدف إلى تحديد مهام الأعوان المكلفين بالمراقبة فيما يخص التفتيش والحجز والمعاينة، وتحرير المحاضر ومنحهم صلاحيات جديدة. مع حصر تداول بعض الأكياس البلاستيكية بين المصنع والمستورد ومستعمليها الذين يستعملونها للأغراض الموجهة إليها؛ وتعزيز الشفافية بين الأشخاص المكلفين بالمراقبة والأشخاص المراقبين؛ وتمديد مدة العود من ستة أشهر إلى خمس سنوات؛ والرفع من بعض العقوبات وإضافة عقوبات جديدة، فضلا عن عدم تمتيع المخالفين بظروف التخفيف لاسيما فيما يخص المخالفات المتعلقة بالغرامات المالية.

بالمقابل، فإن المقتضيات التشريعية الجديدة بعد استنفاذ مسطرة التصويت والمصادقة عليها أمام الجلسة التشريعية العامة، ستساهم بلا أدنى شك في الحد من تأثيرات ومخاطر الأضرار التي تتسبب فيها الأكياس البلاستيكية بالنسبة للحياة الإنسانية والحيوانية والجغرافية والبيئية والمناخية، ووضع حد لفوضى المصنعين والمتدخلين، إن على مستوى الإنتاج أو التوزيع نتيجة الفراغ القانوني في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها المعروض أمام الجلسة العامة، مع ضرورة العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتقوية آليات المراقبة، وتتبع كل وحدات التصنيع، ومواكبتها، مع اعتماد سياسة إعلامية للتوعية بخطورة المواد البلاستيكية، وإشراك جمعيات المجتمع المدني في برامج التوعية والتحسيس من أجل تجويد الأكياس وتحفيز الصانع على عدم الغش والتلاعب في صناعة الأكياس البديلة. مطالبين الحكومة بإعمال الآلية الجبائية، والسير على منوال التشريعات الأوربية التي اتجهت إلى تخفيض أنواع أخرى من المواد البلاستيكية للوصول إلى نتائج متقدمة جدا في هذا الباب.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع القانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

وشكرا على حسن إصغائكم.

6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع القانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها والذي تتميز أهم مستجداته، بإضافة تعاريف جديدة (مادة أولية بلاستيكية ومادة بلاستيكية نصف مصنعة)، كما نص على إضافة مواد جديدة تهدف إلى ضبط نشاط المصنّع وذلك من خلال تصريح يودعه لدى الوزارة المكلفة بالصناعة قصد إخبارها بطبيعة النشاط الذي يمارسه.

كما تضمن مواد جديدة تهدف إلى تحديد مهام الأعوان المكلفين بالمراقبة فيما يخص التفتيش والحجز والمعاينة، وتحرير المحاضر ومنحهم صلاحيات جديدة.

وينص مشروع القانون الجديد أيضا، على حصر تداول بعض الأكياس البلاستيكية بين المصنع والمستورد ومستعملها الذين يستعملونها للأغراض الموجهة إليها.

كما يهدف إلى تعزيز الشفافية بين الأشخاص المكلفين بالمراقبة والأشخاص المراقبين؛ وكذا تمديد مدة العود من ستة أشهر إلى خمس سنوات.

وتضمن القانون الجديد الرفع من بعض العقوبات وإضافة عقوبات جديدة، بالإضافة إلى عدم تمتيع المخالفين بظروف التخفيف لاسيما فيما يخص المخالفات المتعلقة بالغرامات المالية.

ونحن في الاتحاد المغربي للشغل أبدينا مجوعة من الملاحظات أهمها.

• مرت سنتان على صدور المرسوم رقم 2.16.174 ونشره في الجريدة الرسمية (عدد 6458 – 21 أبريل 2016) القاضي بتنفيذ بعض أحكام قانون رقم 77.15، الصادر يوم 7 ديسمبر 2015، والذي يمنع استعمال وتداول الأكياس البلاستيكية ، دون تفعيل مقتضياته، وذلك في تقصير واضح من المكلفين بتنفيذه، والمتمثلين في ضباط الشرطة القضائية وأعوان الإدارة المعينين من طرف وزارة الداخلية، إضافة إلى الشرطة البيئية. فأكياس البلاستيك لا زالت رائجة في الأسواق، في ظل تسيب شبه تام.

• وتفيد حصيلة جهود الحكومة في هذا الصدد بأنه تم التخلص نهائياً من استعمال الأكياس البلاستيكية، الممنوعة بموجب القانون

رقم 15.77، على مستوى الأسواق الكبرى وتجارة القرب المهيكلة، لكن تجارة الرصيف العشوائية ما تزال تستخدمها على نطاق واسع.

• تقوم عدد من المتاجر بمنحها بالمجان، علما أن جزء كبير من الزبائن يرفضون استعمال الأكياس الورقية التي تقدر تكلفتها ب 20 درهم للكيلوغرام، نظرا لهشاشتها وعدم قدرتها على التحمل.

• ويعتقد أن السبب وراء هذا التشبث "بالميكا "، هو كونها تقدم مجاناً من طرف البقال والتجار، عكس الأكياس البديلة الجديدة التي تباع بدرهم أو درهمين حسب النوعية والحجم، وبأكثر من ذلك في الأسواق الكبرى.

• وهذا يعني أن الحكومة المغربية تواجه تحدياً لمنع الأكياس البلاستيكية؛ إذ أشارت وزارة الصناعة والتجارة إلى استمرار استعمالها في الأسواق والتجارة المتجولة وغير المهيكلة التي تتزود من الشبكات السرية وشبكات التهريب. وتظل مساعي الحكومة في إنهاء عهد "الميكا" يواجه صعوبة تغيير المستهلكين لعاداتهم بسبب أسعار الأكياس البديلة، وهو ما يجب على السلطات المعنية التفكير فيه، إضافة إلى تطوير حاويات مناسبة لشراء المنتجات المبتلة، كاللحوم والأسماك والزيتون والحامض المحفوظ.

• وبالموازاة مع تنفيذ قانون منع تداول وصنع الأكياس البلاستيكية، برزت أكياس ملونة، شبيهة بالقماش. وقد أطلِق عليها اسم الأكياس البديلة. والحال أن هذه الأكياس التي تعرف "بالأكياس غير المنسوجة" تصنع من مادة (Polyéthylène)، نفس المادة التي تستخدم في صنع الأكياس البلاستيكية الممنوعة.

• وخلاصة القول، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ما يلي:

• بالرغم من عمليات الحجز والإتلاف لم تسفر عن إنهاء عهد "الميكا"، وحتى الزجر لم يوقف انتشارها.

• أسباب عدم التمكن من القضاء على تداول الأكياس البلاستيكية يرجع إلى عدم تنزيل الحكومة للقرار بكيفية تدريجية علاوة على ضعف الحملات الإعلامية المتعلقة بالتوعية والتحسيس.

• يرجع عودة استعمال الميكا إلى عدة عوامل منها ضعف المراقبة وعدم تغطيتها لكل التراب الوطني، إضافة إلى تقصير المراقبين والتغاضي عن تطبيق القانون بسبب الرشوة والزبونية.

• وفي انتظار التزام الحكومة بتنزيل مقتضيات القانون على ارض الواقع، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بنعم على نص المشروع.

محضر الجلسة رقم 250

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1441هـ (26 نوفمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أستهل..

نعم.. في إطار البرنامج؟

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد الرئيس،

إلى اسمحتي لي، بغيت نديرواحد نقطة نظام لأنه احنا تنحتفلو احنا في يوم من بعد الاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وتتعرفو بأن هاذ السنة منخرطة في واحد الحملة الأمم المتحدة وكذلك منظمة العمل الدولية من أجل أنه يكون التوقيع على الاتفاقية 190 والتوصية 206 التابعة إلى اليوم لهاذ (la convention).

واحنا بغينا من هاذ المنبر لأنه كنا باغيين باش نتوجهو للسيد وزير حقوق الإنسان بواحد السؤال في الموضوع..

إلى اسمحتي لي أنا غير بغيت باسم كل النساء المغربيات وباسم أخواتي النقابيات، سواء في الاتحاد المغربي للشغل أو في كل النقابات، أننا كنطالبو باش الحكومة المغربية تصدق على الاتفاقية 190 اللي تتهم العنف المبني على النوع في أماكن الشغل وهو العنف ضد النساء والرجال.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول الأعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول، الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة حول معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

يشتكي المواطنون من زيادة غير مفهومة في فاتورة الماء والكهرباء، مما يخلق ضبابية لدى المواطنين حول المعايير التي يتم اعتمادها لاحتساب تسعيرة فواتير الماء والكهرباء والتطهير.

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير، كيف تتم هذه العملية؟ وما هي الضمانات التي من شأنها حماية المستهلك من التلاعب من هذه الفواتير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغينا نأكد لكم أنه ليس هناك تلاعبات وليس هناك زيادة في الفواتير إلا إذا كان زيادة في الاستهلاك، ولكن نبغي نعطيوكم واحد الرقم احنا إلى خذينا المكتب الوطني للكهرباء للسؤال عليه، عندو 6.2 مليون ديال المشتركين، 6.2. هاذ السنة 85% منهم لحد السنة درنا عملية الإحصاء والجرد كلهم تيطيحو في الشطر الأول أقل من 150 كيلووات، تيطيحو في الشطر الأول، بمعنى تيبقاو دائما في التعرفة الاجتماعية اللي هي مدعومة اللي ما فهاش اللي ما كانتش تمست سابقا أثناء الإصلاح ديال الوضعية وديال التعرفة السابقة اللي كانت تدارت في 2014، تيبقاو في التعريفة الاجتماعية، ملي تيطلعو فوق هاذ التعريفة هاد آنذاك تندخلو في واحد التعريفة اللي هي مناسبة للاستهلاك، طبعا هاذي تتكون فيها..، ولكن تنقول لك 85% إلى حد الساعة كلهم ما تيستهلكوش.

طبعا أشنو تيدير المكتب في العالم القروي؟ لأسباب كثيرة ويمكن لي نتذاكر أشنو هي الإنجازات اللي غنقومو بها، هو أنه نظرا لشساعة العالم القروي أنه تيمشيو ياخدو العداد تيحسبوه عمليا كل شهرين، ولكن المواطن تيخلص كل شهر، المواطن أش تيدير؟ تيخلص على حساب الشهر اللي فات وملي تتجيه الفاتورة ديال حساب كل شهرين تيخصمو هذاك الشي اللي خداو وتيخلص الباقي، وتيحاولو ما أمكن أنه وخا يحسبو لو ديال شهرين ما يطلعش في الشطر الثاني يبقى دائما في الشطر الأول.

الشكايات اللي وردتنا السيد المستشار، أنا طلبت عدد الشكايات حوالي 2500 شكاية، لا تتجاوز 10% اللي عندها علاقة بالفاتورة، من هاذ 2500 تقريبا شكاية، الباقي أعمدة سقطت أو أشياء من هذا النوع، أنا تنعطي هذا المعطى وراه سبق لي في اللجنة اللي كانت بمناسبة مناقشة الميزانية، راه دخلنا في بعض التفاصيل اللي أشارو إليها السادة المستشارين المحترمين، ومرة أخرى مستعدين إلى بغينا المزيد من التدقيق إما مهمة استطلاعية إما نجيو للجنة وندخلو في التفاصيل، إن شاء الله، وربما إلى كانت عيوب أو بعض الاختلالات يمكن لنا نعالجوها ما عندنا حتى مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على التوضيح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الدور ديالنا احنا كمنتخبين هو الدفاع على المصلحة ديال المواطنين وعلى مصلحة ديال الدولة فوق كل اعتبار، بالنسبة لنا احنا تنعيشو هاذ المشاكل وتنهضرو معك من صميم القلب ديالنا، ماشي تنعملو مزايدات سياسية أو باغيين نلعبو بهذا الملف سياسيا أولا..، ما باغيينشي نديرو السياسة بهذا الملف ولا...

احنا الهدف ديالنا هو ندافعو على المواطن، وأنتينا عارف المواطن الآن تيعيش واحد المجموعة ديال المشاكل، القدرة الشرائية ديالو ارتفعت، وعلى أساس هاذ الناس هاذو فعلا تنهضرمعك عندنا مشاكل في المدينة، مثال المدينة ديال طنجة، وفي العلم ديالكم كانت واحد الوقت كانو خرجو واحد فئة الناس في الشارع وكانت واحد الالتزامات، هود رئيس الحكومة ووزير الداخلية واتفقو على أساس غيديرو العدادات المشتركة وغيديرو واحد المجموعة الإجراءات، والجماعة كانت غادي تلتزم وغادي تأدي بعض الرسوم على هاذيك العداد المشترك، هاذ العدادات المشتركة ما تدارتشي، وواحد المجموعة الحوائج اللي كانت التزمت بها الحكومة سابقا، آنذاك كان وزير الداخلية ورئيس الحكومة في المدينة ديال طنجة، وكانو التزمو مع الساكنة على أساس غادي يحلو هاذ الإشكاليات.

كاين فعلا السيد الوزير المحترم، الناس راه تتعاني من المشكل، أنا قلت ماشي فيها المزايدات، المواطن تيخلص 400 درهم 500 درهم، كاين المواطن مقهور الآن مع الشركة ديال التدبير المفوض، احنا ما تنكروشي الشركة ما دارتشي خدمتها، الشركة مشكورة دارت خدمتها، كاين بعض الحوايج غير إعادة الهيكلة ديال الأحياء في المدينة ديال طنجة، لو ما كانتشي الشركة المفوض لها قامت بهذا إعادة الهيكلة ديال الأحياء ما كاينشي اللي غادي يديره، ولكن عندنا إشكال في الغلاء ديال الفاتورة ديال الماء والضوء، خاصنا نشوفو الحل.

بالنسبة للعدادات، السيد الوزير المحترم، كانت الشركة تتجيهم تيطلعو لواحد (bureau d'études) في (Casa)، اليوم الشركة هي اللي تتجيهم راسها، المواطن بدلوله غير العداد جابولو واحد العداد جديد، تزادت لو 1000 درهم، عندي حجج وعندي دلائل، خاص المراقبة، المكتب الوطني هو اللي يجيب العدادات، هو اللي يبيع العدادات للشركة اللي تتقوم بالتدبير المفوض، فيها حكم وفيها خصم، تتجيب هي المواكن هي بالطريقة اللي بغات وتعطيهم للمواطن، تيدور الكونتور بواحد السرعة خيالية، وشكون اللي غيحاسب هاذ الشركة؟ عدد الكيلووات أشنو عملو لنا الحساب، عدد الكيلوات اللي تتشري من عند المكتب الوطني وشحال هي تتبيع؟ نشوفو نراقبو هاذ الشركة، احنا ماشي تنقولو لا كذا ولا كذا، نراقبو الدور ديالنا المراقبة نراقبو هاذ الشركة، ما فيها عيب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

أنا ما يمكنش، لأنك أنت تمثل المواطن ما يمكنش ليا نكذبك، ولكن اللي يمكن ليا نأكد لك هو أنه غير مقبول أن شي شركة دير اللي بغات في المغرب نكونو واضحين، عندنا قوانين، عندنا تعاقدات يجب أن تلتزم بها الشركات، غادي تحل الكونطرا راها واضحة، وتيمكن لكم على المستوى المحلي، وأنا أعرف أنكم منهم، تيمكن لكم تستدعيو باستمرار إما في المجلس الإداري للمجلس عضو فيه، بل فيه عدة أعضاء اللي كيمثلو المواطن وكيمثلو المنتخبين وكيمثلو السلطة، إما يمكن تستدعى إلى دورات ديال المجلس والدخول معهم في التفاصيل في هذا الموضوع، وتعطيهم بالحجج، يعني راه هاذ الشي ما عندناش فيه إشكال بطبيعة الحال من خلال التجربة هاذ الشي كنمارسو، ملي كيكون ملاحظات كيمكن لينا نستدعيوه وما يمكنش ليها تقول لا وما يمكنش ليها تقبل أنه ما يمشيوش المنتخبين يشوفو هاذ المعطيات لأن كاين تعاقد مبني على الشفافية ومبني على أمور.

الأمر الآخر هو فعلا التدبير المفوض يمكن لي نقول ليك عندنا جوج ديال الأنظمة أو قول 3 ديال الأنظمة، كاين الوكالات اللي تتوزع على مستوى المدن وكاين المكتب الوطني، الوقت ما كيسمحش، ولكن راه تنتمنى ما عندنا مشكل لا احنا ولا وزارة الداخلية يمكن لينا نجيو وندخلو معكم في التفاصيل، ولكن راه كاين دور كبير ديال الجماعات المحلية والمنتخبين على المستوى المحلي لمتابعة وتدقيق هذا التعاقد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني، موضوعه عائدات استغلال الغاز الطبيعي لحقل تندرارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

طلعت علينا بعض الصحف مؤخرا تتحدث عن استغلال غاز تندرارة، وأنتم عارفين السيد الوزير أن المغاربة مهتمون بالتنقيب عن الغاز والتنقيب عن البترول في المغرب باعتبار على أن المغرب الحمد لله الآن المغاربة يعتبرون بأنه لو أنه يتوجد عندنا الغاز أو البترول غادي يمكن ينقل المغرب إلى مرحلة جديدة، وبالتالي كاين واحد الاهتمام كبير، وعندما نسمع بأن هناك غاز في تندرارة كنتساءلو السيد الوزير:

أولا، سمعنا الغاز في تندرارة وسمعنا معاه أن هناك اتفاقية تم توقيع بروتوكول اتفاق ما بين (ساوند إنرجي) الشركة البريطانية اللي واخدة التنقيب في تندرارة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ولذلك احنا من بعد ما اطلعنا على هاذ الأخبار وهاذ الأنباء كنساءلوكم السيد الوزير على المعطيات المرتبطة بهاذ الحقل هذا ديال تندرارة.

السؤال الثاني عن طبيعة العقد، هاذ العقد اللي بموجبه كيستافد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من الغاز ديال تندرارة وبالطبع الموقع ديال (ساوند إنرجي) هنا؟

السؤال الثالث السيد الوزير، نعتبر بأن هاذ الغاز اللي هو ينبع من أرض مغربية ما هي الاستفادة ديال الاقتصاد الوطني منه؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

هاذي مناسبة باغي نقول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات، هو قطاع معادن وخا فيه الهيدرو كاربير، من القطاعات اللي فيه مغامرات كبيرة جدا، ولذلك لا تقوى عليه الدول، فكاين شركات متخصصة تستثمر إمكانيات كبيرة جدا، ونعطيكم مثال في 10 سنوات رغم أنه يالاه لقينا شوية 20 مليار ديال الدرهم اللي استثمرت غير في التنقيب، 20 مليار ديال الدرهم في سنة واحدة 2018 مليار و800 مليون ديال الدرهم، تيحتاج إلى إمكانيات هائلة جدا.

طبعا لقينا شوية ديال الغاز كما تعلمون في الغرب اللي تيستعملوه في الصناعة، لقينا شوية الغاز فالصويرة اللي كيتستعمل من طرف شركة الفوسفاط، وكاين هاذ الغاز اللي لقينا على مستوى تندرارة، نعطي 3 ولا 4 ديال المؤشرات:

المؤشر الأول أنه غادي يمكن لينا باش نقصو من الاستيراد ديال الغاز اللي تنستهلكو في الكهرباء حوالي 30%، (déja) هاذي التقديرات الأولية حسب مذكرة التفاهم، لأن ذاك الشي اللي تنستوردوه 30% ما نبقاوش نستوردوها، كتجي تقريبا واحد 8 مليون ديال الدرهم ما نبقاوش نستوردوها، إذن غتولي واحد النوع من الاستقلالية على الأقل في 30%، ثم على الأقل من ناحية العملة الصعبة لأن غنبقاو نخلصوها

بالدرهم، ثم داخل البلد شركة داخل البلد غتخلص ضرائب غتشغل غتدير استثمارات، حجم الاستثمارات اللي دارتها (déjà) غير في التنقيب مليار و200 مليون ديال الدرهم والاستثمارات اللي غتدير باش تبقى تنتج 3.5 مليار ديال الدرهم.

فإذن هذا واحد بداية تحول، احنا أملنا أن نكتشف أكثر، كاين أمل كنقولو بأنه كاين مؤهلات أكثر مما تم الإعلان عنه، الاستغلال غيبدا في 2021 إن شاء الله تمت مذكرة تفاهم، التفاصيل كتجي بعد مذكرة التفاهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

ونشكر كذلك السيد الوزير على الإجابة ديالو، كما نقدر المجهودات التي تبذلونها السيد الوزير، وكذلك المكتب الوطني للهيدروكربورات في هاذ الاتجاه.

ولكن مع ذلك، أعتقد بأن سؤالنا السيد الوزير، واش ما كاينش إمكانية ديال نعرفو الحقل ديال تندرارة، أشنو هي الطاقة ديالو؟ لأن هذا سؤال مطروح الآن، ملي كنتكلمو على الاستفادة بالطبع ديال (ساوند إنرجي) بالطبع أكيد أن هاذ الغاز هذا اللي موجود في حقل تندرارة، خاصنا نعرفو الكمية ديالو.

القضية الثانية: نسائلكم، السيد الوزير، واحد القضية كتكلم، أكيد نسبة كبيرة ديال الاستثمارات اللي كتحتاج هنا، ولكن منساوش بأنه راح احنا ملي درنا لهم 75% بمعنى راه درنا واحد العملية ديال التشجيع، رغم ذلك التشجيع كنلاحظو مؤخرا السيد الوزير، بأنه ولى واحد النقص والقلة ديال الشركات اللي كتستثمر في هاذ المجال هذا في المغرب.

كما أنه ما يمكنليش السيد الوزير، نختم الكلمة ديالي قبل ما نطلب منكم على أنه تعطى واحد الأهمية والاعتبار للمستخدمين ديال المكتب الوطني للهيدروكربورات، ويتم واحد الالتفاتة للظروف اللي كيعيشوها، وبالخصوص فيما يتعلق بالمتقاعدين، لأن غالبيتهم الآن يتقاعدون، وأنتما عارفين السيد الوزير أن النظام اللي عندهم (CIMR) واللي كيخرج يعني ليس المتقاعدين وإنما كيخرجهم في وضعية صعبة، مطلوب منكم السيد الوزير، أن تهتم بهذه الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا اقترح عليكم لأن في الحقيقة السؤال ديالكم والتفاصيل اللي فيه، فيه عدة معطيات مطلوبة، أنا أقترح عليكم ما عندنا مشكل، تكون جلسة مع الإخوان في اللجنة والأخوات، وندخلو في التفاصيل، باش فعلا هاذ القطاع يجب أن يفهم في تفاصيله: أشنو هي المغامرات اللي فيه؟ أشنو هي الاستثمارات اللي فيه؟ كيفاش التعاقدات اللي كتكون على الصعيد الدولي، شحال كتربح الدول إلى غير ذلك.

ولكن يمكن نقول لكم، (déjà) ديال الصويرة راه 100% ديال المغرب ديال (l'ONHYM) بمعنى ذاك الشي اللي كندخلو تقريبا ديال الصويرة، تقريبا واحد 60 مليون ديال الدرهم سنويا.

ديال الغرب، ديال (l'ONHYM) عندو 25% والشركة "سيدكس"، ماشي هاذي عندها 75% هاذ، عموما هكذا يعمل به عالميا، إلى عندك الإمكانيات ديرو الشركة ديالك، ما عندكش الإمكانية كتجيب من الخارج، هذا عندنا الحجم، التقدير الأولي 9 مليار زعم ما غاديش يعطينا مدة طويلة، ولكن اعطينا رخصة أخرى للتنقيب في المحيط ديال هاذ الشي اللي تلقى لأنه عسى أنها تكون اكتشافات أخرى في المستقبل، ولكن مؤخرا بعض الشركات، كانت واحد الشركة مشات من المغرب، رجعت وقعنا معها قبل أيام (HUNT) هاذي شركة أمريكية، تكونت مبشرات أنه كاين بعض المبشرات بالنسبة للمستقبل ديال المغرب، لكن هذا كيحتاج سنوات و ملايير ديال التنقيب باش ياله تعرف أشنو هو المؤهلات وتبدا كتستهلكها.

ولكن مستعدين نجيو ندخلو في التفاصيل معكم، المكتب الوطني إلى كانت معطيات، احنا جاهزين مع الإخوان النقابيين، الهيئات النقابية ونشوفو إلى كان هناك إشكالات نعالجوها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه تأهيل المطارح العشوائية، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعاني مجموعة من المدن من مشاكل تدبير النفايات الصلبة، وذلك بسبب انتشار المطارح العشوائية وما يترتب عنها من آثار بيئية على رأسها تسرب النفايات إلى الفرشة المائية وانتشار الروائح الكريهة، وما لذلك من تأثير مباشر على صحة المواطنين.

في هذا الإطار، نسائلكم حول الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتأهيل هذه المطارح العشوائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشكركم على هذا السؤال، وفعلا هذا واحد الملف ظاهره بسيط، ولكنه في الحقيقة معقد، يكفي أن أذكر بأنه المخطط اللي كان تطلق في 2008 حتى ل 2028 احتاجينا فيه ل 40 مليار ديال الدرهم، 40 مليار درهم ما بين مساهمة وزارة الداخلية ووزارة البيئة، يعني الوزارة المعنية والجماعات المحلية.

المسألة الثانية: أنتم تعلمون هذه مسؤولية خالصة ديال الجماعات، غير باش نقدرو، مسؤولية خالصة، لكن نظرا لأن الدولة، الحكومة رأت بأن الجماعات ما عندهاش الإمكانيات هاذ الشي علاش دارت هاذ البرنامج، باش نجيبو شوية ديال الإمكانيات نعطيوها للجماعات، ولذلك مشات واحد العدد ديال الإنجازات لحد الساعة يالاه حققنا 52 مطرح ما بين والآن دخلنا في ما يسمى بالمطارح المتقدمة.

ولكن مع ذلك كنعتقد وكاين برنامج ديال 2019-2020 اللي فيه حوالي 21 مدينة وجماعة اللي غادي نمشيو لها باش نكملو عموما ما تم الالتزام به، ولكن مع ذلك الآن كاين عملية (évaluation) تقييم ديال هذا البرنامج باش يمكن لنا نشوفو أشنو هو نوع الحكامة الجديدة، الجماعات ما قداش.

اليوم إذا بغينا ندخلو في المطارح المتقدمة، خلي المطارح المراقبة، كنمشيو نحفرو وندير و (géomembrane) باش ما يدخلش هذاك العصير ما يمشيش، هذا كنخلصو للطن 50-70 حتى ل 100 درهم، اليوم التوجه نمشيو لمطارح متقدمة خاصنا الجماعة تخلص 200 درهم للطن، حتى جماعة ما عندها هذه الإمكانيات بما فيها الجماعات الكبيرة.

ولذلك إخوان ديال وزارة الداخلية مع وزارة البيئة كنقلبو على صيغة جديدة ديال هذه الحكامة مع إدخال نوع من تدوير هذه النفايات، نخرجو منها الطاقة، نخرجو منها الكهرباء، نخرجو منها (les fertilisants) خرجو منها أشياء أخرى، هذه هي المرحلة الجديدة والحمد لله التكنولوجيا تسمح بذلك، بما فيها التكنولوجيا مستقرة في المغرب، لكن كنتكلمو فقط على النفايات المنزلية، عندنا ذاك الشي ديال الزيتون، عندنا النفايات الصناعية، عندنا النفايات الهوائية، واحد العدد ديال النفايات الآن اللي درنا لها برامج وفعلا تحتاج إلى جرأة أكثر ومراجعة موضوع الحكامة في هذا المجال باش يمكن لنا نجحو أكثر فيها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

الواقع هو هذا على أن هذا موضوع معقد، موضوع كبير جدا وهو من الاختصاص الذاتي ديال الجماعات المحلية، ولكن تتعرفو انتوما راكم رئيس جماعة السيد الوزير وتتعرفو الإمكانيات اللي عند الجماعات المحلية لا إمكانيات لها، ما نطلبوشاي واحد .. فاقد الشيء لا يعطيه، ولكن هناك برامج وهناك التزام حكومي، كانت التزمت الحكومة السابقة تقريبا بتأهيل تقريبا 350 مركز حضري اللي تدير في الطمر وتدير فيه التثمين، التزام هذا، وكذلك إغلاق 220 مطرح عشوائي، الوزيرة السابقة كاتبة الدولة السابقة التزمت في 2018 كذلك بإنجاز 50 مركز للطمر وتثمين النفايات في أفق 2021، هادو التزامات احنا ما نهضروش عليهم وكما قلتي هاد الشي معقد، لأن هذه الالتزامات التزامات صعيبة.

كنقول لك السيد الوزير، هذه التزامات ديال الحكومة، أنا تنقول هذا متفق معك خاص يكون هناك حكامة جديدة لأن الحكومة بوحدها لا الجماعات بوحدهم ما يقدوش، الوزارة بوحدها، كاين برنامج في الداخلية، إذن هذه الحكامة اللي تنطلبوها خاصكم تفكرو فيها لأن طمر النفايات مسألة أساسية، احنا المغرب عندو تقريبا 7 الملايين و500 ألف طن ديال النفايات سنويا فين تتمشي؟ راه تتمشي غير في الطبيعة، التلوث ثم الحق كذلك المغرب راه صادق عندو ميثاق، عندو قانون إطار ديال البيئة والتنمية المستدامة اللي كان دعا لها جلالة الملك، نعطي مثال للدول الأخرى فيما يخص البيئة، إذن هاد الشي كله.

هاد المشكل ديال النفايات يؤثر على سمعة المغرب وعلى جمالية المدن ديالنا، وبالتالي خاص يكون عندنا الشجاعة باش ندير و استثمارات اللي خاصها تكون، نعطيكم مثل، أنا مثلا في واحد المدينة كنعرفها، مدينة آيت وربر 12 عام والناس خدامين باش يديرو هاد مطرح النفايات يكون مراقب ومزيان، فين وصلنا دبا؟ وصلنا على أنه درنا المطرح اللي هو ديال التحويل وسط المدينة هادي 3 ولا 4 سنين، وسط المدينة فيها 50 ألف ديال الناس باش يتهز من تما يمشي لمراكش وتعقيدات كثير بالنسبة للساكنة، الروائح في المدينة، لأن مدينة صغيرة فيها 10 كيلومتم مربع والمطرح ديال التحويل في وسط المدينة، وبالتالي الجماعة واش عندها، ما عندهاش الإمكانيات ديال هاد الشي.

وبالتالي نطلب التدخل ديال الحكومة، ديال وزارة الداخلية، ديال وزارة البيئة، ديال الجماعات الأخرى باش يمكن لها كيفما كان الحال ذوك المناطق اللي هي حرجة اللي عندها الضغط فيما يخص هاد الموضوع ديال النفايات نسبقوهم في هذا الموضوع.

ولكن عندنا تأخر كبير وتأخر فضيع في التثمين اللي هو كيقول لك (les Ordures) فهي ثروة لأن النفايات يمكن نحولوها إلى ثروة إلى كانت إرادة وكانت إمكانيات في ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

عندنا تأخر يمكن نقول نعم، فضيع بزاف، لأن 2008 غير باش نجمعو النفايات ديالنا كنا في 44%، اليوم وصلنا 95% حسب البرنامج خاصنا نوصلو 90%، كان عندنا معالجة النفايات في مراكز ديال الطمر يعني في 2008 كانت عندنا 10%، اليوم وصلنا ل 62%.

طبعا الظاهر هي هذه النقط السوداء بحال الدار البيضاء اللي الحمد لله اتفقنا معهم بحال واحد العدد ديال.. لكن غير تنقول لك لأنه الآن المعادلة أشنو هي؟ هي الجماعات أنها مسؤولة، دابا هذا القانون، هاذ الشي علاش قلت لك راه مع وزارة الداخلية كنقلبو بحال اللي وقع في الكهرباء، الكهربة من مسؤولية الجماعات القروية بحال الطرقات، ولكن الدولة دارت برامج مثل هاذ البرنامج باش يمكن لنا نعاونو الجماعات باش يمكن لها تعالج.

اليوم هاذ 7 مليون ثروة يعني سبحان الله التحول الذي حصل هذاك الشي اللي كنا تنعيفوه وما تنبغيوهش اليوم أصبح مصدر ديال الثروة، هاذ الشي علاش احنا ماشين في إطار ديال التثمين وهاذ الشي علاش تتدخل الآن شركات بما فيها الشركات المغربية، الإخوان اللي تابعو المعرض الأخير ديال (POLLUTEC) الحمد لله 14 شركة مغربية حصلت على جوائز كلها تدير هاذ العملية عملية تدوير ديال النفايات.

كاين واحد الإشكال اللي خاصنا نعالجوه هو العقار، ضروري نقلبو على العقار، العقار ما خاصوش يكون قريب من الما، ما يكونش قريب من السكان، خاصو ما يكونش يعني إلى غير ذلك، فكاين إشكالات ديال العقار، فاحنا تنقلبو الآن على حلول تقنية، معذرة نذكر غير هاذي، إلى مشينا اختارينا عقار إلى بغيت تقول إلى ما لقيناش العقار تنضطرو نديروها قريبة من المدينة، إلى قدرنا قريبة من المدينة خاصنا نديرو تكنولوجيا عالية، إذن خاصهم يخلصو 300 درهم، 400 درهم.

ولذلك راه إخوان وزارة الداخلية ومعهم احنايا تنشوفو أشنو هو أحسن طريقة للمخطط الجديد ديال تدبير هاذ النفايات.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤالين المواليين موجهين لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان تجمعهما وحدة الموضوع، لذا نستعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه التدابير والإجراءات المتخذة للحد من الاكتظاظ وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

تعاني المؤسسات السجنية من ظاهرة اكتظاظ تفوق الطاقة الاستيعابية، فعلا اللي تتجعل الإدارة ديال السجون في حيرة لا من ناحية التأهيل ولا من الناحية ديال التأطير ديال هاذ الساكنة هاذو.

أمام هذا الوضع السيد الوزير، نسائلكم ما هي الإجراءات المتخذة في ظل هاذ المسؤولية الجديدة اللي تقلدتم؟ وتنتمناو بأن تكون حلول عاجلة ونسمعو منكم بأن الأفكار فيما يخص هاذ الموضوع هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه واقع السجون بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

تعاني جل السجون المغربية بمختلف أقاليم المملكة من تفاقم ظاهرة الاكتظاظ، الشيء الذي ينعكس سلبا على الأوضاع العامة، مما يؤدي إلى تراجعات تمس حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، من جملتها ظروف الإقامة والزيارة والفسحة والصحة والتغذية ومتابعة الدراسة والعمل.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير العاجلة التي ستتخذونها من أجل معالجة معضلة اكتظاظ السجون وتحسين وضعية السجناء بمختلف جهات المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان للإجابة عن السؤالين المتعلقين بوضعية السجون.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

بالفعل هناك ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية وهي ظاهرة للأسف مؤلمة ومسيئة، والمعطيات تؤكد على أن نسبة الاكتظاظ وصلت إلى 138% بمعدل لا يتجاوز 1.89 مترلكل سجين، وهي مساحة للأسف الشديد تتنافى مع المقومات التي ينبغي أن تتوفر عليها أي مؤسسة سجنية تحترم الاحترام الكامل التام لحقوق السجناء.

وبالطبع الحكومة وضمنها المندوبية العامة لإدارة السجون عملت على تحسين ظروف الإيواء داخل المؤسسات السجنية من خلال مجموعة من التدابير، سأختصرها اختصارا لضيق الوقت، أولا بناء وتجهيز مجموعة من السجون الجديدة، والآن من 2014-2018 تم بناء 17 مؤسسة سجينة جديدة، بمساحة إيواء عددها 51055 متر مربع، ولكن في نفس الآن تم إغلاق 15 مؤسسة سجنية لا تتوفر على شروط الإيواء لحفظ كرامة النزلاء.

طبعا تم العمل على تجهيز وافتتاح السجنين المحليين بكل من طانطان وبركان بطاقة استيعابية تقدر ب 2000 سرير، مع برمجة إغلاق السجنين القديمين المتواجدين بهما، مواصلة أشغال بناء 4 مؤسسات سجنية بطاقة استيعابية إجمالية تقدر ب 5800 سرير بكل من العرائش، وجدة، أصيلة والجديدة 2، انطلاق أشغال بناء السجن المحلي بالداخلة بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير، برمجة بناء مؤسسات سجنية بالعيون بطاقة استيعابية تقدر ب 1300 سرير، وإن كانت بعض العراقيل مازالت في الطريق نتمنى أن تزول، الانتهاء من مشاريع إصلاح وترميم مؤسسات سجنية بتولال 1 وتاونات واطيطة 2، استمرار أشغال إعادة تهيئة المؤسسات السجنية بإقليم تازة وآيت ملول 1 وآسفي وأزيلال وزايو والجديدة وتزنيت وطنجة 1، توسعة السجن المحلي بفاس راس الماء بطاقة استيعابية تقدر ب 76 سرير، انتهاء أشغال ترميم جناح بمركز الإصلاح والتهذيب علي مومن بسطات بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير، استمرار أشغال تقسيم وتهيئة المركب السجني بعين السبع 1، انطلاق أشغال توسعة السجن المحلي سلا 2.

كما تعمل المندوبية العامة على التخفيف من حدة الاكتظاظ ببعض المؤسسات السجنية عبرتوزيع السجناء الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية على مؤسسات أخرى.

الذي أريد أن أؤكد عليه في هذا السياق هو أنه بالرغم من هذه الجهود، المشكل هو أن عدد الساكنة السجنية في تزايد مستمر، يكفي أن أقول لكم أنه المساحة كانت في سنة 2012، 118140 متر مربع، في حين في 2018 أصبحت يعني العكس، يعني في سنة 2012 كانت 158509، في سنة 2012 عادت 118140، إذن ازدادت حوالي 40000 متر مربع، لكن عدد النزلاء ازداد أيضا بشكل كبير جدا، في سنة 2012 كان عندنا يالاه 70758، سنة 2018 عندنا 83757، بحيث وخا تكون مجهودات الدولة مهما توسعت وكانت كبيرة، فتزايد عدد الساكنة السجنية يقلل من أهمية هذه الجهود.

ومع ذلك أقول بأن الدولة مطالبة بالمزيد من الجهود من أجل أنسنة السجون، وذلك من أجل الحد من الاكتظاظ، ولكن أيضا ينبغي للسياسة الجنائية المتبعة أن تقع فيها تغييرات جذرية، ونأمل أن يخرج مشروع القانون الجنائي الذي يوجد في الغرفة الأولى وأيضا تحيل الحكومة مشروع قانون المسطرة الجنائية اللذين سيأتيان بالعقوبات البديلة وسيأتيان بأشياء جديدة، سوف تؤثر على السياسة الجنائية بشكل كبير، ونتمنى أن يتحقق ذلك في أقرب وقت.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيد الوزير بأن بكل صراحة هذا الموضوع هذا بغيناه يتعالج في العهد ديالكم كوزير حقوق الإنسان، بصفة المهنة ديالكم محامي لها ارتباط بهذا الموضوع هذا، ثم وزير عدل سابق، ودبا وزير حقوق الإنسان، وأنتم تكلمتم عن المؤسسات السجنية اللي تبنات جديدة وكذا، ولكن احنا تنتأسفو حتى هاذ مكاتب الدراسات اللي تتعملوهم كوزارة باش غيقومو بهاذ المؤسسات هاذو ما عرفتش واش قراو شي حاجة ولا ما قراوش، لأن خصوصا ذيك السجن دبا اللي تبنى جديد في طنجة اللي في واحد الوضع كارثي في المكان ديال الفيضانات، هاذي الدرجة الأولى.

ثم فعلا بأن هناك المشكل ديال الاعتقال الاحتياطي، اللي إدارة السجون المدير العام في المناقشة ديال الميزانية الفرعية تيقول لك أنا هاذو لا علاقة لي بهم، واللي، كما قلت، بأن عفوا، الإحصائيات اللي تعطات لنا في 2018 هي 85700 معتقل، فيها 34600 في الاعتقال الاحتياطي، المدير ديال إدارة السجون تيقول لك هاذ الناس تنصرفو عليهم، مع العلم بأن هذا القانون الجنائي، اللي قلت السيد الوزير أنتما أغلبية في مجلس النواب، بأن خاصكم تبطرو به، واحنا رهن الإشارة في مجلس المستشارين لأن فيه بدائل، كاين واحد العدد كبير 34600 اللي كاينين في 2018. 3666 أخدت براءة، 11700 موقوفة التنفيذ، 6691 سراح مؤقت، فيه تقريبا 829 أو 830 سقوط الدعوى.

هاذ العدد ديال السجناء اللي تيدخلو الدولة تصرف عليهم وفي الأخير تيخرجو براءة، هاذو خاص تخلقو لهم البدائل، باش ما يكونش..

لأن إدارة السجون تتقول لك واحد الحاجة، تتقول لك أنا غيزولو لي هاذ الاعتقال الاحتياطي، تيقول لك ذيك 50000 اللي غتبقى لي أولا 60000 قاد بها، لأن غادي يكونها، غيأطرها لإعادة الإدماج.

معناه بأن، هاذ الشي باش تنقول لكم بأن صفتكم محامي، تتعرفو السيد الوزير واحد ديال المشاكل لأن عندكم ارتباط بهاذ الموضوع هذا، هاذ الاكتظاظ فيه سواء النفقة ديال الدولة اللي تتزاد عليه، إلى غير ذلك من المشاكل، واحد الحاجة، واحد العدد كبير من السجناء اللي تيخرجو تما عوض غادي يخرجو مؤطرين تيزيدو من الجرائم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا أشكركم على جوابكم الصريح، والأكيد أن بلادنا بذلت مجهودات جبارة في مجال الارتقاء بحقوق الإنسان في بلادنا، مجهودات مقدرة لا ينكرها إلا جاحد، إلا أن هناك بعض الجهات في بلادنا وللأسف، تتاجر بهذا الملف، تخدم أجندات محددة لتستغلها بعض المنظمات الدولية المعروفة بعدائها الدائم للمملكة، في محاولة الركوب على واقع السجون ببلادنا، وبالتالي الحكومة يجب أن تكون لها جرأة زائدة في الدفاع عن المكتسبات وما يتحقق في هذا الموضوع.

نعم هناك مشاكل تدبيرية في قطاع السجون، وقد اعترف لنا بذلك السيد المندوب العام رسميا، هناك الاكتظاظ والحكومة، ولله الحمد، توفر إمكانيات مهمة من أجل بناء العديد من الوحدات السجنية، الهدف دائما هو أنسنة السجون.

السيد الوزير المحترم،

مفهوم المعتقلين السياسيين يجب تحديده وتمييزه، وبالتالي يجب التمييز بين من يناضل ضد الفقر أو الهشاشة أو التفاوتات المجالية، ومن يحاول الركوب عليها باسم نضالات الشعب ويتاجر بها، بل الأكثر من ذلك تخدم بها أجندات أجنبية تعادي مصالح البلد، ويحاولون يائسين التشويش على المقاربة الحقوقية التي نهجتها الحكومة في معالجة مختلف مظاهر الاحتجاج السلمي، والذي يجب أن يعلموا أن الأمر يتعلق بالدفاع عن المصالح المادية والموضوعية للمتظاهرين وليس بتعنيف الأشخاص وضرب رجال الأمن وقتلهم في بعض المرات والدوس على كرامتهم أو إتلاف الممتلكات العامة والاعتداء عليها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من وقت.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا.

فقط أريد أن أشير إلى أنه حينما يتعلق الأمر بالسجون، فالسجون ليست فنادق تغلق أبوابها أمام الذين يدقون أبوابها حينما تمتلئ عن آخرها، السجون تبقى سجونا، وحينما تتخذ الجهات المختصة قرارات بالاعتقال فإن من واجب القائمين على أمر السجون أن يفتحوا السجون في وجه المقرر سجنهم.

وبالطبع لقد كنت أتحمل المسؤولية لما يزيد على خمس سنوات في إشرافي على النيابة العامة ووجهت كما وجه أسلافي من الوزراء السابقين، وكما يفعل ذلك رئيس النيابة العامة حاليا عدة مناشير وتوجيهات من أجل ترشيد الاعتقال الاحتياطي، ولا يمكن أن نلغي الاعتقال الاحتياطي نهائيا.

المشكل، حضرات السيدات والسادة، هو أن هناك محاولة للموازنة بين ترشيد الاعتقال الاحتياطي ولكن أيضا بين ضمان أمن المجتمع، لأنه حينما يصبح أمن المجتمع مهدد من قبل عصابات ومن قبل الخارجين عن القانون يصبح المطلوب هو الاعتقال، وحينما يصبح الاعتقال كثير ويصبح المجتمع آمنا يعود المطلوب هو حماية المساجين إلى غير ذلك، مع ذلك أقول إن هاذ المعادلة يمكن حلها بمزيد من المجهودات التي ينبغي أن نتعاون عليها الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه ظروف عمل النساء المشتغلات في نقل البضائع بباب سبتة المحتلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير.

ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لحماية النساء الممتهنات لحمل السلع بمعبر سبتة من الممارسات اللاإنسانية التي تتعرضن لها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيدة المستشارة المحترمة، بالفعل تمثل وضعية النساء الممتهنات لما يسمى بالتهريب المعيشي محنة كبيرة لهن، كما يمثل أيضا الموضوع مشكلة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وقد يهدد الأمر صحة المواطنين.

بالنسبة للنساء يلاحظ أن الأمر يتعلق باستغلال فاحش لفقرهن من قبل شبكات منظمة متخصصة في التهريب تقوم بتجنيدهن لنقل البضائع المهربة من مدينة سبتة المحتلة إلى التراب الوطني مع ما يؤدي إليه ذلك من ازدحام شديد يؤدي أحيانا إلى حالات مأساوية كإزهاق الأرواح، فضلا عن الحمولة الثقيلة التي تنوء بحملها أجسادهن، إضافة إلى ما يتعرضن له من أنواع متعددة من الإساءات هنا وهناك.

وبخصوص ما يلحق الاقتصاد الوطني من أضرار، فإن ذلك واضح من خلال ما يعمد إليه أصحاب هذه الشبكات من تجنب أداء الواجبات والمكوس المقررة قانونا، كل هذا استلزم عقد عدة اجتماعات برئاسة رئيس الحكومة وبحضور جميع الوزراء المعنيين، وذلك من أجل إيجاد مقاربة توازن بين محاربة الأنشطة غير الشرعية وضمان سيول العبور من خلال تعزيز الموارد البشرية وتجويد البنيات التحتية بالمعابر المعنية في أفق إيجاد حلول عميقة لاستيعاب الظاهرة والحد من محنة هؤلاء النسوة وغيرهن.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الوزير.

فالأوضاع اللاإنسانية والحاطة من كرامة آلاف المواطنين المغاربة وغالبيتهم نساء ممتهنين لحمل البضائع لسد رمق أسرهن المكتوية بنار الهشاشة والفقر المدقع، معبر أقل ما يمكن القول عنه هو معبر الذل والاستعباد، وهو ما أكده تقرير المهمة الاستطلاعية لمجلس النواب في أكتوبر 2018، هن نساء يشتغلن في ظروف ترجع بنا إلى العبودية والاستعباد والسخرة لكونهن يضطرن لكراء ظهورهن لحمل السلع، وتطلق عليهن أوصاف تجردهم من إنسانيتهن وآدميتهن، والمستفيد الأول من هذه الوضعية شبكات الوسطاء واللوبيات.

هن نساء يتعرضن لكل أشكال الذل والمهانة والحكرة من سب وقذف وتحرش، هن نساء منهكات بفعل ثقل السلع وضيق ممر الخروج الذي يعمق معاناتهن بفعل التدافع والاكتظاظ الذي تنتج عنه وفيات لا لشيء إلا من أجل خبز ممزوج بالذل.

إنها لوصمة عار في جبين الحكومات المتعاقبة نتيجة للسياسات العمومية اللاشعبية واللااجتماعية.

السيد الوزير، أين نحن من دولة الحق والقانون؟ أين نحن من مضامين وروح دستور 2011؟ أين نحن من المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب ذات الصلة بحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية للمرأة، بما في ذلك الحماية من العنف، خاصة اتفاقية "سيداو"، وأين نحن من تنزيل مضامين قانون 103.13 على علته؟ أين نحن من أهداف التنمية المستدامة 2015-2030؟ وأين نحن من التزام الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والتمكين الاقتصادي للنساء؟

وبالمناسبة نطالب الحكومة من خلالكم بتسريع التصديق على الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

السيد الوزير،

إن إغلاق المعبر كان سيصفق له الجميع لو تم اتخاذ إجراءات قبلية لإخراج المنطقة من الفقر والهشاشة والإقصاء، لكن وللأسف تم في ظل غياب بدائل اقتصادية حقيقية، عطالة، مما سيؤدي إلى عطالة وانقطاع مصدر رزق الوحيد لهذه الفئة، ولما سيؤدي من نتائج كارثية قد تكون فاتورتها الاجتماعية غالية.

لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب بضرورة إعادة تأهيل المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ومقاربة مستجيبة للنوع الاجتماعي، ضرورة تفعيل التسريع الصناعي الذي كان مبرمجا بمدينة الفنيدق والذي من شأنه توفير على الأقل لقمة عيش كريمة للطبقات الفقيرة والهشة، ونحن في خضم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أتفق مع روح كلمة السيدة المستشارة، دون أن يعني ذلك أنني أتفق مع تفاصيل كلمتها.

لأنه حينما يتعلق الأمر بالمنطقة التي تتحدثين عنها السيدة المستشارة، لاحظي أن الجهود التنموية التي حظيت بها هذه المنطقة لم تحظى بها أي منطقة أخرى، بالعكس الجهات الأخرى الآن تغار من هذه الجهة.

تذكري أننا إزاء ميناء يعتبر أكبر ميناء في منطقة المتوسط، تذكري أن هناك مصانع جديدة للسيارات وأجزاء الطيارات، وتذكري أن هناك مستوى تنموي كبير لا ينبغي إنكاره.

لكن هل هذا المستوى التنموي وهذه الجهود المبذولة للرفع من المستوى الاقتصادي للمنطقة وصلت إلى أن تحل مشاكل المنطقة، أقول لك لا، ولكن هناك جهود، هناك يعني عمل، هناك اهتمام، هناك يعني كثير مما يمكن قوله في هذا السياق.

أما بالنسبة لما تفضلت به من خلال دعوتك إلى المصادقة على الاتفاقية المعنية، فأنا أقول لك أننا ماشي غير صادقنا، احنا الآن مشينا أكثر، لأن القانون المتعلق بمحاربة العنف راه لم يمنع فقط ولم يجرم فقط التحرش داخل العمل الذي كان مجرم قبل ذلك، ولكن أصبح التحرش جريمة داخل العمل وخارج العمل، والعنف أيضا أصبحت بالنسبة للنساء يعني قوانين صارمة بشأنه وكذلك بالنسبة للأطفال، إذن هناك مجهود تشريعي في هذا المجال لا يمكن إنكاره.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه عدم الاستجابة لطلبات الاستماع الموجهة لأعضاء الحكومة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبقا لمقتضيات المادة 67 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد 67، 70، 102 من الدستور، والفصل 26 من قانون تسيير أشغال الحكومة، تقدمنا بطلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة في إطار مهامنا الرقابية.

إلا أن أغلب هذه الطلبات لم تلقى أي تفاعل إيجابي من طرف الحكومة، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الدواعي والأسباب التي تحول دون الاستجابة لهذه الطلبات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار المحترم،

من المؤكد أن العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تتأسس على مقتضى ما نص عليه الدستور، على الاستقلالية وكذلك التعاون والتوازن.

من المؤكد أن الحكومة حريصة على الوفاء بالتزاماتها إزاء البرلمان، بما في ذلك الأجوبة على الأسئلة الشفوية والكتابية وكذلك حضور أشغال اللجن.

صحيح قد لا تكون الاستجابة أحيانا فورية، ولكنني أؤكد أن هذه الاستجابة لا مناص منها، فهي واجبة على الحكومة وعلى كل وزير وزير، ودوري بصفتي وزيرا للعلاقة مع البرلمان أن أقوم بتذليل كل الصعوبات في هذا الباب.

وخلال هذه المدة التي تحملت فيها هذه المسؤولية، اشتكى لي رئيس لجنة واحدة وهو السيد رئيس لجنة المالية، وتحدثت إلى الوزير المعني وعبر عن استعداده للمثول أمام اللجنة المعنية.

جدير بالذكر أنه في بعض الأحيان تكون هناك طلبات عقد لجان وتستجيب الحكومة إلا أن اللجنة لا تنعقد من أجل ما كان مطلوبا من الوزير الحضور من أجله.

وأخيرا فإن هذه المرحلة اللي هي مرحلة مناقشة مشروع قانون المالية، تعرف كل اللجان حوارات مهمة ومفيدة مع الوزراء بشأن كافة السياسات العمومية التي تهم كافة القطاعات الحكومية.

أخيرا، أؤكد بأنني وجهت لجميع الوزراء تنبيها إلى أنه ينبغي الاستجابة إلى كافة الطلبات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان بمناسبة وقوع أي شئ يستدعي انعقاد اللجان لمناقشة القضايا الراهنة التي تعيشها البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي عطيتو.

لو أن الأمور بقيت في الإطار اللي تكلمتو عليه لكانت مقبولة.

السيد الوزير أنتما طرحنا عليكم سؤال آني باش تجاوبونا عليه اليوم، لكن رفضتو أنكم تستجيبو لهذا السؤال الآني اللي كيتعلق بالحق في الحياة دون عنف، واحنا ولاو في لقاءات رسمية ديال النقابات تم الاعتداء على كاتب وطني للنقابة بسكين داخل الوزارة، السي منير بنعزوز اعتدى عليه بسكين.

وماشي غير هاذ الشي الحكومة تريد أن تجعل نفسها فوق المراقبة والمحاسبة، وتحاول أن تتملص من المراقبة ديال البرلمان، وهي بذلك تساهم في تبخيس المؤسسات.

السيد الوزير، كيفما قلنا الحكومة خرقت الدستور في مواده 67،

102، وخرقت القانون التنظيمي لها، المادة ديالو 26، وخرقت النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين في المادة 67، اللقاءات اللي كتدار دابا مع قانون المالية هي عادية، لكننا نتكلم على الطلبات اللي نوجهها ملي تتوقع أحداث، ملي كيوقعو كوارث، وملي كيكونو شي مشاكل اللي خاص الوزير يجي للجنة، خلال 4 سنوات طرحنا عليكم 32 سؤال غير احنا، وراه اللجان كلها الفرق كلها أكيد حاطة الطلبات ديال الاستماع، لم يتم الاستجابة إلا ل 2 ولا ل3 فيها، وهذه الطلبات كاين اللي فيها منذ 2016 وفيها اللي كانت كتهم أحداث مهمة.

كنا درنا لكم طلب على التداعيات ديال وفاة بائع السمك محسن فكري، درنا طلب حول تعنيف الأساتذة المتدربين ومن بعد المتعاقدين، درناه حول الوضعية ديال المعتقلين ديال الريف، درنا سؤال حول وفاة ذاك الكفيف أو طلب الاستماع للوزيرة المعنية حول وفاة الكفيف في الوزارة ديال الأسرة والتضامن، درنا سؤال حول القطار ديال بوقنادل الحادثة.

إلى غير ذلك من الأسئلة أو الطلبات اللي كتكون عندها راهنية وكيخص الحكومة تستجيب لها، مع كامل الأسف هاذ الشي ما كتستجبش والنسبة جد ضئيلة، الشيء اللي جعلنا نتكلمو معكم، لأن الأمر ما بقاش في حدوده التي تكلمتم عليه، أصبح ظاهرة واضحة ديال تهرب الحكومة من مراقبة البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار، توجهت إلي شخصيا بخصوص بعض طلبات الحضور من أجل مناقشة بعض القضايا.

أنا عندي على الأقل جوج مراسلات، وجهتها إلى اللجنة المعنية عبر الوزير المعني، وأعلنت عن استعدادي للمثول أمام اللجنة لمناقشة القضايا المعنية، واللجنة لم تنعقد.

إلى بغيتي نقول لك، الأول كان كيتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخرا وفيها مساس بحقوق الإنسان حسب ما عبرتم به، كان في 27 يوليوز 2014، وكنت أنا موجود، ما نعقدتش اللجنة.

الثاني، كان يتعلق بموضوع تدارس الوضع الاجتماعي لمدينة جرادة، وما نعقدتش اللجنة بالرغم من أنني أبديت استعدادي للحضور.

إذن يمكن ما نقدرش نقول لك بأن الحكومة تستجيب بالشكل المطلوب لطلبات عقد لجان، ولكن أقول أيضا، هل إن اللجان المعنية كانت دائما مستعدة لكي تفتح المجال للوزراء لمناقشة كافة القضايا المطلوبة، إذن خاصنا نتعاونو جميعا، وأنا متفق معكم بأنه ينبغي الحكومة أن تبذل مجهودا كبيرا لكي تستجيب لكل الطلبات الواجبة، ولكن أيضا أنتم ينبغي أن تستجيبوا، وتستجيبوا حينما أقول الاستجابة بالنسبة للحضور، بلا ما ندخل في التفاصيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه وضعية العاملين في المؤسسات السجنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك جميلي:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتحسين الظروف المهنية والاجتماعية لموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

في الحقيقة أن موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون، يتحملون أعباء جد صعبة ويمكن أن نقول أيضا أنها دقيقة ومحفوفة بالمخاطر، هي مهام تجمع بينما هو أمني وبينما هو تربوي واجتماعي.

أيضا موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون يعتبرون من حملة السلاح ويخضعون لنظام شبه عسكري ويمنع عليهم الانتماء النقابي.

لذلك، فإنني أشاطر الرأي بالنسبة لكافة المستشارين الذين عبروا عنه في اللجان المختصة، كما عبر عن ذلك زملائكم في مجلس النواب، بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع.

من وجوب الاهتمام والنهوض بالأوضاع المادية لهذه الفئة على غرار القطاعات الأمنية المشابهة.

وإذا كانت ميزانية الدولة تحملت أعباء الزيادات الأخيرة التي أفرزها الحوار الاجتماعي، والتي استفاد منها موظفو المندوبية العامة لإدارة السجون كغيرهم من الموظفين، فإن الباب لم يغلق أمامهم لكي يستفيدوا مما يستفيد منه نظرائهم ممن يتحملون أعباء مثل أعبائهم.

هذا الطموح أشترك فيه مع السيد المندوب العام لإدارة السجون، وهناك حوارات داخل الحكومة من أجل إعادة النظر في الوضعية المادية والاجتماعية لهؤلاء الموظفين.

في انتظار ذلك، هناك العديد من الإجراءات التحفيزية التي تقوم بها إدارة السجون، وذلك من قبل الترقية الاستثنائية للموظفين الجادين وغيرها من الإجراءات التي تسهم في تحفيز هذه الفئة التي تحتاج إلى الدعم كل الدعم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

المستشار السيد امبارك جميلي:

شكرا لكم السيد الوزير على هاذ الاعتراف والإقرار بأن هاذ الموظفين يساهمون في استتباب الأمن داخل مؤسسات محفوفة بالمخاطر وعندها واحد العبء دقيق وتقني، ولذلك لابد من إنصاف هؤلاء.

من بين المطالب، السيد الوزير، التي نرجو أن ترى النور في أقرب الآجال، هو تحقيق المماثلة في الأجور على غرار باقي القطاعات الأمنية المماثلة، وهاذ الإقرار أعلن عنه سلفكم في جلسة للأسئلة الشفوية من طرف فريقنا في 25 يونيو 2019، حيث كان هناك التزام بتحقيق المماثلة في الأجور، أيضا إصلاح المنظومة ديال الترقي، هاذ الناس كيشكيو من هاذ منظومة الترقي بطيئة جدا، التمكين من التعويض على السكن كان واحد الاتفاق مع المندوب العام السابق حول تمكين هاذ الموظفين بالتعويض عن السكن.

الرفع من التعويضات على الأخطار، أيضا التعويض عن أعباء المهام الليلية، هاذ الناس كيقومو ببعض المهام ليلية وساعات إضافية، السيد الوزير، واش 4 دراهم للساعة هاذي يمكن تعتبر تعويض، فيعني كنظن أن هاذ الرقم هذا كافي عن التعليق.

التعويض أيضا عن حمل السلاح الوظيفي كما أقررتم قبل قليل، الرفع من نسبة التأطير، هنا كنتكلمو على شح الموارد البشرية، حيث تنتكلمو على الموارد البشرية كنلاحظو بأن المعيار الدولي هو موظف لكل 5 سجناء، هاذ الناس هاذو موظف لكل 30 سجين في النهار وموظف ل 500 سجين ليلا، حيث كيف ما سبق الأسئلة اللي سبقتني كنتكلمو على 86 ألف سجين ب 11 ألف موظف، إذن هاذ الشح في الموارد البشرية واحنا غادي نفتحو مؤسسات سجنية جديدة، إذن الموارد البشرية كتشكل واحد العائق كبير لتحقيق هاذ الأمن داخل هاذ المؤسسات السجنية.

يطالبون أيضا بالتعويض عن تحمل المهام، المسؤوليات، دبا هاذ الموظفون ما بغاوش يتحملو مسؤولية مدير أو رئيس مصلحة، نظرا أولا للمخاطر اللي تيتعرضو لها نتيجة تحمل هاذ المسؤولية، وثانيا أيضا لأن هاذ التحفيزات اللي تتعطى ليهم غير كافية وغير محفزة باش يتحملو هاذ المهام.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أنا لا أشك في أن هذه الفئة يجب على الحكومة أن تنصفها في إطار مبدأ المماثلة الذي تفضلتم بالإشارة إليه مع القطاعات المماثلة، وبالطبع ينبغي أن نستحضر في هذا السياق أن الحكومة بذلت مجهودات كبيرة في إنصاف عموم الموظفين وضمنهم هذه الفئة اللي هي فئة موظفي إدارة السجون، من خلال مخرجات الحوار الاجتماعي، وبالطبع فإن أغلبية هؤلاء الموظفين استفادو من زيادة ديال 400 حتى ل 500 درهم في الشهر، هي زيادة تبدو لربما بالنسبة للبعض محدودة ولكنها بالنسبة لميزانية الدولة فهي ثقيلة، حيث أنها خلال هاذ 3 سنوات ستصل حتى ل 15 مليار بشكل غير مسبوق.

وبالتالي لابد من إنصاف هذه الفئة، ولكن الإنصاف الذي يجب مع الوضع في الاعتبار الأعباء التي تتحملها الدولة في هذه المرحلة، وأعتقد أن ذلك سيكون إن شاء الله قريبا غير بعيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني وموضوعه الانتقال نحو المدن المستدامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالي السيدة الوزيرة يواجه المجتمع المغربي تحديات تتعلق بتلبية احتياجات، أولا السكن بالمدن، وبالخصوص في مجال النقل والسكن

والبيئة والبنية التحتية والشغل والخدمات الأساسية والطاقة.

السيدة الوزيرة، نسألكم ونسأل حكومتكم هل هناك تدابير واحتياجات لهذه المشاكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

تنشكروك السيد المستشار المحترم على سؤالكم المهم، ففيما يخص الانتقال نحو المدن المستدامة، بادرت الوزارة بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية المعنية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والمبادرات أيضا بغية تعزيز هذا الانتقال نحو مدن مستدامة وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في المدن.

وذلك كما تتعرفو السيد المستشار، من خلال واحد العديد من المناهج لاسيما المناهج المعتمدة في التخطيط المجالي لضمان تناسق وتناغم هاذ الإستراتيجيات القطاعية.

أيضا قمنا بإعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن، عبر إدماج بعض تقنيات النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة على مستوى المدينة، أيضا قمنا في إطار المخطط الوزاري للإدارة النموذجية 2019-2021 بتتبع وتنفيذ التدابير المتعلقة باعتماد مبادئ الإدارة النموذجية في مجال التنمية المستدامة.

السيد المستشار المحترم،

في إطار المواكبة لهذه الإجراءات أيضا، قامت الوزارة بمجموعة من التدابير لاسيما في إنجاز واحد التصميم الوطني للهيكلة الحضرية لتعزيز استدامة الأنظمة الحضرية ودعم التماسك أيضا والاندماج المجالي وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، ثم قمنا أيضا بإنجاز واحد الخبرة حول النمو الأخضر والتنمية المجالية، اللي تمكننا من بلورة رؤية واضحة وشمولية فيما يخص المدن المندمجة، وأخذ أيضا في الوثائق ديال التعمير اليوم بعين الاعتبار هاذ المتطلبات ديال التنمية المستدامة، بحيث اليوم راه عندنا واحد الوثائق تعميرية جديدة اللي تتاخذ بعين الاعتبار هاذ المنظومة ديال التنمية المستدامة.

حددنا في الإستراتيجية تسعة أهداف، من بينها تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، واللي تتمحور حول تعزيز التنمية الحضرية المستدامة مع اعتماد نماذج للمدن الذكية، ثم إشراف الوزارة في إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام على العديد من الدراسات الرامية إلى وضع أسس التعمير والتنمية المستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

مرحبا بك أول مرة تنشوفوك في مجلس المستشارين، نتمنى لك التوفيق.

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة احنا المغاربة كلهم تينتظرو مدن جديدة، هاذ المدن اللي تنشوفو فيها واللي تنشفوها صغيرة كانت أم كبيرة، اتسعت واكتظت، فمن الأنجع اليوم أن نبني ونؤسس مدن جديدة خاصة مع الازدحام.

ولكن هاذ المدن عندنا نماذج، عندنا تامسنا فالرباط، وعندنا تامنصورت في مراكش، ويمكن يكونو عندنا مدن أخرى وما أحوجنا إلى إنشاء مدن جديدة أخرى في المغرب، غير أننا ما يمكنش نجزو بالمواطنين باش يسكنو في مدن غير مؤهلة.

فاحنا كنطالبو ولازلنا نصرونلح على أن تكون هذه المدن فيها المعايير ديال الحياة الكريمة من بنية تحتية، من مرافق اجتماعية كالصحة وكالتعليم، من استتباب الأمن ومن كرامة المواطن، احنا كنشوفو اليوم فالناس اللي مشاو وقدر عليهم الله وشراو في تامسنا، راهم ندمو، كيفاش بغيتي نشجعو الناس باش يسكنو إلى كانت الخدمات الاجتماعية قليلة أو منعدمة، احنا ما كنلومو أحد ولكن هاذي مسؤولية الجميع، المسؤولية ديالكم، السيدة الوزيرة، عندنا أمل فيكم باش بالحماس ديالكم وبالكفاءة ديالكم باش تنوضو تقومو الاعوجاج وتكملو هاذ النقص الحاصل اليوم إلى بغينا المدن الجديدة ديالنا تكون عليها إقبال.

شكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

وشكرا اللي أعطيتيني فرصة أيضا أنني مازال عاد بديت بطبيعة الحال هاذي ما كملاش شهرين.

وكنبغي نقول بأن صحيح المدن الجديدة اليوم هي متنفس للمدن اللي تتعرف واحد الكثافة بطبيعة الحال، ولكن اليوم خاصنا نوقفو نقيمو الوضعية ديال المدن الجديدة وأنا متفقة معك.

اليوم المدن الجديدة هي ماشي مدن اللي خاصها يتبعها القطاع ديالنا بوحدو، ولكن هي مدن خاصها الانخراط ديال القطاعات كاملين، وانخراط الجميع كيف ما قلت، باش أننا نحاولو نتجاوزو المشاكل اللي تتعيشها هاذ المدن اليوم، لاسيما فيما يخص الخدمات والتجهيزات الأساسية، إلخ.

اليوم احنا غنتوقفو وغنقيمو هاذ المدن هاذي اللي هي 3 ولا 4 ديال المدن، وغنحاولو أننا نتجاوزو فالخطط الجاية باش المدن تكون كتجاوب مع الكرامة ديال المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، سكن الطبقة المتوسطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيدة الوزيرة ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لتمكين الطبقة المتوسطة من الولوج لسكن يتماشى وقدراتها المالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم الوجيه باعتباره موضوعا يحظى باهتمام كبير من لدن شريحة مهمة من المجتمع المغربي ألا وهي الطبقة المتوسطة.

فيما يخص هاذ الموضوع وتماشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى الاهتمام بهذه الطبقة وتوفير الظروف الملائمة لتقويتها وتوسيع قاعدتها، كتعمل الوزارة حاليا على تطوير آلية توفير عرض سكني خاص بالنسبة للطبقة المتوسطة، أيضا وترتكز هذه الإجراءات على تحسين أداء برنامج سكن موجه للطبقة الوسطى الذي تم اعتماده سنة 2013.

وللإشارة فقط كتضمن هذه التدابير اللي وضعها البرنامج منذ 2013 شقق تتراوح مساحتها ما بين 150 و80 متر مربع وبسعر لا يتجاوز 6000 درهم للمتر المربع دون احتساب الضريبة، مقابل إعفاء بطبيعة الحال المقتنين من رسوم التسجيل والتحفيظ.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بسبب ضعف إقبال المنعشين العقاريين على هذا المنتوج تم تسجيل حصيلة متواضعة تتلخص فيما يلي:

توقيع 31 اتفاقية تهم 11048 وحدة سكنية، منها 26 اتفاقية من طرف الخواص، وبلغت العدد ديال الوحدات اللي هي اليوم في طور الإنجاز ما يناهز 691 وحدة سكنية، ومن أجل جعل هاذ البرنامج السكني أكثر جاذبية وإعطاء دفعة قوية، تم البحث عن إمكانية منح تحفيزات ملائمة في مجال التعمير لفائدة المنعشين العقاريين في إطار مقاربة تشاورية مع القطاعات المعنية، والعمل أيضا على تعبئة العقار لإنتاج هذا الصنف من السكن، بغية تخفيض الكلفة الإجمالية للمنتوج مع مراجعة طبعا بعض المقتضيات المدرجة في دفتر التحملات للتشجيع على الاستثمار في هذا النوع من السكن دون المساس بشروط جودة المنتوج واستدامته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها بتعيينكم على رأس قطاع اجتماعي مهم ونشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا مع التوضيحات الواردة فيه، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نعتبر أن السعر المرتفع للسكن الموجه للطبقة المتوسطة يشكل عائقا أمام نجاح هذا البرنامج، فارتفاع الأسعار يقابل تدني القدرة الشرائية لهذه الطبقة واستقرار الأجور، مما يحول دون التمكن من اقتناء هذا النوع من العقار، علما السيدة الوزيرة، أن الثمن المحدد في البرنامج هو 6000 درهم مع احتساب الرسوم، لكن ثمن بيع هذا العقار يتجاوز 7200 درهم للمتر مربع.

ثانيا، تقييمنا لنتائج برنامج سكن الطبقة المتوسطة، يجعلنا في الفريق الحركي، نؤكد أن هذا البرنامج لم يثر اهتمام المنعشين العقاريين منذ انطلاقه سنة 2013، إذ فضلوا الاستثمار في مشاريع السكن الاجتماعي بقيمة 250 ألف درهم الذي كان أكثر جاذبية، لهذا السبب كانت نتائج البرنامج متواضعة.

ثالثا، نقترح في الفريق الحركي، إطلاق برنامج جديد للسكن الموجه للطبقة المتوسطة، يتجاوز أسباب فشل البرنامج الحالي، ويرتكز أساسا

على منح تحفيزات وتمويلات عقارية، تنخرط فيه الأبناك والمؤسسات العمومية العقارية كالعمران والقطاع الخاص، وتضع بعين اعتبار القدرات المالية لهذه الطبقة على غرار التحفيزات الممنوحة للسكن الاجتماعي مع ضرورة اتخاذ تدابير تحفيزية وضريبية لفائدة المنعشين العقاريين للاستثمار في هذا النوع من السكن.

رابعا، أن الحديث عن ارتفاع الأسعار ووضع التمويلات لا يمنعنا من التأكيد على ضرورة إنتاج سكن موجه للطبقة المتوسطة بمواصفات جيدة وبجودة تليق بهذه الفئة وأسرها، تضع بعين الاعتبار ضرورة توفر السكن ومحيطه على ما يتطلبه الحياة والعيش الكريمين من تجهيزات ومرافق، مع ضرورة محاربة بعض الظواهر غير قانونية خاصة ما يعرف "بالنوار" (Noir).

خامسا، السيدة الوزيرة، عقد المجلس الوطني للإسكان كهيئة استشارية وقوة اقتراحية في مجال الإسكان والتعمير دورته الثانية، وأصدر توصيات وخلاصات في غاية الأهمية، تتعلق أساسا بضرورة تبني مقاربة ترابية للسكنى والرفع من نجاعة التدخلات العمومية وتجويد مناخ الاستثمار وترشيد تكلفة السكن وتوفير عرض للسكنى لائق يتسم بالجودة ويستجيب لحاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الطبقة المتوسطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا الأخ المستشار.

بطبيعة الحال احنا في الوزارة، اليوم كنشتغلو على البرنامج الجديد ديال السكن ما بعد 2020، والطبقة المتوسطة هي في صلب الاهتمام ديالنا، إن شاء الله احنا مستعدين أننا نمتثلو أمام لجنة الداخلية باش نحاولو أننا نطعمو بالأفكار ديالكم هاذ البرنامج الجديد، واحنا واخذين بعين الاعتبار جميع أيضا المشاكل اللي تيعيشها اليوم لا من الناحية ديال المنعشين اللي ما بغاوش ينخرطو في هاذ العملية، ولا من الناحية ديال القدرة الشرائية ديال الطبقة المتوسطة، وإن شاء الله، احنا رهن الإشارة باش نكون في اللجنة باش نهضرو أكثر على هاذ المشكل ديال السكن ما بعد 2020، لاسيما بالنسبة للطبقة الوسطى.

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثالث، موضوعه تقييم برنامج بدون صفيح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السؤال سبقكم للوزارة في عهد سلفكم، أنتما جئتم للوزارة نتمنى لكم التوفيق في المهام، والسؤال طرح السنة الماضية والتي قبلها والتي قبلها، يتعلق ببرنامج مدن بدون صفيح، لابد من التقييم، اليوم 15 سنة، سنة 2020 هي سنة الوصول إلى نهاية البرنامج.

لذلك تنسألكم السيدة الوزيرة، واحنا تنعرفو البرنامج حقق نجاحات، ولكن في نفس الوقت كاين تعثرات، نسائلكم السيدة الوزيرة، حول تقييمكم لهاذ البرنامج، ولكن في نفس الآن أشنو هي الآفاق بعد 2020؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهاذ السؤال اللي كيحظى باهتمام كبير أيضا.

فقد شكل برنامج المدن بدون صفيح، الذي أعطيت انطلاقته سنة 2004، إحدى أهم الأولويات ديال العمل ديال الحكومة نظرا لظاهرة سكن الصفيح من انعكاسات سلبية على التنمية والتأهيل الاجتماعي والاقتصاد بالبلاد.

وقد حدد عدد الأسر اللي استفادت اليوم من البرنامج منذ انطلاقته رسميا 270000 أسرة، لكن وعلى إثر التحيينات المستمرة لعدد الأسر فقد أصبح يهم حوالي 478980 أسرة، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري، تم إلى حد الآن إعلان 59 مدينة بدون صفيح من هذه المدن المعنية، ويمكن تقييم هذه الحصيلة الرقمية لهذا البرنامج إلى متم شهر شتنبر 2019 كما يلي:

- عدد الأسر التي استفادت من برنامج هي 288419 أسرة، كما قلت.

- عدد الأسر المعنية بالبرنامج اللي هي منجزة تنتظر الترحيل هي 39245 أسرة.

- عدد الأسر المعنية بالبرنامج في طور الإنجاز هي 40375 أسرة.

- وعدد الأسر المعنية بالبرنامج في طور الدراسة هي 23753 أسرة.

بفضل هذه المجهودات المبذولة فقد قطع البرنامج عدة مراحل

تتجلى في توظيف العديد من الأوعية العقارية المعبأة لصالح إنجاز مجموعة من البرامج السكنية، وفق مقاربة شمولية مندمجة تستهدف على وجه الخصوص هاذ الفئات الاجتماعية المعوزة وذات الدخل المحدود.

ثم اعتمدنا مقاربة ربط هذه الأحياء بالتجهيزات الأساسية الضرورية كالماء والكهرباء وشبكة التطهير، تخصيص أيضا العقارات اللازمة لإنجاز المرافق السوسيو اقتصادية الضرورية والحدائق والمساحات الخضراء.

ومع كل هذه المجهودات اللي بذلتها الحكومة ولازالت تبذلها الوزارة، فلا يمكن إغفال وجود العديد من المعيقات والاختلالات اللي تتواجه تنفيذ هاذ البرنامج، ومن أهمها هي ارتفاع عدد الأسر الناتجة خصوصا عن التزايد الطبيعي للأسر القاطنة بهذه الأحياء.

كاين أيضا تفشي ظاهرة تقسيم البرارك وتوسيع المدارات الحضرية، وأيضا كاين رفض بعض الأسر الانخراط في هذا البرنامج المعد لاستقبالها، ثم صعوبة الاستجابة لطلبات الأسر المتفرعة وندرة العقار القابل للتعبئة.

وبالنسبة للبرنامج الحكومي اللي هو تيخص تحسين ظروف 50% من الأسر القاطنة بدور الصفيح، أي ما يعادل 60000 أسرة، تمت إلى حد اليوم معالجة 62% من الحالات أي ما يعادل 37419 ديال الأسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

هو فعلا برنامج مدن بدون صفيح، برنامج وطني مهيكل مهم جدا، والدولة كذلك رصدت يعني نفقات كبرى لمواكبة هاذ البرنامج، وفعلا أعطى نتائج، لكن كاين بعض الإشكالات اللي لابد للأسف ما تمش الوقوف عندها في حينها، خاصة ما يتعلق بازدياد عدد الأسر أو ما يسمى "بالأسرة المتفرعة".

كذلك المدن التي يعلن عنها أنها مدن بدون صفيح، حتى هي أصبحت تفرخ براريك جديدة، كذلك كاين الإشكالية ديال تغيير معايير الاستفادة، معايير الاستفادة وغياب دليل وإجراءات موحدة فيما يخص التدبير الجماعي للبرنامج، تعدد المتدخلين، كاين وزارة الإسكان، كاين وزارة الداخلية، كاين العمران، كاين المنتخبين، كاين جمعيات ديال المعنيين، كاين يعني كاين، وبالتالي كيوقع مجموعة ديال الاختلالات اللي ما كتخليش الأمور تمشي.

كذلك في الوقت اللي في إطار مواكبة برنامج بدون صفيح، لجأنا بما يسمى بالسكن الاجتماعي، سواء 140 ألف درهم أو 250 ألف درهم، وكذلك البقع، بالإضافة إلى البقع، هنا كتدخل بعدة عوامل بشرية، سواء من طرف أعوان السلطة، من طرف المنتخبين، من طرف بعض الجمعيات اللي لا تريد أن تشتغل في الضوء، تريد أن تشتغل في الظلام، وتخلق لنا مشاكل، واللي نتج عنها احتجاجات خاصة في الدار البيضاء وبعض المدن الأخرى.

وعندنا بعض المدن اللي معروفة، عندنا الدار البيضاء، عندنا الرباط، عندنا مراكش، الصخيرات، تمارة، هاذي كلها مدن اللي فيها إشكالات.

كذلك المقاربة لم تحقق كل الأهداف ديالها واحنا على أبواب 2020، لذلك من المفروض اليوم واحنا على أبواب 2020 أن نفكر في مقاربة جديدة، أولا من جهة لتفادي مشاكل اللي هاذ 15 سنة واحنا كنعانيو.

وكذلك برامج السكن الاجتماعي اللي درناها واللي خلقت حتى هي متاعب فيما يتعلق بالجودة ديال السكن وفيما يتعلق بالتلاعب، التلاعب اللي كان سواء في البقع أو سواء في عدد الأسر أو سواء في الأسر المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع، موضوعه مراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

مراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة، جعلت بعض الشركات هذه المشاريع التي فكرت فيها بلادنا، حكومتنا، بإنشاء وتشجيع على سكن منخفض التسعيرة والتكلفة، غير أن هذه الشركات لم ترد أن تشبع بقدر ما أن طموحها ولهفتها جعلت قيمة هذه الأسكنة تضيع مع انعدام الجودة، فمن العيب أن نتجول في هذه المشاريع لنجد أنفسنا أمام سكن لا يصلح للإنسان، شقوق، مرافق غير واضحة، التجهيز المنزلي من كهرباء، من ماء، كلها متداعية للسقوط والسكن لا زال جديدا.

أنا أتساءل متى سيتم المراقبة؟ واليوم نلتمس كفريق استقلالي إنشاء لجنة لمراقبة هذه المشاريع.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال اللي هو جد مهم، والمرتبط بمراقبة الجودة بخصوص السكن المنخفض التكلفة.

وفي هاذ الصدد، كتحرص الوزارة على إلزام المقاولين لضمان الجودة والسلامة بتنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي، بما فيها السكن منخفض التكلفة، وفقا لدفاتر تحملات تنص على ضرورة الاستعانة بمكتب دراسات، أولا، معتمد لتنفيذ الدراسة التقنية، ثم مختبر لتنفيذ الدراسات الجيو تقنية، (géotechnique) ثم مكتب مراقبة الدراسات التقنية.

أيضا هناك إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم وتقنين عملية البناء، يراعي جودة المواد المستعملة وأساليب وتقنيات الإنجاز وشروط تدبير هذه الأوراش، ووضع أيضا نظام لتصنيف وترتيب المقاولات المتدخلة في قطاع البناء، إعداد أيضا المعايير من أجل تحسين الجودة والقدرة التنافسية لصناع مواد البناء وتقوية ترسانة المعايير الوطنية المتعلقة بمنتوجات البناء، حيث اليوم تترأس الوزارة 13 لجنة تقنية للمعايير، بما فيها لجنة مواد البناء الخزفية، ولجنة أيضا النجارة والأبواب والنوافذ، ولجنة أيضا السباكة والترصيص إلى آخره.

ضروري أننا نشير اليوم كذلك إلى أن مراقبة الجودة تخضع إلى معايير تتجلى في ضرورة مطابقة الوحدات المنجزة لدفتر التحملات، حتى يتسنى الحصول على شهادة مطابقة التي تسلمها التمثيليات الجهوية للوزارة، مع العلم أن المنعش العقاري لابد له من الحصول على شواهد أخرى، كرخصة البناء باش يتمكن من المشروع في عملية البناء، وأيضا كاين زيادة على وثائق تقنية خاصة بمراقبة البناء والخرسانة وكذا رخص السكن، زعما عندو بزاف ديال الوثائق اللي خاصو يدلي بها باش يؤكد بأن هذاك المبنى اللي قام به هو كيتجاوب مع المعايير اللي كاينة في دفتر التحملات، بالإضافة إلى ذلك كتعمل اليوم الوزارة على إعداد خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن في أفق 2030، ومن بين مرتكزاتها تجويد حكامة القطاع وتحسين أيضا مناخ الاستثمار العقاري، عبر التسريع بإصدار مرسوم الضابط العام للبناء (RGC) والنصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالمراقبة وزجر المخالفات.

أيضا هناك إحداث نظام قانوني منظم للإنعاش العقاري والتعجيل باستصدار مدونة البناء، ثم تقوية المراقبة على جودة مواد البناء المستوردة، ومراجعة أيضا دفاتر التحملات المتعلقة ببرامج السكنى، وذلك للارتقاء بالجودة والاستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة احنا نكونو صرحاء بينتنا، اليوم عندما ينعدم الضمير الوطني فلا يكفي هاذ اللجان ديال المراقبة ومكتب الدراسات، انعدام الضمير، اليوم شركات مرموقة، وأنا كنحترم الساكنة ديال هاذ المشاريع، كنستحي نذكر الأسماء، مشينا للشمال ولا الجنوب ولا في الدار البيضاء ولا الرباط، هناك تضارب، كاين بعض الشركات اللي أضحت تضحي بكرامة المواطن، بحيث مساكن لا يقدر الإنسان أن يلجها نهائيا، فين هي المراقبة؟ فين هو مكتب الدراسات؟ كل ما كثرنا من المتدخلين، كثرنا من الرشوة، كثرنا من البيع والشراء، كثرنا من النهب اللي كيخلصها هذاك الدرويش اللي لا مجال له ولا حول له ولا قوة إلا البحث عن سكن يحميه من حرارة الشمس ومن قساوة البرد، احنايا اليوم ما تلومو حد، ولكن هذا نداء وطني كلنا نوضو نتعبأو لمحاربة التدليس والرشوة.

اسمح لي سيدي أشكرك وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس، موضوعه إدماج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، نهنئكم السادة الوزراء على الثقة المولوية لأن هذا أول لقاء عندي معكم نهنيكم جزيل الشكر، ولبسط السؤال الشفوي الآني المتعلق بدمج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي نظرا لعدة عوامل، نظرا لأن الصناعة التقليدية والمعمار هما عمل واحد من ناحية التصميم من ناحية اليد العاملة من ناحية التاريخ من ناحية التراث واللائحة طويلة.

لهذا نسائلكم السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لدمج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على سؤالكم ولطرح السؤال أيضا اللي هو مرتبط بمدى إدماج الصناعة التقليدية في المعمار المغربي.

وفي هذا الإطار، ووعيا منا بضرورة إبراز الهوية المعمارية المغربية وتكريس أيضا وتشجيع هاذ الصناعة التقليدية الوطنية، ومن منطلق الواجب في استعمال مواد وتقنيات الصناعة التقليدية في المباني العمومية، تم إبرام اتفاقية في هذا الصدد سنة 2016 بين الوزارة وجامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، تهدف إلى أولا وضع إطار شراكة تعمل على تعزيز إمكانية إدماج مواد ومنتوجات الصناعة التقليدية في إنجاز وتزيين وتأثيث البنايات والمنشآت العمرانية، مع الحفاظ على خصوصية المعمار التقليدي الأصيل وفن العيش المغربي واستدامة الحرف التقليدية كموروث ثقافي متميز، وتوفير أيضا فرص شغل مستدامة.

وفي هذا الصدد، عممنا هذه الاتفاقية على الوكالات الحضرية تقريبا كلهم بصفتهم فاعلين محوريين ضمن المنظومة المحلية في مجال التعمير والهندسة المعمارية، ثم ومن جهة أخرى أيضا باش نرسخو هذيك الاستدامة الهوية المعمارية للمدن والمراكز الصاعدة المغربية تقوم الوكالات الحضارية بإنجاز مواثيق معمارية ومشهدية كأداة مرجعية لتأطير التدخلات للرفع من الجودة والارتقاء بجمالية البنايات، حيث أن الحصيلة اليوم إلى متم أكتوبر 2019 تتمثل في 27 ميثاق منجز و27 ميثاق في طور الإنجاز.

أيضا قمنا فيما يخص الشق الثاني من السؤال الذي يتطرق إلى مسألة التكوين، خاصة بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية، فإن هذه المؤسسات تعتبر الحفاظ على الموروث المعماري والعمراني ضرورة وأيضا تتقوم من بين أهدافها الأساسية اليوم قامت المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط بإحداث واحد الماستر متخصص في التراث المعماري وأيضا مهمته هاذ الماستر هو يخرج واحد اليد أيضا عاملة وواحد المهندسين يكونو تيحافظو على هاذ التراث المعماري اللي هو أيضا تراث لامادي اللي خاصنا أيضا نحافظو عليه بكل المقاييس.

وغير للإشارة فقط، اليوم هذي واحد الأسبوع تقريبا راه كنت حاضرة في (ONU-HABITAT) في كينيا، وأكدت على المديرة التنفيذية ديال (ONU-HABITAT) أنها تدخل في البرنامج ديال المغرب المحافظة على التراث المعماري، واستقبلت السيدة المديرة بارتياح هاذ الطلب ديالنا إن شاء الله، وغنشتغلو عليه في إطار هاذ البرنامج ديالنا اللي غنقومو به اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الوزيرة.

اليوم احنا دائما كناقشو الصناعة التقليدية، وبغينا نشوفو الآثار ديال اليد العاملة المغربية وذيك الدهاء ديالو والذكاء ديالو والعبقرية المغربية تبقى مجسمة ومجسدة في المعمار المغربي، وكيف تيقول الشاعر: "هذه آثارنا تدل علينا".

اليوم الله يرحم الحسن الثاني جلالة الملك، فكان هو في الخطاب ديالو تيقول خاصنا نشوفو المعمار المغربي بذيك التقيوسات وذيك الجمالية، واحنا اليوم جالسين واحنا تنشوفو هاذ الزخرفة، راه من بعدنا ما غيبقاوش يشوفو هاذ الشي، راه اليوم دخلت الآلة وفقدت ذيك (le charme) ذيك الجمالية ديال اليد المغربية، احنا بغيناكم تدعمو الصانع التقليدي ولو بينتنا في الصفقات العمومية نفرضو ضرورة إدخال المهارة المغربية في زخرفة الخشب والنقش على الزليج والرخام، ولما لا ذيك الهندسة المغربية تكون وارية في المعمار ديالنا؟ راه احنا غنمشيو وما غيبقاش الخلف ديالنا يعرفنا شنو درنا.

فاليوم الصانع التقليدي باش نشجعوه ونخليوه يشتغل تيخصنا على الأقل احنا كوزراء ندخلو شي ساعة ساعة ما غنرغمو حتى شي واحد يقتدي بالأفكار ديالنا، ولكن على الأقل شي حاجة بسيطة: الخشب المغربي، الزخرفة ديال الخشب، الزخرفة ديال شي معمار اللي يكون باين مغربي، باش يبقى كيتداول ونبقاو كنشوفوه من جيل لجيل.

أنا ما كنشكش فالوطنية ديالكم، ولكن خاصنا نتعاونو لتشجيع الصانع التقليدي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، موضوعه تنامي أحزمة السكن العشوائي بضواحي المدن، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيدين الوزيرين.

شكرا للسيدات المستشارات والسادة المستشارين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على الرغم من البرامج المسطرة للقضاء على السكن غير اللائق وفي ظل العجز الحكومي عن حل هذه الإشكالية مع تنامي السكن العشوائي بضواحي المدن، نسائلكم حول سياستكم لمواجهة تنامي السكن العشوائي بضواحي المدن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم والذي هو مرتبط بتنامي أحزمة السكن العشوائي بضواحي المدن.

وفي هذا الصدد، وفيما يخص السياسة المتبعة لمواجهة تنامي أحزمة السكن العشوائي كتهدف الإستراتيجية المتبعة في هذا الإطار إلى احتواء الظاهرة من خلال:

أولا، التدخل في الأحياء التي ينتشر بها هذا النوع من السكن ومعالجة وضعيتها، وذلك عن طريق تسوية وضعيتها التعميرية وأيضا إدماجها بالنسيج الحضري ثم تزويدها بالتجهيزات الأساسية وتجهيزات القرب، من حيث أن كنواكبو هاذ السكن العشوائي بضواحي المدن بإنجاز أشغال الطرقات، كاين الساحات العمومية والمساحات الخضراء وأيضا المرافق العمومية وشبكة تطهير السائل إلى آخره.

ومن جهة أخرى، اعتمدنا مقاربة وقائية واحد المقاربة وقائية تترتكز على تهيئة عقارات طموحة تتماشى والإمكانيات المادية للساكنة التي تتجه عادة إلى هذا النوع من السكن.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتم في نفس الوقت العمل على تطوير آليات ووسائل المراقبة للحد من انتشار السكن غير اللائق.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أنه تم مؤخرا إصدار دورية مشتركة رقم 17.07 بين وزارة الداخلية وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بشأن تفعيل القانون 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

وبفضل تظافر الجهود فقط تم تحقيق العديد من المكتسبات في مجال محاربة السكن غير اللائق بكل أنواعه. ففيما يتعلق بدور الصفيح، فقد حقق برنامج مدن بدون صفيح أيضا نتائج–كما قلت سابقا–جد مهمة إلى حد الآن، رغم الإكراهات الكبيرة التي تواجه تنفيذه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، السعي إلى معالجة 50 من120 ألف أسرة تعيش في دور الصفيح في أفق سنة 2021؛

ثانيا، تمكين الراغبين في الولوج للسكن الاقتصادي من الأسر الفقيرة من تمويلات مدعمة وفق معايير محددة؛

ثالثا، تقليص العجز السكني من 400000 إلى 200000.

الملاحظ أنه رغم كون عدد سكان مدن الصفيح انخفض بشكل نسبي بفضل مجموعة من البرامج التي تهدف للقضاء على هاذ النوع من السكن، ففي الكثير من الحالات لاسيما في المدن الكبرى يتم بناء مشاريع إعادة الإسكان في ضواحي المدن أو يتم بناؤها في بعض الأحيان في الجماعات القروية المحيطة بالمدينة.

السيدة الوزيرة،

المدافع الأول لهاذ الشريحة من المواطنين هو سيدنا الله ينصرو، في أي خطاب ما كينساش هاذ الشريحة من المواطنين، في أي خطاب يتطرق لهاذ الشريحة من المواطنين، بالسكن اللائق والعيش الكريم.

هاذ الإخوان كلهم مستشارين تنشكركم اللي تدخلو في هاذ.. كلهم محامون ديال هاذ المواطنين، لابد خاص تعرفي واحد القضية السيدة الوزيرة، بأن هاذ السكن الاجتماعي أو السكن الاقتصادي ديال هاذ اللي تيتبنى دابا في طور الإنجاز من العمارات، راه ما تيستافدوش منو دور الصفيح، الحقيقة راه هي هاذي، راه ما تيستافدوش منو، تيجيو مواطنين قاهرهم الكرا في محلات آخرين تيسكنو فيه، حتى هما مواطنين ماشي تنكرهم، حتى هما مواطنين مغاربة، ولكن شوفو بواحد النوع آخر في هاذ السكن لهاذ المواطنين، عملنا تجربة، نعطيك واحد المثل في الصخيرات تمارة، عملنا تجربة ديال البقع الأرضية ودرنا فيهم السكن المزدوج، جوج ديال العائلات في السكن ونجح مزيان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

كنظن بأن اليوم احنا مطالبين في نهاية هاذ البرنامج اللي غيسالي في 2020 باقي لو غير عام ويسالي، 2020 خاصنا أيضا نوقفو ونقيمو هاذ البرنامج هذا ديال السكن ما بعد 2020 فيما يخص 140000 درهم ولا 250000 درهم ضروري أننا نوقفو على بعض المسائل اللي خاصنا نعيدو فيها النظر، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، أيضا احنا مستعدين باش نجيو للجنة وندیرو معكم يوم دراسي حول هاذ البرنامج هذا، وكنظن أيضا بأن اليوم حتى احنا كحكومة أول المحامون اللي خاصنا نحاميو على هاذ البرنامج هذا كحكومة وكمواطنين أيضا، اليوم هاذ البرنامج هذا بين بأنه العجز هبطناه تقريبا لأكثر من 50% اليوم، إذن كاين بعض المكتسبات اللي ما خصناش احنايا ندوزو عليها ونمرو عليها مر الكرام، ولكن كنقول اليوم بأن كاين بعض المسائل اللي خاصنا نشتغلو عليها واحنا فالتقييم ديالنا نخرجوها وغنشتغلو عليها إن شاء الله في البرنامج ما بعد 2020.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السابع موضوعه إعطاء رخص البناء بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالي: ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل والإفراج عن رخص البناء في الوسط القروي والمراكز القروية التي تعرضت للرفض؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على وضعكم لهذا السؤال وطرحكم.. هاذ السؤال هو جد وجيه وكيكتسي أهمية قصوى على مجموعة من المستويات.

فيما يخص موضوع إعطاء رخص البناء في الوسط القروي، وضعت الوزارة مسألة البناء والتعمير في الوسط القروي ضمن أولويات برنامجها، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية التي ما فتئت أن تؤكد على ضرورة إيلاء العناية بالوسط القروي.

لا بد أننا نشيرو اليوم أن الغاية من إقرار رخصة البناء في الوسط القروي تتجسد أولا في التحقق من مدى احترام عملية البناء لمضامين وثائق التعمير اللي غتغطي هاذ المجالات والنصوص القانونية الجاري بها العمل من جهة، وكذا الحرص وكشرط وكنأكد على الحرص على سلامة ساكنة هذه المناطق من خلال توفير كافة الضمانات التقنية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية من جهة أخرى.

وفي سياق تبسيط هذه المسطرة ديال الرخص في العالم القروي على مستوى كافة التراب الوطني، تم إقرار بعض الاستثناءات على الشروط والضوابط المتعلقة بمنح رخص البناء في هذا الوسط، وذلك في حالة عدم توفر شرط الهكتار الواحد يجوز لرئيس مجلس الجماعة بعد موافقة لجنة مختصة منح رخصة البناء مهما بلغت مساحة القطعة الأرضية، شريطة أن تتأكد أن البناء المزمع إقامته لا تترتب عليه عمليات عمرانية متفرقة.

أيضا كما يمكن الترخيص باستثناء من الشرطين المتعلقين بالمساحة أو بالحد الأقصى للعلو ديال المبنى، وذلك بعد موافقة اللجنة السالفة للذكر.

لابد كذلك أن نشير أن بغية تسهيل الحصول على رخصة البناء بالوسط القروي، قامت الوزارة بإعداد مشروع دورية جديدة تتضمن العديد من التدابير الرامية إلى إضفاء المزيد من المرونة فيما يخص تبسيط مسطرة الحصول على رخص البناء بالوسط القروي، ثم التسريع بإخراج مختلف الرخص المتعلقة بالتعمير، ومن بينها رخصة البناء في أجل معقول، حيث عملت القطاعات الحكومية المعنية على إدخال تعديلات هامة على ضابط البناء العام الجاري به العمل، تتمثل في مراجعة أيضا بعض الإجراءات المعتمدة التي أبانت عن محدوديتها، وذلك بغرض تبسيط المساطر واحترام الآجال عند دراسة ملفات طلبات الحصول على الرخص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ الشي اللي قلتي كلشي مزيان، ولكن الأمر ما يزال على حاله،

وكيفما كان الحال أنا أشكركم على الجواب، والذي سمعناه كثيرا من الوزراء السابقين الذين تعاقبوا على هذا القطاع، وحيث أننا نطرحه من جديد وطرحنا هذا الموضوع عدة مرات، دليل على أن رخص البناء بالعالم القروي تعرف مشاكل وتعقيدات حقيقية، ودليل كذلك على أن الحكومة والحكومات السابقة لم تنجح لإيجاد الحلول وتبسيط مسطرة الرخص في العالم القروي والمراكز القروية.

ورغم كل المجهودات التي بذلت، ويجب أن نقر بها جميعا، إلا أن هناك إحساس سلبي لم يسبق له مثيل لدى الساكنة في هذا المجال، لأنهم يعتبرون أن أحد حقوقهم الدستورية يحرم منها باسم القانون.

الموضوع أصبح يشكل، السيدة الوزيرة، أحد عناصر الاحتقان الاجتماعي وأخطرها، السيدة الوزيرة، بفعل تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على الوضعية ديال هاذ الساكنة.

مازال تعامل، السيد الوزيرة، الإدارة مع طلبات رخص البناء في الوسط القروي، محل انتقادات ومؤاخذات لابد من التعامل مع القوانين والأنظمة الجاري بها العمل بما يضمن حقوق المواطنين في الحصول على رخص البناء بسهولة ويسر والعمل على توفير الشروط والظروف اللازمة لذلك، وخاصة في المراكز القروية والجماعات القروية.

إلزامية رخص البناء، السيدة الوزيرة، في المناطق التي تخضع لضغوطات السوق العقارية والمناطق المحيطة بالمدن، لا يمكن أن ينعكس سلبا على مجموع العالم القروي، وبالتالي فإني أطالبكم السيدة الوزيرة، أن تتعامل إدارتكم مع روح القوانين المنظمة للبناء بهذا الوسط، بدل التشبث الحرفي بمقتضياته، وعدم إخضاع كل الجهات لإلزامية الرخصة إلا إذا كان من الضروري الحفاظ على التوازنات العقارية والاقتصادية للمنطقة المذكورة.

كما أطالبكم، السيدة الوزيرة، بتقييم حقيقي للمشاكل التي يعاني منها سكان العالم القروي من جراء هذه التعقيدات المسطرية وخاصة الأسباب الموضوعية وراء الرفض، لأن هناك بعض الرفض غير مفهوم وغير منطقي.

لذلك فالمشكل أصبح بالنسبة لنا، نعطيك مثل بسيط، الجماعة التي أترسها 4% فقط من الرخص اللي تعطات، 70 رخصة، 70 طلب، 4 ديال الرخص فقط، هذا دليل واضح أن هناك مشكل يجب حله السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب فيما يتبقى من التوقيت.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار المحترم،

قمنا احنا بالعمل ديال التقييم ديال عدد الرخص اللي هي وصلت عندنا واللي قمنا بالتعامل معها باش نشوفو أشنو واقع.

أنا عندي رقم واحد آخر، في ذاك الشي الطلبات اللي جاتنا ديال الرخص اللي كتطلع لنا من عند (les agences urbaines) راه أكثر أقول أكثر من النصف فيها ما كيهضرش على الإقصاء، كاين مشاكل وحدة أخرى، donc ذاك المشكل ديال الإقصاء ممطروحش.

ثانيا، شفنا عدم ضبط المعلومة فيما يخص هاذ (les demandes d'autorisation) أو لا هاذ الطلبات ديال الترخيص، وبالتالي احنا قمنا بوضع واحد الهاتف الأخضر باش نوصلو المعلومة دغية للناس اللي بغاو ياخدو المعلومات على هاذ طلب الرخص بالنسبة للعالم القروي، وغنوقفو على هاذ الشي بطبيعة الحال في البرنامج ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن، موضوعه تقييم برامج الإسكان بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عما هو تقييمكم لبرامج الإسكان بالمغرب؟ وعما هي الإستراتجية الآنية للحكومة لتقليص العجز السكني ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال.

وفي هذا الصدد عملت الدولة من خلال هذه الوزارة الوصية على القطاع على فتح أوراش مهمة، تروم محاربة الهشاشة والسكن العشوائي وتقليص أيضا العجز السكني وتوفير سكن لائق يستجيب لحاجيات المواطنين.

وفي هذا الإطار، يمكننا الحديث عن ثلاثة برامج اليوم سكنية مهمة تتعاقد من خلالها الدولة مع المنعشين العقاريين، من أجل إعطاء

دفعة قوية لقطاع السكن، وذلك من خلال منحهم تحفيزات ضريبية، فأعطيت الانطلاقة منذ سنة 2008 وأيضا 2010 لبرنامجين سكنيين: الأول خاص بالسكن المنخفض التكلفة اللي هو 140000، والثاني مخصص لإنجاز وحدات سكنية اجتماعية من فئة 250000، وفي سنة 2013 تعززت هذه المجهودات باقتراح لمنتوج سكني جديد موجه للطبقة المتوسطة، بحيث أن اليوم فاش تنتكلمو على الإستراتيجية الحالية باش نقصو من العجز السكني ولتوزيع أيضا العرض السكني وتنويعه كما وأيضا (la qualité) ديالو، فقد تم اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة لتحسين هاذ المنتوج.

ونذكر على سبيل المثال برنامج السكن الاجتماعي ديال 250000 درهم في الوسط القروي، فقد تم برسم قانون المالية لسنة 2019 تعديل هاذ البرنامج السكني الاجتماعي ديال 250000 درهم وذلك بتقليص سقف وحدات السكن الواجب إنجازها في الوسط القروي، حيث انتقلنا من 500 إلى 100 وحدة سكنية على الأقل، وذلك لاستهداف الفئات الاجتماعية القروية الفقيرة والحد من العجز السكني في هذه المناطق.

كما تمت مرافقة أيضا هاذ البرنامج بدفتر تحملات خاص يراعي الخصوصيات المعمارية والتقنية والمعطيات الهندسية والخصوصيات المحلية، ثم قمنا أيضا بإعطاء الدفعة قوية للاستثمار فيما يخص السكن الموجه للطبقة المتوسطة، وتعمل الإدارة أو الوزارة أيضا جاهدة في إطار السكن التشاركي والتضامني على تأطير وتوجيه ومواكبة التعاونيات والجمعيات والوداديات السكنية.

مكنت جميع هاذ البرامج المدعومة بالإصلاحات والمواكبات من بلوغ الهدف الرئيسي وهو خفض العجز السكني الذي وصل الآن إلى ما يقرب 400000 وحدة، وتقوم الوزارة حاليا بوضع خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن بناء على توجيهات عامة ترسم معالم القطاع في أفق 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أنا بدوري السيدة الوزيرة تهنئكم على الثقة المولوية وتنتمنى لكم إن شاء الله النجاح في هذا القطاع اللي هو قطاع كبير جدا وتنتمنى كذلك من الشركاء، خصوصا القطاعات الأخرى، أنها تعاون معكم، لأن هذا القطاع ديال الجميع وباش يمكن لنا نخلقو واحد السكن اللي هو هاذ الشريحات الاجتماعية اللي تتسناه كنتمنى أنه يكون واحد التعاون جميعا لا منتخبين ولا شركاء آخرين.

نسجل أن أهم إشكالية عرفتها مختلف برامج الإسكان هو وجود اختلالات على مستوى منظومة الدعم العمومي، لذا نقترح مراجعتها لتستهدف الفئات المستحقة والمجالات الأكثر خصاصا، وفي هذا الإطار نلاحظ تمركز مختلف الأوراش السكنية في بعض الجهات دون غيرها.

ولتحقيق العدالة الجهوية المجالية نقترح توسيع مجالات الاستفادة رغم حجم الاستثمارات العمومية المخصصة لمحاربة السكن غير اللائق في إطار برامج مدن بدون صفيح، نسجل محدودية النتائج والفشل في الوصول إلى هدف بلوغ 85 مدينة بدون صفيح.

في هذا الإطار نقترح الابتعاد عن الاستغلال السياسوي والانتخابي لقاطني دور الصفيح وكذلك نقترح تغيير مقاربة وكيفية معالجة هذا الملف، فتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2016-2017 كشف مدى فشل برامج السكن الاجتماعي في إطار محاربة دور الصفيح والمساكن الآيلة للسقوط بسبب رفض القاطنين بهذا المنتوج.

ثالثا، السيدة الوزيرة، بالنسبة للسكن الاجتماعي الموجه لذوي الدخل المحدود ساهمت برامجه في تقليص العجز السكني من 1.2 مليون وحدة إلى 400000 وحدة ما بين 2002 و2017 كنتيجة حتمية لتعبئة العقار العمومي ومنح تحفيزات ضريبية ضخمة قدرت ب 26.5 مليار درهم ما بين 2008 و2017.

وبالنسبة للدعم المالي العمومي المقدم في إطار السكن الاجتماعي، نقترح منحه مباشرة للأشخاص الراغبين في الاقتناء دون منحه للمنعشين العقاريين كما هو معمول به حاليا، كما ننبه الحكومة إلى ضرورة احترام دفاتر التحملات وإعطاء الأهمية اللازمة لجودة السكن الاجتماعي.

رابعا، نسجل غياب سياسة سكنية قروية إسوة إلى هاذ الشي اللي سمعنا منكم حاليا، نتمناو لكم التوفيق، إن شاء الله، به لأن المجال القروي كذلك خاص تكون عنده واحد البرامج، تنتمنى هاذ التعديل اللي درتو في هاذ الميزانية يحظاو به الجماعات القروية، باش حتى هم كذلك يجاوبو على هذا الخصاص هذا.

في الأخير ضرورة مراجعة منظومة الحكامة بالمؤسسات العمومية العقارية، خاصة العمران والوكالات الحضرية بما يضمن النجاعة والفعالية في عملها، ولا ننسى السيدة الوزيرة، العالم القروي خاصو واحد الطريقة ديال الترخيص لهاذ الناس اللي تيطيحو الديور ديالهم في المناطق النائية وفي المجال القروي، راه الناس تيطيحو ما تيلقاوش ترخيص باش يعاودو يسكنو، لأنه ما كاينش شي قانون اللي تينظم هاذ

الشي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى من توقيت.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما بقاش الوقت بزاف، ولكن اللي يمكن نقول اليوم احنا واعيين بهاذ الإشكالية اللي كاينة فيما يخص العدالة المجالية، واحنا واقفين على أن كل جهة، جهة، تأخذ حقها في هاذ المشروع ديال السكن اللائق ما بعد 2020، وإن شاء الله غيكون.. احنا بدينا الاشتغال باش نكون معكم واضحة، ومن دبا 6 أشهر غادي تكون عندنا واحد الرؤية كاملة على كيفاش أن هاذ القطاع هذا يتجاوب مع متطلبات الساكنة، لاسيما من خلال السكن اللائق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع العدل، وموضوعه رؤية الوزارة لكتابة الضبط في ضوء إصلاح منظومة العدالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

في الحقيقة كتاب الضبط لبنة أساسية في سير المحاكم المغربية، ويعتبرون أساسيين في المحاكم المغربية وتشريعاتها، بحيث كتاب الضبط هذه الفئة تشتغل قبل الجلسة وخلال الجلسة وبعد الجلسة.

سؤال الفريق الاستقلالي يقول بأن هناك شح بخصوص التنظيمات التشريعية في هذه الفئة، بحيث الوزارة أغفلت هذه الفئة في قوانينها الأساسية، حتى يصبح لهم قانون خاص للتحفيز والتشجيع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

ليس هناك شح السيد المستشار المحترم، خاصة بالنسبة لهذه الفئة.

فعلا كما تفضلتم، كتابة الضبط مكون أساسي في العملية القضائية داخل المحاكم، وبالتالي لا يمكن تصور إصلاح منظومة العدالة في غياب إصلاح كتابة الضبط والاعتناء بأطر وموظفي كتابة الضبط اجتماعيا وماليا ووظيفيا، فهذا جهاز مهم وحاضر بقوة في مختلف مراحل العمل القضائي من إعداد القضايا وسريانها أمام المحاكم إلى ما بعد إصدار الأحكام.

ووعيا بالأهمية والمكانة اللي عند كتابة الضبط، هذه الحكومة في 13 سبتمبر 2018 أصدرت مرسوما يعدل مرسوم 14 دجنبر 2011، وهذا المرسوم جاء بالعديد من المكتسبات ومن الحقوق التي ميزت هذه الفئة، نظرا للأدوار اللي تتقوم بها في العملية القضائية ومكنتها من العديد من الحقوق اللي كتشمل نظام الترقي والتعويضات والأعمال الاجتماعية إلى غير ذلك السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على التوضيحات، وكان ضروري جدا هاذ التدخل ديالكم وهاذ التوضيح لتحفيز هذه الفئة وتشجيعها، والفريق الاستقلالي لا يخامره شك في مدى العناية التي ستبذلها وزارتكم لهذه الفئة ولجميع الفئات التي تعاني–كيف عبرت قليلا–من الشح، فالمغرب يتسع لجميع أبنائه وينصف جميع أبنائه، سيما إذا كان الأمر يتعلق بالسيد الوزير، نظرا لطيبوبته ولوطنيته، أظن أنه سوف لن يبخل.

غير أن الفريق الاستقلالي لا زال يؤكد أن هذه الفئة تعاني الكثير وتستحق كل تشجيع وتنويه، حيث دون هاذ الفئة سوف لن يكون فعلا سير عادي للمحاكم، فالرجاء المزيد من العناية حتى تشمل جميع الأصناف، سواء كتاب الضبط أو الكتاب أو المساعدين للمحكمة، كلها اليوم مع الزيادة في الأسعار مع السكن ومع ومع، المتطلبات كثرت والمانضة بقات محدودة، فالمزيد من العناية وكلما اعتنينا بهذه الفئة نعتني بسلك القضاء بصفة عامة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على هاذ التوضيحات الإضافية، لكن المانضة لم تبق محدودة، لأن المرسوم اللي تكلمت عليه جا أساسا، وهاذي غير في 2018، للرفع من الأجرة الشهرية لأطر وموظفي كتابة الضبط والاستفادة من تعويضات الحساب الخاص والرفع من الحصيص القانوني للترقية في الدرجة إلى 36%، بالإضافة إلى الاستفادة من المباريات المهنية لإدماج حاملي الشهادات، وأيضا التنصيص في نفس المرسوم على إلزامية التكوين الأساس والتكوين المستمر، ولا أتحدث على المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، التي توفر قروض السكن المدعمة، بالإضافة إلى التعويض عن المرض ومنح التقاعد والحج والنقل الوظيفي إلى غير ذلك من المكاسب.

لكن معكم الحق كل فئات الموظفين تستحق المزيد لكي تنمي قدراتها الشرائية والإدماجية، لذلك فنحن عند مراجعتنا لقانون التنظيم القضائي في ضوء الأحكام ديال المحكمة الدستورية، سنراعي كل ما تفضلتم به لتعزيز مكانة هذه الفئة داخل السلك القضائي وداخل منظومة العدالة السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه تأهيل وإصلاح وتشجيع مدارس التعليم العتيقة بالمملكة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيدين الوزيرين،

السيد الوزير،

اعتبارا للأدوار المهمة التي تقوم بها المدارس العتيقة نسائلكم عن الإجراءات التي قمتم والتي تنوون القيام بها كذلك لتأهيل وإصلاح هذه المدارس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التعليم العتيق–كما قلتم–مؤسسة وإرث ومجال له تاريخه وله حاضره ويرجى منه رسالة متميزة في المستقبل، لهذه الأسباب فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الوصية على هذا التعليم قامت بأمور تعلمونها وستقوم بأمور أخرى، من هذه الأمور تطوير الاعتمادات المخصصة لهذا التعليم منذ كانت 3 الملايين درهم في 2004، الآن والحمد لله 359 مليون درهم ولا تكفي، تطورت شبكة المدارس من 114 إلى 209 علما بأننا أعدنا ترتيب الأمور، يعني ميزنا الكتاتيب عن المدارس التي تدرس الأطوار المتناسبة مع القوانين التي صدرت فيما بين التعليم العتيق والتعليم العمومي، يعني الملاءمة.

ثالثا، تأطير هاد القانون وهذه من الأمور الأساسية اللي اختص بها المغرب كله، وهي أمام العالم وكلشي، العالم الإسلامي يتطلع إلى شيء من هذا التأطير القانوني وإعداد النصوص الملائمة للتدريس.

رابعا، الاستفادة من نظام بيداغوجي وتقويمي جعل معدل النجاح لا يقل في جميع المراحل عن 75%.

خامسا، تقدم لمؤطريه الأحرار تحفيزات قدرها هاد العام 193 مليون درهم بمكافأة ما بين 1000 و4000 درهم.

سادسا، يستفيد البرنامج من تكوين مستمر.

سابعا، يستفيد من دعم اجتماعي للطلبة قدره 65 مليون درهم.

ثامنا، يخول للناجحين شهادات وطنية.

تاسعا، تمت إعادة هيكلة جامعة القرويين.

والوزارة كما تعلمون ستواصل متابعة هذا الإصلاح وتجويده، علما بأن التعليم العتيق هو مرحلة وفي مرحلة قد تستمر 10 سنوات للوصول فيه إلى ما ينبغي أن يكون في الحقيقة من الملاءمة ومن الدعم ومن التنظيم القانوني، مزيد من التنظيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

في الحقيقة المجهودات هي بادية، كاين مجهودات بذلت ونثمنها، ونشكركم ونشكر جميع الساهرين من الحكومة اللي قامت بهذا

المجهود، لكن السيد الوزير كما أشرتم في كلمتكم هذا قطاع حيوي، قطاع مهم، والمجهودات اللي دارت رغم الأهمية ديالها لكن ما زال نحس أنه كاين نقص أو لا كاين أمور خاصها تنجز لأنه لا يمكن تطوير القطاع بدون اهتمام بالعمود الفقري لهذا القطاع وهو العنصر البشري.

فالحديث عن التعليم العتيق نتحدث عن أساتذة التعليم العتيق، هذه القضية ديال المكافآت الجزافية ربما السيد الوزير سبق أن أثرنا هذه القضية في اللجنة، ونصر عليها أعتقد فيها نوع من التهرب، مشينا سميناها مكافأة جزافية بدل الأجر كنوع من التهرب، هاذ الأساتذة رغم الدور وانتوما شرتو في الجواب السيد الوزير بأنه كاين ملاءمة مع التعليم العمومي، كنلقاو الملاءمة في الشواهد وفي التكوين وفي ساعات التدريس، ولكن ما كاينش ملاءمة على مستوى الأجر، إذن كاين نوع من الحيف لهذه الفئة.

هذه الفئة محرومة من التقاعد، محرومة من التغطية الصحية، فهاذ الأمور السيد الوزير، نعي جيدا ونحن نطرح السؤال بأنه كانت التزامات مالية مهمة يجب أن ترصد لهذه الأمور، ولكن نقول بأننا خاصنا هاذ الورش خص يتفتح، لأن هاذ الفئة تستحق وهاذ القطاع الذي تشرف عليه قطاع حيوي ويستحق هاذ العمل.

إشارة أخرى ومشكل آخر، بالنسبة لهاذ المكافآت، السيد الوزير، غالبا ما تتأخر، دبا عندهم هاذ 3 الأشهر غالبا 3 الأشهر الأخيرة في السنة تيوقع عندهم نوع من التأخر، ونعلم جيدا بأن كاين ناس من الأساتذة المكلفين بهاذ المهمة عندهم أسر، عندهم التزامات عائلية ومالية، فبالتالي يجب الإسراع أو على الأقل الالتزام بذاك الآجال ديال الشهر اللي تتعطى لهم هاذ المكافأة.

ثم كاين مسألة أخرى بالنسبة للتلاميذ ديال التعليم العتيق والمنح، 150 درهم في الشهر، السيد الوزير، أعتقد أنه ليست بالمبلغ اللي ممكن أنه فعلا يتكفل ولو بالحد الأدنى من الحاجيات ديال هاذ التلاميذ.

مسألة أخرى قضية غياب التغطية الصحية بالنسبة لهؤلاء التلاميذ.

كاين القضية ديال المنحة رغم هزالتها بالنسبة للكتاتيب القرآنية لا يستفيدون منها، ونعطيكم حالات، السيد الوزير، مثلا تتلقى في نفس مدرسة التعليم العتيق تيكون كتاب كرافد من روافد هاذ المدرسة وفي نفس الداخلية أو المكان نجد تلميذين، واحد في المدرسة ديال التعليم العتيق والآخر في الكتاب القرآني، الأول يستفيد من المنحة والآخر لا، فبالتالي نطالبكم السيد الوزير في النظر في هذا الموضوع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

ما كاينش تهرب ولا تملص ولا شيء من هذا. أنا قلت بأن هذا واحد التعليم جاي من واحد الوضعية باش يمشي لوضعية أخرى كيخصو مدة، لأنه لكون اعطيناه لكم شخصيا باش تقول لي كيفاش يمكن لي ندمج هاذوك الناس اللي تماك في الوظائف راه ما غاديش تلقى لي الحل.

فلذلك احنا كنتعاملو معه بما ينبغي لا من ناحية التلاميذ والسن ديالهم ولا ومن ناحية الجهات الحرة اللي تتقوم به، وتنحافظو عليه وتنحافظو على الأساس ديالو، احنا ماشيين فيه، ولكن نتفقو بأن القضية ما فيها لا تهرب ولا شيء من هذا القبيل.

هاذيك المنحة ديال 150 درهم ما تيتلقوهاش التلاميذ ديال التعليم العمومي، كاين امتيازات كثيرة، ثم راه تتعطى للمؤسسات واحد العدد ديال الامتيازات باش يكونو داخلية إلى غير ذلك، كيتمتع بأمور لا يتمتع بها الناس في التعليم العمومي، فلذلك احنا ماشيين فيه.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، تصحيح الوضعية المادية للقيمين الدينيين والأئمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نحن نعلم على أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تسهر على النهوض بأوضاع القيمين الدينيين.

كذلك، السيد الوزير، نحن على علم تام بالمجهودات التي تقوم بها وزارتكم من أجل إدماج هاذ الفئة ومن أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لها. لكن، السيد الوزير، ما يجب التنبيه إليه هو أن المجهودات التي تقوم بها وزارتكم تجاه هذه الفئة لا تتناسب ولا تتلاءم مع المهام ومع المسؤوليات المسندة للقيمين الدينيين، فأنتم تعلمون على أن القيمين الدينيين هم المحافظون على المساجد وهم المحافظون على المنشآت الدينية وهم الساهرون على توفير الجو المناسب لإقامة الصلوات الخمس اليومية، كذلك يقومون بمهام أساسية للتحسيس والتوعية بالنموذج الإسلامي المغربي القائم على الإنسانية والقائم على المحبة والأخوة والاعتدال، وفي مهامهم هذه فهم يشكلون حصن

منيع ضد التطرف الديني ويحافظون على الأمن الروحي والأمن الديني للمغاربة.

لذلك السيد الوزير أمام قدسية وأمام عظمة هذه المسؤولية التي يقوم بها القيمون الدينيين تبقى المكافآت الممنوحة لهم هزيلة، لا تسمح لهم بأن توفر لهم ظروف العيش الكريم، ونحن نعلم على أن مهام سواء الأذان أو الإمامة أو مهام الخطيب هي مهام لها مكانتها وأن القائم عليها يجب الإعلاء من شأنه لأنه يبقى نموذج ويبقى قدوة لدى الجماعة التي يقوم بمهمته بينها.

لهذا السيد الوزير فتساؤلنا هو: هل لدى وزارتكم تصور أو هل لديها استراتيجية للتحسين من الظروف والوضعية لهؤلاء القيمين الدينيين؟ ونحن نعلم كما أشرنا إلى ذلك السيد الوزير بما قمتم به ولكن نود الاستماع لتصور مستقبلي لهذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على سؤالكم كما شكرت السيد المستشار على سؤاله.

كما تعلمون هذا أيضا، هذا القطاع أيضا مثل القطاع، كل قطاعات الشأن الديني هي في مرحلة انتقالية، ننقلها بكيفية يسهر عليها أمير المؤمنين بكل ما يتطلبه العناية بالحفاظ على ثوابت هذه الأمة والعاملين فيها، فهي كذلك مرحلة أين كنا وأين أصبحنا.

هذه العناية المنصوص عليها في القانون الذي يتكلم عن الأئمة، الظهير الشريف التي هي من اختصاص إمارة المؤمنين تظهر في الوضعية من خلال ارتفاع الميزانية المخصصة لهم من 60 مليون عام 2004 إلى مليار و227 مليون هذا العام.

تميزت هذه السنة بالخصوص بأمر أمير المؤمنين حفظه الله الرفع من المكافأة الشهرية ب 300 درهم كل عام لمدة 4 سنوات، الأمر الذي سيكلف 800 مليون درهم.

تقدم للأئمة مقابل الحضور في التكوين المستمر مكافآت قدرها 106 مليون درهم.

يستفيد القيمون الدينيون من تغطية صحية كلفتها السنوية 21 مليون درهم.

يستفيد الأئمة من خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين بكلفة 130 مليون درهم.

يستفيد أكثر من 65% من الأئمة من الشرط ودعم الجمعيات.

يستفيد 35% من الأئمة من مسكن وظيفي.

والوزارة تبذل كل ما في وسعها لتحسين هذه الوضعية اللي هي كذلك انتقالية ومرحلية، لأن في نفس الوقت مستوى الأئمة يرتفع، وكلما دخل أئمة جدد إلا وفي مستوى خاص ربما ما عندهمش.

الآن بالإضافة إلى تكوين الأئمة والمرشدين في معهد محمد السادس اللي هما مخرجين من الجامعة، راه فاتحين لكل الأئمة اللي عندهم شهادات أنه واحد الكوطا معينة في السنة أنهم يكونو في نفس الوضعية ويمرو للوضعية ديال سلم 10، فهنالك مجهودات وستستمر، وكذلك احنا في مرحلة انتقالية في هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.